

ملاحم النزاع فى دار فور: الأزمة والأفق المستقبلى

أ.د. / إجلال رأفت
أ / هانىء رسلان

جمال عبد السلام

عراقى الشربىنى

حورىة مجاهد

حسام بهجت

هبة رءوف

سمير حبنى

هيام الببلاوى

تحرىر

أ.د. / نادىة محمود مصطفى

الموضوع	المحتويات	الصفحة
■ مقدمة	أ.د/ نادية مصطفى	٥
	<u>المحور الأول : أعمال حلقة النقاش (٢٠٠٤/٦/٢٠)</u>	
■ الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج	أ.د/ إجلال رافت	٢٠
■ المداخلات		٤٤
	<u>المحور الثاني:</u>	
■ أزمة دارفور: بين الأبعاد الداخلية والتعقيد الدولي	أ/ هانيء رسلان	٨٧
■ قائمة مواقع على شبكة الإنترنت		١٣٦

مقدمة :

يتضمن هذا الكتاب أعمال حلقة نقاش نظمها المركز، كما يتضمن دراسة تم إعدادها بعد انتهاء اعمال الندوة استكمالاً للموضوع. فلقد نظم مركز البحوث والدراسات السياسية حلقة نقاش في ٢٠/٦/٢٠٠٤ تحت عنوان ملامح النزاع في دارفور الأزمة والأفق المستقبلي. ولقد أعدت أ.د. إجلال رأفت دراسة حول أسباب وتطورات الأزمة، وترسم هذه الدراسة بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية السودانية أطراف النزاع، وتشرح بالتفصيل الأسباب الهيكلية الداخلية التي أفرزت مشكلة دارفور، كما تعرض للبيئة الإقليمية والعالمية التي أحاطت بالانفجار الراهن للأزمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل ضرورة مسبقة لأي نقاش حول هذه القضية، وبالفعل كانت القاعدة التي دارت حولها أعمال حلقة النقاش.

ولقد بدأ الإعداد للحلقة قبل شهر من انعقادها، وذلك في وقت أخذت تتجه فيه الأنظار لغرب السودان حيث كانت تجرى مأساة إنسانية نتيجة موجات نزوح مئات الآلاف من غرب السودان تحت وطأة العمليات العسكرية التي اندلعت في الإقليم. أي إذا كانت التسوية السياسية حول جنوب السودان قد جذبت الاهتمام في نفس الفترة إلا أن غرب السودان - هذه المرة - قد جذب الاهتمام لأسباب مناقضة ولكنها مرتبطة .

ولقد جرت استعدادات تنظيم حلقة النقاش كما انعقدت الحلقة في ظل مناخ عربي وإقليمي ودولي اتسم بعدة ملامح: من ناحية تصاعد الاتهامات الدولية لحكومة الخرطوم والمليشيات الموالية لها بانتهاك حقوق الإنسان بل وبارتكاب مجازر " إبادة جماعية " في وقت ارتفع سؤال عن حقيقة ما حدث ويحدث بين عرب وأفارقة دارفور، ومن ناحية أخرى: اتسام الموقف العربي بنوع من الصمت وعدم المبادرة أو " الحياد " نظراً لاتجاه النظر إلى بؤرتي الانفجار الملتهبتين: العراق المحتل، وفلسطين في ظل المخطط الشاروني،، ومن ناحية ثالثة: تصاعدت التهديدات الخارجية وخاصة الأمريكية - بالتدخل الدولي في دارفور لاعتبارات إنسانية، ومن ناحية رابعة: ثارت التساؤلات حول الدور، وكيف تدرك الوضع في السودان برمته وبتدخلات العلاقات بين أزمات جنوبه وغربه وما الدلالة بالنسبة للأمن المصري والأمن العربي وكيفيه حمايتهما فضلاً عن حماية أمن ووحدة السودان ؟ في وقت تتصاعد التحذيرات من مخاطر استحكام حلقات حصار مصر وتقييد دورها، كما تتصاعد التحذيرات

من مخاطر سيناريو تفكيك الدول العربية الكبرى والتدخل الخارجى العسكرى فى شئونها ...
فهل حان آوان السودان بعد أن تراجع وقت سوريا (ولو مؤقتاً) وما زال الوقت الإيرانى
محل جذب وشد؟

ولقد ألفت دراسة د.إجلال رأفت الضوء على جذور الأزمة الراهنة ومسار تطورها
ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية حتى وقت انعقاد الندوة.

ولقد تبلور عن الشدذ ذهنى خلال مداخلات الأساتذة المشاركين فى الحلقة مجموعة
من القضايا التى تفرعت اتجاهات المناقشة حولها، وهذه القضايا هى :

١-أسباب انفجار الأزمة الراهنة بين الجذور المحلية (التاريخية والمعاصرة) وبين آثار
كل من السياق الإقليمى والعالمى الراهن، فى ظل تسويات جنوب السودان وفى ظل
الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وفى ظل أزمة النظام العربى.

٢-إشكاليات إدارة الأزمة، أولاً: من جانب الحكومة السودانية ومدى مسئولية سلوكها عن
معضلة العلاقة بين الحفاظ على وحدة السودان وإنهاء التمرد وبين الحفاظ على حقوق
الإنسان. ثانياً: من جانب النظام العربى والدول العربية المجاورة ومدى مسئوليتها عن توفير
البديل للتدخل الخارجى من خلال آليات فاعلة، ثالثاً: من جانب القوى الخارجية وعلى رأسها
الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وهى القوى التى تمارس ضغطاً دولياً قوياً
على حكومة السودان وهى التى تؤثر على المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

٣-مستقبل السودان : وحدة أم تفكيقاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى العربى -
الإفريقى (فى الغرب) ودلالة هذا الاختلاف (إلى جانب بعد الاختلاف الإسلامى المسيحى فى
الجنوب) وآفاق تسويته بالنسبة ليس لمستقبل السودان فقط ، ولكن مستقبل ومصير العلاقات
سواء مع المسلمين أو غيرهم .

٤-السياسة المصرية تجاه السودان، وبدائل الحركة المصرية تجاه السيناريوهات عن
احتمالات تطور الوضع فى السودان: وحدة أم تفكيقاً، إدارة وطنية وعربية للأزمة أم بتدخل
خارجى ؟

ومن ثم - وبالنظر إلى هذه القضايا الكبرى وما تفرع حولها من اتجاهات للمناقشة - فنجد أن أعمال حلقة النقاش قد قدمت إجابات متنوعة عن الأسئلة المثارة حول الوضع واحتمالاته. ولقد مثلت هذه الإجابات - في لحظة انعقاد الندوة - زخماً فكرياً وعملياً ساهم في فهم ما حدث وتقديم رؤى وتصورات عما يمكن أن يحدث من تدخلات أجنبية وما يجب أن تتأسس عليه السياسة المصرية بصفة خاصة.

وتلخصت اتجاهات المناقشة حول كل قضية من هذه القضايا على النحو التالي:

القضية الأولى : أسباب انفجار الوضع : بين الأسباب الداخلية وأثار السياق الإقليمي والعالمي .

مع اعتراف المشاركين في الحلقة بعدم إمكانية الفصل بين الأسباب الداخلية والخارجية عند تفسير الأحداث الكبرى، إلا أن المناقشات في الحلقة انقسمت حول تقدير مدى مسؤولية كل من الداخلي والخارجي عن ما يحدث في دارفور، بين ثلاثة اتجاهات كبرى :

الاتجاه الأول: يبرز الطبيعة السياسية والاقتصادية الاجتماعية للمشكلة نتيجة عدم المساواة في توزيع السلطة والحقوق السياسية والثروة وحرمان دارفور من نصيبها منها لصالح الشمال، ومن ثم يلقى هذا الاتجاه بالمسؤولية على ممارسات الحكومة في الخرطوم التي أدت إلى تهديم غرب السودان لحساب المثلث، وعلى استعلاء العنصر العربي على العنصر الإفريقي مما يفسح مكاناً - لدى هذا الاتجاه - لمسؤولية الاختلاف العرقي أيضاً وليس للأسباب الهيكلية السياسية والاقتصادية فقط عند تفسير ما يحدث في دارفور، ناهيك عن أثار الهيكل الاجتماعي أي القبلية على حساب الانتماء القومي، ولا يهمل هذا الاتجاه تأثير القوى الخارجية ولكن ينطلق من أن التدخلات الخارجية إنما تستفيد من طبيعة الوضع الداخلي.

والاتجاه الثاني: مع اعترافه باختلاف قضية دارفور - كقضية عرقية - بالمقارنة بغيرها من القضايا التي يثور على صعيدها هذا البعد أيضاً ، ومع اعترافه بالأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية للأزمة، إلا أنه يرى عدم صحة النظر إلى قضية دارفور منفصلة عن السياق الإقليمي والدولي الراهن، فهما اللذان يفسران أسباب الانفجار الراهن للأزمة. ولذا يرى هذا الاتجاه النظر إلى دارفور في إطار أشمل وهو إطار قضية السودان برمتها: شماله

وجنوبه وغربه ووضع هذه القضية فى سياق استراتيجية إعادة تشكيل المنطقة العربية ودولها الكبرى، ويرى هذا الاتجاه أن السودان تمر بمرحلة مخاض سياسي يعيد تشكيل السودان فى ظل بروز مطالب الجميع. ولذا يلقي هذا الاتجاه بالمسئولية على تدخل جون جارانج لخلق وضعا ضاغطا على حكومة الخرطوم خلال مفاوضات التسوية السياسية مع حركة تحرير جنوب السودان ولينفذ مخططا للسيطرة على السودان بأكمله لصالح العنصر الإفريقى، كما يلقي بالمسئولية على تدخلات إسرائيل، ناهيك بالطبع عن آثار استراتيجية التدخلات الخارجية وخاصة الأمريكية ومن أهم أهدافها: تقسيم السودان، السيطرة على البترول السودانى كجزء من البترول الإفريقى، إعادة تشكيل توازن القوى الخارجية حول إفريقيا فى ظل تنافس الأدوار الأوربية (وخاصة الفرنسية) والأمريكية. ومن ثم فإن هذا الاتجاه، الذى يبرز تأثير العوامل الخارجية قد طرح أيضاً - كما سنرى لاحقاً - خطورة التركيز فقط على مدخل انتهاك الخرطوم لحقوق الإنسان فى دارفور، وضرورة وضع قضية حقوق الإنسان وتداعياتها بالنسبة لوحدة واستقلال السودان فى إطار رؤية استراتيجية كلية تستدعى أيضاً مخاطر التدخل الخارجى وآلياته المختلفة، ومن أهمها آلية انتهاك حقوق الإنسان ومن ثم ضرورة التدخل لحمايتها. تحت دعاوى "الإبادة الجماعية" والاعتصاب الجماعى.

الاتجاه الثالث: يرفض إلقاء المسئولية على تدخل قوى جنوب السودان أو القوى الخارجية أساساً كما يعترف بخصوصية الجذور التاريخية والمعاصرة للمشكلة، ولكن يعتبر أن المرحلة الراهنة من مشكلة دارفور - وهى مشكلة قديمة - تمثل نقلة نوعية فى تطور هذه المشكلة نتيجة نجاح حركة تحرير جنوب السودان فى الوصول بعد تمردها العسكرى إلى دائرة المفاوضات مع الخرطوم، ومن ثم فبعد الاعتماد على المعارضة السياسية فقط اتجهت قوى دارفور المعارضة إلى السلاح. ولذا قررت الحكومة السودانية ضرب التمرد العسكرى فى دارفور فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات مع قوى الجنوب.

القضية الثانية: إدارة الأزمة: الآليات والمستويات

تجرى إدارة الأزمة على مستويات ثلاثة متشابكة ومتداخلة، المستوى السودانى، المستوى العربى والأفريقى والمستوى الخارجى: الأمم المتحدة والقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. ولقد بينت المناقشات مجموعة من الاشكاليات التى تحيط

بتلك العملية المعقدة لإدارة الأزمة، وتبين هذه الاشكاليات فى مجموعها كيف أن أخطاء الداخل والفراغ الذى لا يملأه النظام العربى والاتحاد الأفريقى يتم توظيفه من جانب قوى التدخل الخارجى تحت مسمى التدخل لاعتبارات إنسانية، وتتخلص الإشكاليات الخاصة بكل مستوى كالآتى:

أ- إشكالية إدارة السودان للأزمة :

على رأسها إشكالية التناقض القائم بين احتياجات الدفاع عن وحدة السودان - من وجهة نظر الخرطوم - وبين احتياجات قمع التمرد وقوى المعارضة عسكرياً وما ارتبط به من اتهامات لحكومة السودان بانتهاك حقوق الإنسان بل وأحياناً الاتهام بممارسة الإبادة الجماعية بمساعدة الميليشيات الموالية لها.

ومع اتفاق جميع المشاركين على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق المعارضة، إلا أن البعض قد ركز على منع انتهاكات حقوق الإنسان أساساً واعتبارها مبرراً كافياً للتدخل الخارجى طالما لا تستطيع الحكومة السودانية منع هذه الانتهاكات. وفى المقابل نبه اتجاه ثان إلى خطورة الأهداف الاستراتيجية للتدخلات الخارجية وكيفية توظيفها لقضية الانتهاكات تحقيقاً لهذه الأهداف، ولذا طالب هذا الاتجاه بالأخذ فى الاعتبار هذه الأهداف قبل الإسراع بالتأكيد على أولوية منع الانتهاكات وتقديم الإغاثة المطلوبة، وخاصة فى ظل محدودية موارد السودان وإحجام الدول العربية، ناهيك عن الأفريقية عن تقديم هذه الإغاثة. وطالب اتجاه ثالث بضرورة العمل على تطوير رؤى مركبة تؤكد على حماية وحدة وسيادة الدول فى مواجهة التدخلات الخارجية كما تدين فى نفس الوقت كل انتهاك لحقوق الإنسان، آخذين فى الاعتبار أن حكومة السودان إنما تحركت فى مواجهة قوى المعارضة التى لجأت للسلاح، كما أن حكومة السودان تعمل تحت ضغوط خارجية قوية خلال عملية المفاوضات مع جبهة تحرير جنوب السودان مما يهدد وحدة واستقلال السودان. ولكن كل هذا لا يبرر من وجهة نظر هذا الاتجاه أن نلعب نحن أيضاً بالمعايير المزدوجة مثل الولايات المتحدة.

وإذا كانت الإشكالية السابقة تتناول التناقض بين مسألتى الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها من ناحية، وبين حماية حقوق الإنسان والمواطنة مهما كانت الاختلافات العرقية أو الاثنية أو القومية من ناحية أخرى، وهى إشكالية أساسية تركزت عليها المناقشات فإن هناك

إشكاليات أخرى وهى إشكالية مدى قدرة الحكومة السودانية على السيطرة على الميليشيات المسلحة وذلك استجابة للضغط الخارجى، ومدى قدرتها أيضاً على تحسين أوضاع المعيشة للاجئين. فى نفس الوقت استمرار العمل للسيطرة على قوى التمرد العسكرية، وكذلك إشكالية مدى قدرة تنظيمات قوى المعارضة فى غرب السودان (سواء العربية أو الإفريقية) على تفعيل حركتها ودعم صفوفها والتغلب على اختلافاتها (الفكرية والسياسية) لخوض عملية التفاوض مع السودان التى تضغط القوى الخارجية لعقدها.

ب- إشكاليات دور الجامعة العربية والإغاثة

أجمع المشاركون على خطورة الغياب المصرى والعربى الكامل سواء من حيث الإغاثة أو من حيث الرؤية الكلية عن كيفية إدارة الأزمة. ورأى البعض أن هذا غياب مقصود. وحين تحركت الجامعة العربية واجهتها مشاكل عدة منها محدودية الموارد فبالرغم من مناشدة الجامعة العربية حكومات الدول بتقديم المساعدة إلا أنه لم تقدم أى منها المساعدة الحقيقية بحيث ظل صندوق السودان خاوياً.

كما رأى اتجاه آخر أن الإغاثة الإنسانية العربية والإسلامية التى تقدمها منظمات المجتمع المدنى إنما تنسم أيضاً بالمحدودية وعدم توافر المعلومات الكافية لديها عن الساحة السودانية، مقارنة بالدور الملموس الذى تقوم به مؤسسات الإغاثة الأجنبية.

ج- إشكاليات إدارة القوى الخارجية للأزمة

لم ينل هذا الجانب قدراً أساسياً من المناقشات المباشرة إلا أنه مثل الحاضر الغائب طوال الحلقة ابتداء من التساؤل عن أسباب الانفجار الراهن للأزمة، وخلال تناول الضغوط الخارجية التى تتعرض لها السودان، وعند المقارنة بين الإغاثة الإنسانية العربية الإسلامية ونظائرها الأجنبية، وعند التحذير من مغبة عدم التحرك العربى والمصرى الفاعل خيفة أن يفتح الباب أمام تدخلات خارجية بالقوة العسكرية، وأخيراً عند مناقشة كيفية توظيف القوى الخارجية لمسألة انتهاكات حقوق الإنسان كمبرر للتدخل الخارجى فى غرب السودان وهو التدخل الذى تحركه أهداف أخرى إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان ... هذا ويمكن القول أنه فى حين حولت القوى الخارجية البعد الإنسانى إلى بعد سياسى فإن الدول العربية ومصر

لا ترى بعد أن البعد الإنساني هو بعد أساسي في قضية أمن السودان أو الأمن المصري حيث أن الأبعاد العسكرية التقليدية ما زالت تسود الرؤى العربية الرسمية عن الأمن الوطنى والأمن القومى، فى حين أن الرؤى الحديثة فى ظل تطور الأوضاع العالمية تجعل من قضية الأمن قضية شاملة ومتعددة الأبعاد يقع على رأسها الآن ما يسمى بالأمن الإنسانى . وتعد انتهاكات هذا الأمن الآن - فى ظل الايديولوجية الراهنة للقوى السائدة فى النظام الدولى - انتهاكات تبرر التدخلات الخارجية باسم حماية هذا الأمن وتحقيقاً لأهداف استراتيجية أخرى .

القضية الثالثة : مستقبل السودان : وحدة أم تفككاً فى ظل إشكالية الاختلاف العرقى فى الجنوب وفى الغرب

منذ بداية حلقة النقاش - وكذلك فى دراسة د. إجلال رأفت - برز السؤال التالى: هل الأزمة تعكس صراعاً على السلطة، أم صراعاً على الثروة أم صراعاً عرقياً أم مؤامرة خارجية ؟ وأجابت اتجاهات متنوعة على هذا السؤال - كما سبق ورأينا - ولكن أبرزت المناقشات - فيما يتصل بالصراع العراقى - تحذيراً بالغ الدلالة بالنسبة للمرحلة الراهنة من العلاقات بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافات والشعوب الأخرى من أعراق وديانات مغايرة، وما لذلك من دلالة بالنسبة لمستقبل وحدة السودان . بل وبالنسبة لمستقبل العلاقات العربية - الأفريقية برمتها، وخاصة فى بعدها الثقافى.

فمن ناحية: حذر البعض من ملامح صراع عرقى - عربى إفريقى - يتدعم بتدخل خارجى، وتتعدى آثاره حدود السودان إلى منطقة العلاقات العربية الإفريقية بكاملها بحيث يترسخ فلق بين الساحة العربية والساحة الزنجية. وهو الأمر الذى يجسد لحظة تاريخية فارقة، تتمثل فى انفراط عروبة السودان من ناحية وفى تكريس فكرة عدم إمكانية تعايش الثقافة العربية مع الثقافات الأخرى، ولذا يصبح، وفق هذا رأى، للأفارقة فى السودان حق تقرير المصير .

ولقد أُلقت المناقشات على هذا النحو كما رأى البعض الضوء على جزء آخر من مسلسل كبير وممتد لمحاصرة العرب عبر أرجاء العالم وبيان عدم قدرتهم على التعايش مع غيرهم. وتضيف هذه المناقشات - بتأكيداتها على الصراع العراقى - المزيد من الدلالات

بصدد ما سبق وثار من دلالات عن عدم إمكانية تعايش الثقافة الإسلامية مع نظيرتها المسيحية في الجنوب.

وبذا تتأكد مدركات متراكمة عن العرب المسلمين تجاه الأفارقة المسلمين (في دارفور) من ناحية وعن العرب المسلمين أيضاً ولكن تجاه الأفارقة المسيحيين (في الجنوب) من ناحية أخرى. وبذا يتضح أن القضية تتعدى دلالاتها – التي يفرط الاعلام الغربى المنحاز فى توظيفها سلبياً – حدود السودان، ومن ثم فتضيف هذه القضية الى رصيد الصورة المشوهة عن العالم العربى والإسلامى وعلاقته بالأعراق والديانات الأخرى. ناهيك عما يتصل بالعلاقة بين أجنحة الحركة الإسلامية ذاتها فى السودان التي انفصمت عراها على ساحة الصراع فى دارفور، بل لقد أضحى هذا الصراع أداة من أدوات التنازع بين جناح كل من الترابى والبشير.

ومن ناحية ثانية : طرح البعض الآخر سيناريوهات ثلاثة عن مستقبل السودان من حيث العلاقة بين العرب والأفارقة فى وطنهم . أولهم اتجاه حكومة الخرطوم نحو تغيير ديموجرافى فى دارفور لتأكيد عروبة أجزائها الشمالية بل واتجاه الجناويد نحو ما يسمى تحرير دارفور من الأفارقة ومحاربة حركات التمرد التي تزيد طرد العرب ومن ثم الاتجاه نحو انفصال الشمال العربى عن غرب وجنوب السودان الإفريقى، ثانيهم استمرار السودان الموحد مع احتمال تغلب العناصر الإفريقية من الغرب والجنوب فى الانتخابات القادمة (وفق اتفاقية السلام) وهو الأمر الذى سيمثل نجاحاً لخطّة جارّانج فى السيطرة على السودان برمته، وهو السودان الجديد الذى سيفقد توجهه وانتمائه العربى لحساب توجه آخر وتحالفات أخرى ستدخل إسرائيل طرفاً أساسياً فيها، ثالثهم: حرص المركز فى الخرطوم على وحدة السودان ومن ثم اتجاهه للاستجابة للضغوط الخارجية بشأن جنوب وغرب السودان، ولكن يظل قائماً احتمال سعى جارّانج للانفصال بالجنوب مضافاً إليه الغرب إذا أمكن.

القضية الرابعة : أبعاد الدور المصرى

كيف تتصور مصر السودان وتترك مشاكلها، وكيف تخطط استراتيجياتها تجاهها؟ أسئلة تكرر طرحها طوال الحلقة. أجمع المشاركون على أن مصر تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة التي تؤسس على ضوئها سياساتها تجاه السودان مما يهدد بوقوع كارثة للأمن

القومى المصرى، إلا أن اتجاهات المناقشة قد تنوعت حول عدد من الأمور من ناحية، كما اتفقت على عدد من المبادئ والأسس التى يجب أن تراعيها السياسة المصرية من ناحية أخرى.

فمن ناحية: رأى البعض ان مصر الرسمية تنظر لقضية السودان من منظور أمنى تقليدى بحث قد عفا عليه الزمان ويتطلب تجديده وتحديثه بما يتلائم والمعطيات الجديدة وعلى رأسها ما يسمى بالأمن الإنسانى والأمن الشامل حيث لا يمكن أن تظل قضية السودان قضية أمن تقليدى وتمثل ملفاً فى يد المخابرات العامة فقط وتفقد لرؤية سياسية شاملة. فى حين رأى البعض الآخر أن قضية السودان ستظل ملفاً أمنياً محوره الأمن المائى ومن ثم فإن الحديث عن رؤية مصرية تأخذ فى الاعتبار البعد الإنسانى هو حديث يفتقد المصداقية وستظل مصر تعتمد أساساً على القوة العسكرية للحفاظ على أمن مصر من مصادر التهديد الجنوبية.

هذا ولقد تناولت المناقشات أيضاً أمراً اختلفت الآراء حوله: هل مصلحة مصر مع شمال يفصل عن الجنوب أم الاستعداد للتعاون مع دولة الجنوب بعد انفصالها أم العمل بكل الطرق الممكنة - ومن أهمها فتح التعاون مع الجنوب والمساعدة على تنميته - لجعل وحدة السودان خياراً جذاباً للجنوبيين والشماليين على حد سواء ؟ بعبارة أخرى كانت بدائل الحركة أمام مصر محل تساؤل حيث لم يتحقق اتفاق المشاركين فى الحلقة على بديل واحد تكمن فيه حماية مصالح مصر وأمنها القومى .

ومع ذلك - ومن ناحية ثانية يمكن القول أنه تحقق نوع من التوافق على مجموعة من الأسس التى يجب على السياسة المصرية مراعاتها وهى تتلخص كالاتى: إرساء مبادئ وأسس للحركة تجاه السودان وعدم الاعتماد على أشخاص أو أحزاب محددة فى السودان، استبدال المدخل الأمنى الشامل بالمدخل الأمنى الضيق لتحديد المصالح المصرية، أمن مصر لا يرتبط فقط بالمياه ولكن بأبعاد أخرى، وادى النيل، وليس العرب أو الأفارقة - هو المحك عند تحديد السياسة المصرية تجاه السودان جنوبه وشماله.

وبالنظر الى أسانيد وحجج اتجاهات المناقشة حول القضايا الكبرى الأربعة السابقة المتصلة بأسباب الأزمة وآليات إدارتها وانعكاساتها يتبين لنا مجموعات من الثنائيات التى

تمحور حولها النقاش. وهى الثنائيات التى تلخص تنوع المنظورات للقضية الواحدة. ومن أهم هذه الثنائيات ما يلى:

الأسباب الداخلية السياسية والهيكلية /التدخلات الخارجية، الميراث التاريخي /
الأوضاع الراهنة والمعاصرة، الانفجار الدموي العسكري / التسويات السياسية، الأبعاد
الإنسانية / الأبعاد السياسية، التدخلات الخارجية لاعتبارات إنسانية/التدخلات لإعادة تشكيل
المنطقة وفق رؤية استراتيجية طويلة المدى، احترام حقوق الإنسان /حماية وحدة الدولة
وسيادتها، صراع سياسي اقتصادي / صراع عرقي، الحلول الذاتية والوطنية / تدويل القضية،
الإغاثة الإنسانية والتدخل العربى والإسلامي / الإغاثة والتدخل الأجنبي، المواطنة والاندماج
القومي /تهميش وصراع.

إن جميع هذه الثنائيات وما انبثقت عنه من اتجاهات ورؤى سبق عرضها بالتفصيل،
إنما نقودنا الى ثلاث نتائج أساسية:

١- إن الأزمات والانفجارات الدموية لا تتدلع فجأة ولكنها نتاج تراكمات وفشل
المركز فى الخرطوم فى إدارة الأسباب الهيكلية والسياسية التى ولدت عدم الرضاء ثم
المعارضة السياسية ثم المعارضة المسلحة فى غرب السودان، وذلك فى وقت وفر فيه الاطار
الدولى والاقليمى المحيط الفرصة لهذه القوى المعارضة لطرح مطالبها بأقصى صورة ممكنة.

٢-ومن ثم فإن ما يحدث فى دارفور هو جزء من تغيرات أوسع تجتاح خرائط
السودان وخرائط المنطقة العربية برمتها، وهى التغيرات التى تكشف الغطاء عن عدد كبير
من التتوعات التى كان يمكن أن تمثل رصيذاً للأمة وليس نيلاً من قوتها، ولكنها تحت
تراكمات الفشل فى تحقيق المواطنة والاندماج القومى تحولت هذه التتوعات العرقية، الى
رصيد سلبي والى قنبلة موقوتة، يزرع فتيلها فى الوقت المناسب، صاحب المصلحة فى تأجيج
وتوظيف عن التناقضات التى أضحت تحتويها الأمة. بعبارة أخرى فإن تحقيق ودعم الأمن
الإنسانى يمثل أحد أهم الأهداف الذى يجب أن تتبناه الحكومات العربية، حيث لم يعد يكف
مصادر الأمن التقليدى وخاصة العسكى، فهذا الأمن الإنسانى أحد أهم دعائم مقاومة التدخل
الأجنبي بذريعة " حماية الإنسانية"

٣- أن مصر تحتاج الى رؤية شاملة وواعية، وإرادة حركة فاعلة تجاه السودان، تكسر كل قيود الحركة التي كبلت الدور المصرى تجاه قضايا قومية أخرى ساخنة، فإن جنوب مصر فى السودان هو منفذاً باقياً لاستعادته مصداقية الدور المصرى ولحماية أمن مصر وتحطيماً لخطة إحكام آخر حلقات الحصار على مصر، وتحطيماً لمخطط التدخل الخارجى فى السودان تحت مبرر الاعتبارات الإنسانية، ولذا كانت الدعوة واضحة فى أعمال الندوة أن على مصر والدول العربية أن تنشط على صعيد تقديم الإغاثة الإنسانية للسودان، ومن أجل منع فرض العقوبات على السودان كخطوة تمهيدية لتدخل دولى.

وخلال الإعداد لنشر أعمال الندوة، أى خلال شهرى يوليو وأغسطس - تسارعت الأحداث والتطورات سواء على الساحة الداخلية السودانية أو على ساحة إدارة القوى الخارجية للأزمة، وأخيراً على ساحة الدور المصرى تجاهها وخاصة فى ظل الاعداد لقرار مجلس الأمن ثم صدوره.

ومن ثم أضحت نتائج أعمال حلقة النقاش محك اختبار وخاصة ما يتصل بمستقبل الدور المصرى وبدائله. حيث اجتهدت الدبلوماسية المصرية قبل صدور قرار مجلس الأمن فى يوليو وبعد صدوره لتحجيم التدخل الخارجى ومسألة العقوبات على السودان.

ولذا واستكمالاً لأبعاد الصورة عما حدث ويحدث فى دارفور ودلالته بالنسبة لمستقبل السودان فى ظل المعطيات الخارجية والداخلية، أرثأت إدارة المركز أن يتضمن كتاب أعمال الندوة دراسة تغطى التطورات خلال المرحلة التى أعقبت انعقادها وحتى إتمام إعداد الكتاب للنشر. وبالفعل قام على إعداد هذه الدراسة أ.هانى رسلان ، وهى تغطى التطورات حتى آخر سبتمبر ٢٠٠٤ وهو توقيت بالغ الدلالة حيث انتهت المهلة التى حددها قرار مجلس الأمن للسودان لتدير خلالها الأزمة على النحو الذى يحول دون اتخاذ إجراءات عقابية ضده تمهد لتدخل دولى ، ثم بدأت جولة أخرى من التطورات الداخلية والخارجية حتى حدود قرار آخر من مجلس الأمن فى ٢٠٠٤/٩/١٩

هذا وتلقى دراسة أ. هانىء رسلان - الضوء بالتفصيل على تطورات الأزمة فى دارفور والتى دخلت منعطفاً خطيراً منذ ٢٠٠١، وعلى نحو يبين مسار التفاعل بين حكومة الخرطوم وقوى التمرد فى دارفور ، ومحاولات التفاوض والمواقف التفاوضية لكل من

الجانبين ، كما تشرح هذه الدراسة بالتفصيل مراحل التصعيد الدولي قبل وبعد حدود قرار مجلس الأمن فى يوليو ٢٠٠٤، وحتى حدود قرار ٢٠٠٤/٩/١٩

ومن ثم فإن مضمون هذه الدراسة يساعد على استكمال ما كان لأعمال الحلقة - (دراسة أ. إجلال والمناقشات) من دلالت بالنسبة للقضايا الرئيسية التى تنثيرها أزمة دارفور، وخاصة ما يتصل بالتدخلات الخارجية وعلاقتها بالأبعاد الداخلية.

ولكن يظل التساؤل التالى قائماً: هل التحرك المصرى من ناحية وما تبذله السودان من خطوات فى ظل الضغوط الخارجية من ناحية أخرى، وعدم توقيع عقوبات على السودان أو تدخل قوات دولية على أرضه حتى الآن من ناحية ثالثة، هل هذه الملامح ستقى السودان من تنفيذ ما تستهدفه قوى خارجية من مخططات ؟

إن قراءة الواقع - بعد صدور الكتاب - ستقدم إجابة عن مآل هذه المرحلة من تطورات أزمة السودان.

ويأمل مركز البحوث والدراسات السياسية أن يكون هذا الكتاب مساهمة فى طرح هذه القضية الهامة. وتشكر إدارة المركز كل من ساهموا فى أعمال الحلقة وفى إصدار هذا الكتاب، وخاصة أ. د/إجلال رأفت وأ/ هانىء رسلان.

أ.د / نادية محمود مصطفى

المحور الأول:
أعمال حلقة النقاش (٢٠٠٤/٩/٢٠)

■ **الأزمة في دارفور : الأسباب والتطورات والنتائج**

أ.د / إجلال رأفت

■ **المدخلات**

الأزمة فى دارفور الأسباب و التطورات والنتائج *

أ.د/ إجلال رأفت **

خلق تصاعد الاشتباكات العسكرية فى دارفور، بؤرة صراع جديدة فى السودان، بعد أن لاحت بشاير السلام فى الجنوب، بتوقيع إتفاقية نيفاشا فى ٢٧ مايو الماضى. وتغطى الأعمال العسكرية الولايات الثلاث لإقليم دارفور، من الحدود الليبية تقريباً - شمالاً - وحتى بحر العرب فى أقصى جنوب الإقليم، ومن جبل مرة فى الوسط حتى الجنية غرباً. ويقود التمرد فى هذه المناطق فصيلان معارضان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

من ناحية أخرى، تحالفت الشهر الماضى حركة تحرير السودان فى الغرب مع مؤتمر البجا فى الشرق، حيث هدد الفصيلان بتنسيق جهودهما السياسية والعسكرية ضد حكومة السودان. ويرفع هذا المحور الجديد درجة خطورة المشكلة، حيث ينقلها من المستوى الإقليمى إلى المستوى القومى. فإذا أضفنا إلى ذلك التذمر فى الولاية الشمالية، الذى عبرت عنه "حركة كوش" منذ ما يقرب من عام مما يطرح احتمال دخولها مستقبلاً فى هذا المحور أو غيره من المحاور المعارضة، تصبح المشكلة بحق خطيرة وتهدد وحدة السودان.

استمرت حدة المشكلة فى دارفور تتصاعد بسرعة فائقة، حتى عبرت الحدود إلى الأفق الإقليمية والدولية. وقد ترتب على ذلك تعقيدات عدة، حيث تأثرت بها دولة الجوار تشاد، كما أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والتنظيمات والوكالات الإقليمية والدولية أطرافاً فاعلة فى القضية.

وقبل أن نبدأ فى رصد وتحليل مشكلة دارفور، نسوق الملاحظات التالية:

١ - رغم كثرة المادة التى صدرت عن أحداث دارفور، ما زال كثير من الحقائق غير واضح. وأسباب ذلك تتمثل فى حداثة الصراع وسرعة تطوره والتناقضات الحادة فى

تصريحات أطراف النزاع المختلفة.

٢ - هناك ضبابية متعلقة بطبيعة العلاقات التى تربط بين المحاور المختلفة للقضية، سواء كانت العلاقة بين القوى المحلية المتحاربة فى دارفور، أو التى تربط بينها وبين باقى القوى السياسية فى السودان.

* تم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة فى يوليو ٢٠٠٤.

** أستاذ متفرغ - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

- ٣ - هناك سبعة مصادر رئيسية للمعلومات التي تشتمل عليها الورقة، وهي على النحو التالي:
- تقارير الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالقضية.
 - تقارير الوكالات الدولية المتخصصة.
 - تصريحات الحكومة السودانية والمتحدثين باسم الحركتين العسكريتين في دارفور.
 - النشرات التي تصدر عن القبائل العربية والأفريقية في دارفور.
 - الكتاب الأسود، وهو تأليف جماعة طلاب الحق والعدالة التابعين للدكتور على الحاج.
 - ما ينشر عن الأحداث في وسائل الإعلام المختلفة.
 - مقابلات شخصية مع أطراف القضية وبعض الشخصيات العامة.
- وعلى ذلك، تتناول الورقة الموضوع في النقاط التالية :

أولاً : تأصيل المشكلة.

ثانياً : الأطراف المحلية للمشكلة.

ثالثاً : الأطراف الإقليمية والدولية للمشكلة.

رابعاً : النتائج.

أولاً:تأصيل المشكلة

تعود مشكلة دارفور إلى عدة عوامل إجتماعية وبيئية وإقتصادية وسياسية، يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - إختلاف النمط الإنتاجي بين السكان :

تشكل القبائل الأفريقية السكان الأصليين للمنطقة. وهم في غالبيتهم من المزارعين المستقرين. أما القبائل العربية التي وفدت إلى منطقة غرب السودان من الشمال الأفريقي، صعيد مصر، فأغلبها من الرعاة المرتحلين وراء الماء والكأ. وأثناء هذا الحراك الدائم للقبائل العربية من الشمال إلى الجنوب والعكس، تحدث أحياناً إحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، وذلك بسبب تعدى الماشية على المحاصيل الزراعية. هذه الظاهرة ليست قاصرة على غرب السودان؛ بل منتشرة في كل الدول الأفريقية التي يتشكل هيكلها الإجماعي من هذه الثنائية مزارعون – رعاة.

٢ – العوامل البيئية :

ضرب التصحر والجفاف غرب وشرق القارة الأفريقية في السبعينيات والثمانينيات. وكان نصيب دارفور من هذا التغير البيئي ملموساً، بحيث دفع القبائل العربية في الشمال إلى النزوح جنوباً، حيث تتركز ديار بعض القبائل الأفريقية، وذلك للوصول إلى المناطق المروية بالأمطار. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة.

٣ – الاختلاف العرقي :

رغم الاختلاط والتمازج والتزاوج بين القبائل العربية والأفريقية، وهي جميعها مسلمة، حافظت القبائل ذات الأصول العربية على نوع من الاستعلاء الثقافي تجاه الرُقة (أى القبائل الأفريقية ذات اللون الأسود الداكن). وكان هذا الإحساس بالفروق العرقية والثقافية يتصاعد، كلما زاد التصحر وضاقَت سبل العيش. ومن ثم دفعت هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية القبائل العربية إلى الرغبة المتزايدة في الاستيلاء على مزيد من الأراضي، على حساب القبائل الأفريقية، وذلك بغض النظر عن الاتفاقيات السابقة بين الطرفين والتي كانت قد حددت لكل جانب الحواكير الخاصة به.

٤ - غياب الإدارة الأهلية :

كانت الإدارة الأهلية، متمثلة في السلطان والناظر والعمدة والشيخ، تقوم في الماضي بعمل تنظيمي إيجابي لحل النزاعات سلمياً بين القبائل. فكان هؤلاء المسؤولون يملكون، إلى جانب مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي، سلطة قانونية تخولها لهم الدولة. هذه السلطة كانت تساعدهم على عملية إدارة العلاقات بين القبائل الأفريقية والعربية بحزم من ناحية، بصورة هادئة يقبلها الجميع من ناحية أخرى، ذلك أنها كانت وتقوم على احترام العرف والتقاليد. غير أن هذه الإدارة الأهلية الفاعلة قد تعرضت للإلغاء من قبل نظام الرئيس السابق جعفر نميري، الذي استبدلها بلجان الاتحاد الاشتراكي. هذا التنظيم الأحادي المأخوذ عن النظام الناصري في مصر، لم يناسب التعددية الثقافية التي تميز السودان. لذا أخفقت هذه اللجان في حل النزاعات القبلية بشكل سلمي، وتصاعدت الاحتكاكات.

٥ - تسييس الأحداث من قبل القوى السياسية السودانية :

على مدى العشرين عاماً الماضية، حاولت بعض الحكومات والأحزاب الشمالية تسييس هذه العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، واستخدامها، إما لحل بعض القضايا القومية، أو لتحقيق أهداف حزبية وعقائدية. مما أشعل النزاع وزاد من طابعه العسكري العنيف. وسنتناول هذا الموضوع تفصيلاً في موقعه من البحث.

٦ - التوازنات السياسية الإقليمية :

هناك عدد من القبائل الأفريقية والعربية مشتركة بين تشاد والسودان. لذا تأثرت هذه القبائل دوماً بالتفاعلات السياسية في هاتين الدولتين، وبخاصة الحرب الأهلية في تشاد، والنزاع الليبي- التشادي. ذلك أن الفريق المهزوم في تلك الاشتباكات، أخذ يردد إلى بطونه في دارفور حاملاً أسلحته وأزمته السياسية مع الآخر. ومن ثم شكلت هذه الأحداث مصدراً هاماً للأسلحة التي تملكها القبائل في دارفور، وبعداً إقليمياً تستغله القبائل على الجانبين لتدعيم وضعها السياسي والعسكري.

٧ - التهميش :

يعانى غرب السودان من التهميش على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويبرز هذا الوضع في غياب البنية التحتية والمشروعات الاستثمارية الكبيرة وإهمال التنمية الزراعية والحيوانية والبشرية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية. هذا بالإضافة إلى البطالة التي انتشرت بين الشباب، والتي دفعت بعضهم إلى الانخراط في التنظيمات العسكرية مثل قوات الدفاع الشعبي.

ومع ذلك ، هناك أقلية من القادرين من أبناء دارفور، وبخاصة التجار العرب والزغاوة الذين استطاعوا إرسال أبنائهم إلى الجامعات في الخرطوم أو في خارج السودان. مما أفرز شريحة من المتعلمين الأثرياء، أصبحت تطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية، سواء على المستوى المحلي في الإقليم أو على مستوى المركز في الخرطوم. وقد اتضح ذلك جلياً في الشخصيات القيادية التي تترجم اليوم الحركات العسكرية الأفريقية وتلك التي تقود منذ الثمانينيات التنظيم المسمى التجمع العربي.

ثانياً: الأطراف الداخلية للمشكلة

١ - الحكومات الوطنية:

مسؤوليتها عن التهميش: تعتبر الحكومات الوطنية التي تولت السلطة في السودان - منذ استقلاله وحتى اليوم- مسؤولة مسئولية متضامنة عن التهميش في الإقليم الغربى. فقد قصرت جميعها واستمرت فيما بدأه الاستعمار من تركيز العمل التنموى في المثلث: العاصمة وأرض الجزيرة.

وتؤكد الإحصائيات العديدة التى تضمنها الكتاب الأسود هذا التهميش ونسوق بعض الأمثلة الخاصة بتوزيع السلطة والثروة كدليل على ذلك^(١):

• متوسط نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمسة منذ الاستقلال وحتى سنة ١٩٩٩:

- الإقليمى الشمالى ٦٤,٩%
- الإقليم الشرقى ١,٨%
- الإقليم الغربى ١٠,٢%
- الإقليم الأوسط ٨,٢%
- الإقليم الجنوبى ١٤%.

• مؤشر توزيع الثروة على أقاليم السودان الخمسة فى سنة ١٩٩٩، يبدو فى تشكيل اللجنة القومية المنوط بها إعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة المركزية والولايات:

- أعضاء اللجنة من الإقليم الشمالى ٧٦%.
- أعضاء اللجنة من الإقليم الشرقى ٤%.
- أعضاء اللجنة من الإقليم الغربى ٤%.
- أعضاء اللجنة من الإقليم الأوسط ٤%.
- أعضاء اللجنة من الإقليم الجنوبى ١٢%.

وتشير هذه الإحصائيات إلى الحقائق التالية:

أ- أن الإقليم الشمالى^(٢)، وهو يشكل ٥,٣% من سكان السودان، يحصل على نسبة ٦٤,٩% من المشاركة فى السلطة فى المتوسط، وتتوزع النسب الباقية على الأقاليم الأخرى، رغم أن جميعها يفوق الشمال فى عدد سكانه^(٣).

أما المشاركة فى الثروة، فلم نتوصل إلى إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن. غير أن طبيعة تشكيل اللجنة القومية سالفة الذكر، تشير إلى نفس الحقيقة، وهى التمييز الجهورى الواضح لممثلى الشمال.

ب- بمراجعة نسب توزيع السلطة بالتفصيل فى كل حكومة من الحكومات الوطنية^(٤)، يتضح أن

حكومة الصادق المهدي فى الديمقراطية الثالثة هى الوحيدة التى أقتربت نوعاً ما من العدل فى توزيع السلطة بين الأقاليم - وبخاصة الغرب- بسبب تركيز قواعد حزب الأمة هناك، وإن لم تراعى نسبة توزيع السكان فأعطت للشمال ٤٧,٤% والشرق ٢,٦% والغرب ٢٢,٤% والوسط ١٤,٧% وهى أعلى نسب حصلت عليها هذه الأقاليم منذ الاستقلال

وحتى الآن. غير أن نسبة الجنوب وهي ١٢,٩% هي أقل نسبة حصل عليها هذا الإقليم إذا قارناها بنسب تمثيله في الحكومات الأخرى.

ج- كانت الحكومات الوطنية الأولى من ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٤ أسوأها من حيث العدل المنشود في توزيع السلطة على الأقاليم. فقد أوتى الشمال على ٧٩,٥% من السلطة وأنخفض نصيب الغرب إلى صفر % في حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية، وذلك رغم أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان ٣١,٧%^(٥).

مسؤوليتها عن المحور العنصري : تضامنت الحكومات الوطنية في إزكاء المحور العنصري العربي الأفريقي، كما تضامنت في تهميش الأطراف. وتشير بعض الوثائق والتقارير - إلى جانب الكتابات التاريخية والسياسية- إلى أن هذه الحكومات كانت تحابي العنصر العربي وتعتمد عليه في إنجاز بعض المهمات ضد العنصر الأفريقي. وتشير هذه المراجع إلى حالتين بالتحديد؛ حالة حزب الأمة في الديمقراطية الثالثة، وحالة حكومة الإنقاذ، وإن اختلفت التجربتان في المدى الذي وصلت إليه من عنف وتدمير، وفي الهدف الذي كانت تقصده.

من المعروف أن قواعد حزب الأمة تأتي بنسبة كبيرة من الغرب. ففي إنتخابات سنة ١٩٨٦ كانت ٤/٣ الأصوات التي حصل عليها الصادق المهدي من إقليم دارفور وكرديان. وتشير الوثائق إلى أن الصادق المهدي أثناء رئاسته للوزارة من ١٩٨٦ حتى سنة ١٩٨٩، سلح أفراد من القبائل العربية الكبرى في الغرب، وبخاصة المسيرية في جنوب كردفان والزريقات في جنوب دارفور، وأطلق عليهم اسم "المرحّلين"، ثم دفع بهم إلى مواجهة المليشيات الجنوبية التي تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارنج). ويبدو أن هؤلاء المرحّلين قد ارتكبوا ضد قبائل الدنكا والنوير في بحر الغزال أعمال عنف يعاقب عليها القانون الدولي وتدينها منظمات حقوق الإنسان، مثل القتل والنهب وخطف الأطفال. غير أن الحكومة حينئذ لم تعط للموضوع القدر الكافي من الأهمية، مما ساهم في تراجع الوضع الأمني في المنطقة وتعميق الفجوة بين القبائل العربية والأفريقية في غرب السودان^(٦).

من ناحية أخرى تشير بعض المراجع إلى علاقة ما بين حكومة الديمقراطية الثالثة والتنظيم المسمى "التجمع العربي". فقد أرسل التجمع المذكور خطاباً إلى رئيس الوزراء يشرح فيه طلباته على هذا النحو: إن القبائل المنحدرة من أصول عربية قد ظلمت في تولى المناصب الإقليمية، رغم أنهم يشكلون ٧٠% من سكان دارفور^(٧)، وأنهم عصب الحياة الاقتصادية فيه، وأصحاب الفضل في تشكيل الشخصية العربية لشمال دارفور، بل لكل السودان، ونقل الحضارة العربية إليه. من ثم فهم يطالبون بخمسين في المائة على الأقل في المناصب الدستورية بحكومة الإقليم وبالحكومة المركزية^(٨). وقد أرسلت صوراً من هذا الخطاب إلى مجلس رأس الدولة وقيادات الأحزاب الشمالية.

ويورد مراسل جريدة الأيام أنه، في إتصال مع قيادة حزب الأمة في الفاشر أفادت بأنهم يبذلون المساعي لإحتواء الأمر، وأنهم بصدد إصدار بيان يستنكر مثل هذا الطرح العرقي. غير أن الحزب الإتحادي الديمقراطي والجهة الإسلامية القومية، كانا أسرع من حزب الأمة في إدانة رسالة التجمع، رغم أنهما كانا مؤلفين في حكومة الصادق المهدي. فأصدر الحزب الإتحادي الديمقراطي في حينه بياناً يستنكر فيه هذا التفكير العنصري، ويلمح إلى حزب الأمة قائلاً "... الممارسات والموازنات المختلفة لبعض الأحزاب السياسية قد أدت إلى تعميق جذور الفتنة ونشر

البغضاء بين أهل السودان، وفي إقليم دارفور على وجه الخصوص". كما أصدرت الجبهة الإسلامية القومية بياناً استنكرت فيه الإستناد إلى عنصر الدم في تقسيم المجتمع^(٩).

نوع آخر من الممارسات سار فيها حزب الأمة إبان حكومته الأخيرة، جلبت له النقد من بعض القوى السياسية السودانية. فقد أرسل مليشيات من حزبه للتدريب في ليبيا في إطار تنظيم إسلامي، سمي في ذلك الحين "الفيلق الإسلامي" وشاركت فيه بعض دول الساحل الأفريقي ورعته ليبيا. وكان هذا التنظيم يرمى إلى تحويل منطقة الساحل الصحراوي إلى منطقة عربية إسلامية. هذا فضلاً على أن الأسلحة التي كانت تعطى للقبائل العربية في الغرب كما ذكر سالفاً، كانت تأتي من ليبيا، التي كان يربطها بحزب الأمة علاقة استراتيجية. ولم يكن بعض القوى السياسية السودانية راضياً عن هذا التقارب، كما لم يحذب التركيز على النبرة الدينية في دولة متعددة الثقافات. ونذكر على سبيل المثال الحزب الشيوعي وغالبية أعضاء الحزب الاتحادي التابعين لمحمد عثمان الميرغني^(١٠).

ونأتى إلى حكومة الإنقاذ وأدائها بالنسبة لتشجيع المنحى العنصرى في دارفور. فعندما قدمت حركة تحرير السودان في دارفور، فور تكوينها، مطالبها للحكومة السودانية، رفضتها الأخيرة وأعتبرت الحركة عصابة للسلب والنهب وعلاجها يكون أمنياً وبذلك فتحت باب الجحيم في الإقليم. ومن ثم تكون المعالجة العسكرية المحضة لهذه المشكلة من قبل الحكومة، قد ساعدت كثيراً في تدهور الأمر.

من ناحية أخرى تشير التقارير الإقليمية والدولية، كما تؤكد بعض المصادر السودانية، على التنسيق الكامل بين الحكومة والمليشيات العربية البدوية "الجنجاويد" في حربها ضد حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة. وتقدم هذه التقارير الأدلة على ذلك، ومن أهمها^(١١):

- تسليح ٢٠ ألف من الجنجاويد وتسليمهم ملابس مطابقة لملابس الجنود النظاميين في القوات المسلحة.
- جمع السلاح من أيدي المزارعين المستقرين وأغلبهم من الأفارقة، والامتناع عن ذلك بالنسبة للبدو الرحل وأغلبهم من العرب. وتبرر الحكومة هذا التصرف تارة بأن قبائل البدو الرحل من الصعب السيطرة عليها، وتارة أخرى بأن القبائل العربية من حقها الدفاع عن نفسها.
- السماح للجنجاويد بالبقاء في أراضي المدنيين الأفارقة بعد فرارهم هرباً من هجمات القبائل العربية المسلحة.
- الهجوم الحكومي العربي على الحركتين المسلحتين الأفريقيتين وقد تم ذلك بطريقتين:
 - أ- في شمال دارفور يكون الهجوم الحكومي على المتمردين بالطيران من الفضاء وبضربات القوات المسلحة على الأرض تساعد مليشيات الجنجاويد. وأغلب الضحايا في هذه المناطق من الزغاوة الذين يفرون من القصف إلى بطون قبائلهم في تشاد.
 - ب- في غرب دارفور، فالقصف بالطيران يقل ويكون الاعتماد أكثر على مليشيات الجنجاويد الذين يلعبون الدور الرئيسى ضد القبائل الأفريقية، وتساعدهم أحياناً القوات المسلحة. والضحايا في هذه المناطق من قبائل الفور والمساليب الأفريقية.

٢ – التنظيمات الأفريقية :

لم تنشأ الحركتان العسكريتان الأفريقيتان في دارفور من فراغ. فقد سبقتها إلى الإحتجاج إرهابات سياسية وعسكرية أهمها:

- **جبهة نهضة دارفور:** التي تشكلت في أكتوبر سنة ١٩٦٤. وكان أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور في جبل مرة) ود. على الحاج محمد (من قبائل البرنو الأفريقية) من أنشط أعضائها. جاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل للتخلف الذي يعاني منه غرب السودان، فركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. وكان منهجها في المعارضة سياسيا خالصا. في هذه الأثناء رشح أحمد دريج نفسه مستقلا في الانتخابات التشريعية سنة ١٩٦٥، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور. عندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) إلى ضمه واختاره رئيسا للمعارضة. أما د. على الحاج فقد ذهب مذهباً آخر إذ انضم إلى الجبهة الإسلامية القومية، بزعامة د. حسن الترابي. وبذلك توقف نشاط جبهة نهضة دارفور.

- **حركة بولاد في سنة ١٩٩٠:** أسسها المهندس داود يحيى بولاد (من قبيلة الداجو الأفريقية) وأعلنها حركة عسكرية معارضة، وذلك عندما أخفق في تحقيق مطالب أهل دارفور، من خلال الحركة الإسلامية التي كان عضوا نشطاً فيها. غير أن نقطة الضعف التي قصت على حركة بولاد، كانت استعانتها بشكل كامل بجنود الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب. مما سهل القضاء عليها من قبل حكومة الإنقاذ وإعدام زعيمها، حيث لم يكن لديها سندا عسكريا من داخل إقليم دارفور.

- **حركة تحرير السودان:** نشأت هذه الحركة المسلحة في فبراير ٢٠٠٣ من قبائل الزغاوة والفور والمساليات والبرتي وآخرين من القبائل الأفريقية. يترجم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور. بينما يتولى أمانتها العامة المقاتل منى أركوى مناوى من قبائل الزغاوة. وقد أنحصرت مطالبها في البداية في وقف المليشيات العربية المسلحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة. وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وتتميز هذه الحركة بقوة فعاليتها العسكرية، بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى. حيث لم تصدر منفسو أو تعلن برنامجا سياسيا يمكن الإطلاع عليه. غير أن فرعها في كندا أصدر بيانا في إبريل من نفس العام يشير إلى هدفها: إما الكنفدرالية أو الانفصال. وتأتى تصريحات عبد الواحد نور بعد هذا التاريخ ليحدد هدفا آخر وهو الحكم الذاتي لكل أقاليم السودان^(١٢). وقد قبلت مؤخرا الحركة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأصبحت تنسق رسميا -من خلاله- مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومع مؤتمر البجا في الشرق.

جدير بالملاحظة أن أحمد إبراهيم دريج عاد إلى الحياة السياسية في سنة ١٩٩٤، بتنظيم جديد أسماه التحالف الفدرالى الديمقراطى السودانى، وأعلنه تنظيما سلميا وقوميا لكل السودان، ودخل به في التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض. غير أن د. شريف حرير وهو نائب رئيس هذا التنظيم أعلن مؤخرا تحالفه مع حركة تحرير السودان العسكرية الجهوية. ولم يتضح بعد إن كان هذا الانضمام بشخصه فقط أم بالتنظيم كله مما يضع علامة استفهام حول الطبيعة الأنية للتحالف الفيدرالى الديمقراطى وعلاقتها بالأعمال العسكرية التى تدور فى دارفور.

- **حركة العدل والمساواة:** تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان ولكن في نفس العام ٢٠٠٣. وهى مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليات ويقود جناحها السياسى د. خليل

إبراهيم من قبيلة الزغاوة ومن أتباع د. حسن الترابي. أما الجناح العسكري فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو. وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التي تفوق عملها العسكري. ويتشكل الهيكل الإداري للحركة من قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل ومجلس للخارج.

وتهدف حركة العدل والمساواة إلى السودان موحد في إطار الفيدرالية. وتطرح رؤيتها لنظام الحكم فتقول أن ولاية الرئيس المنتخب لا تزيد عن أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم هي الشمال والجنوب والشرق ودارفور والوسط وكردفان والخرطوم. وأن يأتي الرئيس بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ إلى جانب مجلس النواب ليؤدي إلى توازن في السلطة التشريعية^(١٣).

٣ - التنظيمات العربية :

- **التجمع العربي :** نشأ هذا التجمع في بداية الثمانينيات، وإن كانت إرهاباته قد لاحت منذ سنة ١٩٦٥ حسب بعض البيانات. وهو مشكل من ٢٧ قبيلة عربية من غرب السودان. ومن أهم هذه القبائل الرزيقات وبنى هلبة والهانية والتعايشة. ويحدد هذا التجمع أهدافه واستراتيجية تحقيق هذه الأهداف في منشورات باسم قريش (١) و(٢). وتشير مقدمة هذه المنشورات بوضوح إلى المنطلق الفكري والسياسي لهذا التنظيم. ولعلني أشير إلى بعض ما جاء في تلك المقدمة^(١٤).

"... كما تعلمون، فقد حال الجعليون والذناقلة والشيقية بيننا وبين حكم السودان لمدة تناهز القرن. وهم مهما تذرثوا بثوب العروبة، هجين أصبح - عرقاً وثقافة - جزءاً لا يتجزأ من النسيج النوبي المتمصر^(١٥). وستظل تلك الفئة تتشبث بحكم البلاد إلى الأبد، إذ بلغنا أن أطراف هذا الثلاثي قد أقسموا مؤخراً أن تبقى السلطة في أيديهم ... ومطلوب من الجميع... التسامي على الانتماءات الفكرية والطائفية في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة..."

وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي^(١٦):

- الهدف المرحلي: الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة في دارفور وكردفان.
- الهدف النهائي: الاستيلاء على الحكم في السودان في سنة ٢٠٢٠.
- أما استراتيجية العمل لتمكين القرشيين من هذه الأهداف فتتلخص فيما يلي:
 - على مستوى السياسة الداخلية:
 - مهادنة السلطة القائمة والاستيلاء على مراكز القرار.
 - إبراز الدور القومي العربي في التصدي لقبائل "الزُرقة" في الغرب باعتبار التجمع العربي خط الدفاع الأول ضد المتمردين من القبائل الأفريقية.
 - توسيع فجوة الثقة بين المركز وأبناء القبائل غير العربية بدفع القيادات من أبناء "الزُرقة" إلى مزيد من التطرف، وشل حركة المرافق الخدمية في مناطق الزرقة بحيث يشعرون بعجز الحكومة عن توفير أبسط مقومات الحياة.
 - مهادنة القبائل الجنوبية وبخاصة الدنكا، خوفاً من المصادمات العنيفة.
 - تشديد الخناق على أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) وقبائل الزُرقة في دارفور، وذلك لتفريغ هذه المناطق من سكانها والاستيلاء عليها وإفساح المجال للعرب لامتلاكها.
 - التحكم في أي قرار بشأن هذه المناطق المذكورة.

- بقاء القيادات البارزة من القرشيين في المؤتمر الوطني الحاكم.
 - ضرورة ترقية الأداء المالي لقريش.
 - على مستوى السياسة الخارجية:
 - تقوية التنسيق والتشاور مع القرشيين في دول الجوار.
 - تطوير التفاهم الاستراتيجي مع الجماهيرية الليبية، على هدى ما اختطه البقلاني أصيل والشيخ بن عمر.
 - تطوير برامج سباق الهجين والاستفادة في توثيق الروابط مع الأشقاء في دول الخليج^(١٧).
- وجدير بالملاحظة أن وثيقة قريش (٢) تبدأ وتنتهي بأيتين داليتين من آيات الذكر الحكيم:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ مُؤْتِي الْمُلْكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ
يَبْدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

- سورة آل عمران الآية (٢٦)
(وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُكَلِّمَهُمُ الْهَمَّ فِي
الْأَرْضِ وَنُرِيْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ)
- سورة القصص الآيات (٥-٦)

صدق الله العظيم

الجنجاويد : هي مليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية، القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد. في الماضي كان هؤلاء الجنجاويد يمثلون جماعات تعيش على هامش الحياة في دارفور وتقاتل من النهب المسلح. ومع اندلاع الأحداث في دارفور، تعاضم دورها وأخذ طابعاً سياسياً عنصرياً. فهم يهاجمون القرى الأفريقية وينهبونها ثم يقتلون سكانها ويحرقون مساكنهم، وبذلك يدفعون من تبقى منهم إلى الهرب، ويحتلون أراضيهم. وبذلك يغيرون من ديمجرافية المكان لصالح القبائل العربية. وهنا يلتقي هدفا الجنجاويد والتجمع العربي. فإذا ثبت أن الحكومة السودانية تتسق مع الجنجاويد كما هو ظاهر حتى الآن، تصبح طرفاً ثالثاً في هذا الحلف، الجيوسياسي وما يترتب عليه من منافع اقتصادية تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة التي هجرها سكانها.

وجدير بالذكر أن الجنجاويد قلما يهاجمون المسلحين في الحركتين المتمردتين. فهم يركزون على المدنيين العزل، حتى أنهم يتتبعون الهاربين منهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي التشادية. ويلاحظ أن "مليشيات الجنجاويد تهاجم أحياناً بعض القبائل العربية التي رفضت الانضمام إليها وفضلت الحياد، مثل قبيلة الدوروك.

٤ - الحركة الشعبية لتحرير السودان :

يبدو أن التنسيق بين جنوب السودان وغربه، لم يتوقف بموت بولاد وفشل حركته. ولكنه تحول من توحيد العمل العسكري المشترك، كما كان الحال في الماضي، إلى التنسيق السياسي والمساعدات اللوجستية والفنية المقدمة من الحركة الشعبية في الجنوب إلى حركة تحرير السودان في الغرب.

ومن المستبعد أن يكون الجنوبيون مشاركين بأنفسهم في المعارك العسكرية في الغرب، فلم ترد حتى الآن أي أنباء عن ذلك في التقارير المختلفة المقدمة. هذا علاوة على أن المصلحة

الأمنية تحتم على د. جون جارنج أن يحافظ على جيشه وألا يفتح جبهة عسكرية جديدة في الوقت الذي يحتاج فيه إلى جهود دبلوماسية كثيفة لإتمام إتفاقية السلام مع الحكومة السودانية.

٥ - حزب المؤتمر الشعبي:

هناك علاقة فكرية وحزبية بين الشيخ حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي ود. خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة ود. على الحاج فكلهما من الأعضاء النشطاء في الجبهة الإسلامية، كما عملا معه كمسؤولين في حكومة الإنقاذ أثناء الفترة الأولى من حكمها وحتى ديسمبر ١٩٩٩. وقد انحازا للشيخ عندما ترك الحكم بعد الانقلاب الدستوري الذي قاده ضده الرئيس البشير وعلى عثمان طه.

هذه الخلفية جعلت المراقبين يربطون بين رغبة الشيخ حسن الترابي في إسقاط حكومة البشير وبين دخول حركة العدل والمساواة في العمل العسكري.

ومما يشير إلى هذه الرغبة عند د. الترابي وإلى العلاقة بين حزبه وبين التحركات العسكرية في الغرب، أن بعض المتهمين في محاولة الانقلاب الأخيرة، أعضاء في حزب المؤتمر الشعبي. مما تسبب في اعتقال الشيخ من جديد.

ثالثاً: الأطراف الإقليمية والدولية للمشكلة

١- دول الجوار الأفريقية:

أ - تشاد:

يخضع الارتباط بين تشاد وأحداث دارفور، إلى العلاقات المصلحية بين بعض المجموعات القبلية والحكومتين التشادية والسودانية: فبحكم موقعها الجغرافي، واتصال النسيج الاجتماعي على الجانبين، تلعب تشاد الدور الرئيسي في التأثير والتأثر بأحداث دارفور. فهناك حوالي ١٣ قبيلة أفريقية وعربية مشتركة بين إقليمى غرب السودان وشرق تشاد. ونذكر على سبيل المثال المسييرية والرزيقات والتعايشة والسلمات وبنى هلبة والمهارية وهى قبائل عربية، والزغاوة والمسالييت والبرقو والبرنو وهى قبائل أفريقية.

فى بداية النزاع طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية عدم تقديم أى دعم لوجستى إلى المتمردين فى دارفور، ومنعهم من التسرب إلى الأراضى التشادية. ورغم إستجابة الرئيس إدريس دى لهذا الطلب، تكررت شكوى الحكومة السودانية من أن بعض القيادات فى الجيش والأجهزة الأمنية التشادية تدعم المتمردين فى دارفور بالمؤن، وتسهل لهم وصول الأسلحة.

يعود هذا التناقض على الجانب الرسمى التشادى إلى عاملين رئيسيين، أولهما أن إدريس دى - وهو من الزغاوة - كان قد لجأ إلى دارفور فى ديار أهله من الزغاوة السودانيين، وذلك إبان صراعه مع حسين هبرى. وقد وفرت له الحكومة السودانية الحماية،

حتى استطاع أن يصل إلى السلطة فى سنة ١٩٩١ بعد إزاحة سلفه. هذه المرحلة من حياته جعلته يشعر بأنه مدين للحكومة السودانية، كما جعلته يدرك تماماً أن السودان قادر، من خلال هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية، على التأثير فى مجريات الأمور فى تشاد. ومن ثم أسس إدريس دى سياسته مع جارتة على التنسيق والتعاون، حتى لا يتعرض حكمه إلى الاهتزاز. وفى هذا الإطار، قبلت تشاد أن تلعب دور الوسيط فى المفاوضات التى تجرى بين الحكومة السودانية والمتمردين فى دارفور.

ثانى هذان العاملان، أن الزغاوة هم القابضون على دفة الحكم فى تشاد. ونظراً للهجمات العنيفة التى يتعرض لها الزغاوة السودانيون فى دارفور، وخضوعاً للولاءات القبلية القوية، يصبح من المتوقع أن يحاول المسؤولون فى المؤسسة العسكرية التشادية أن يساعدوا أهلهم فى دارفور.

هذا الوضع السياسى الاجتماعى المتشابك على الحدود، فتح الباب لسيناريو الفعل ورد الفعل، الذى يهدد بتصعيد النزاع، بل قد يهدد أيضاً النظامين فى السودان وفى تشاد. فقد أكدت تقارير أمنية حديثة أن القبائل العربية فى غرب السودان فى سبيلها إلى التنسيق مع القبائل العربية فى تشاد المتطلعة إلى السلطة وفى مقدمتهم القرعان^(١٨)، لمساعدتهم على الاستيلاء على الحكم فى نجامينا. كما يشير التذمر الأخير الذى وقع فى الجيش التشادى إلى تصاعد التناقض بين الرئيس والجيش والذى يؤدى بدوره إلى انقسام فى صفوف الزغاوة. من ناحية أخرى، ذكر أن هناك من يعتقد فى الخرطوم أن قادة متمردي دارفور من الزغاوة يرون إلى حكم السودان بمساعدة بطونهم فى تشاد. كذلك يتردد فى بعض الدوائر أن زعامات من المسالييت ربما يسعون للإنضمام إلى تشاد كما كانوا فى بداية الاحتلال الاستعماري إذا لم يحصلوا على حقوقهم من حكام السودان^(١٩).

ب - ليبيا:

كانت الجماهيرية الليبية عنصراً فاعلاً فى الثمانينات فى أحداث تشاد والسودان. فقد ساعدت بالمال والسلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب فى بداية تشكيلها، كما وقفت إلى جانب حزب الأمة ومعه الإخوان المسلمين وفريق من الحزب الاتحادى عندما كانوا فى المعارضة إبان حكم جعفر نميرى. وقد بنت ليبيا هذه التحالفات على استراتيجيتها فى

المنطقة في ذلك الوقت، وهي مساندة المحور الإشتراكي: الإتحاد السوفيتي - اليمن الجنوبي - أثيوبيا (منجستو)، مما يضعها في خط المواجهة مع الولايات المتحدة ومصر (السادات) وحكومة نميري في السودان.

عندما تولى الصادق المهدي السلطة في السودان ١٩٨٦، ظل التنسيق سارياً بين حزب الأمة والرئيس القذافي. كما ذكرنا سابقاً. غير أنه لوحظ في الفترة الأخيرة مسلكاً جديداً لليبيا في علاقتها بالقوى السياسية السودانية، تمثل في إقامة نوع من التوازن بين الأحزاب. فقد أخذت تتراجع تدريجياً عن مساندة حزب الأمة (الصادق المهدي) وتميل إلى التنسيق مع مبارك المهدي (حزب الإصلاح والتجديد) والحكومة السودانية. ونشير هنا إلى أن هذا النهج الجديد يفتح لليبيا باباً واسعاً للاستثمار في السودان^(٢٠).

أما الآن فقد تغيرت الاستراتيجية الليبية في المنطقة، نتيجة بعض العوامل الداخلية والخارجية. فقد انحازت في السنوات الأخيرة لهويتها الأفريقية، وأخذت تلعب دوراً نشطاً في حل النزاعات بالطرق السلمية، من خلال فضاء الساحل والصحراء والإتحاد الأفريقي. وعلى الصعيد الدولي، تنامت علاقات ليبيا بالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بعد تسوية مسألة لوكيربي، مما يفرض عليها البعد عن السياسات المضادة لمصالح الغرب في المنطقة. وفي هذا الإطار الجديد للسياسة الليبية في المنطقة دُعي القذافي مؤخراً من المجتمع الدولي إلى السماح بمرور مواد الإغاثة من الأراضي الليبية إلى النازحين واللاجئين من القبائل السودانية الأفريقية في دارفور وتشاد وذلك بدون استئذان الحكومة السودانية.

ج - أريتريا :

أكدت الحكومة السودانية في الفترة الأخيرة أن أريتريا تسليح القبائل الأفريقية المتمردة في دارفور. ورغم إنكار الحكومة الأريتيرية يبدو أن هذا الإدعاء صحيحاً للأسباب التالية:

- محاولات النظام الإسلامي في الخرطوم إختراق أريتريا سياسياً، وذلك بتقديم المساعدات لتنظيم الجهاد الإسلامي الأريتيري وتدريب مليشياته داخل الحدود السودانية.
- عقدت حكومة السودان اتفاقيات متعددة اقتصادية وتجارية وأمنية مع كل من أثيوبيا واليمن، وكلاهما على خلاف مع أريتريا، وبخاصة أثيوبيا التي ترفض حتى الآن ترسيم الحدود معها حسب الحكم الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المكلفة بذلك.

▪ تشعر أريتريا بالمرارة إزاء الأسلوب الذى تمت به مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى كينيا، حيث استبعدت من حضور جولات المفاوضات، رغم أنها كانت الدولة المبادرة لاحتضان المعارضة السودانية منذ التسعينيات. هذا فضلاً عن كونها عضواً فى منظمة الإيجاد الراحية للمفاوضات.

هذه الأسباب تدفع أريتريا إلى معاداة الحكومة السودانية والبحث عن دور فى دارفور، يجبر حكومة البشير على إعادة رسم سياستها فى القرن الأفريقى. ويدعم موقف أريتريا أن الحركة العسكرية الرئيسية فى دارفور (حركة تحرير السودان) أصبحت عضواً فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض الذى ما زال يعمل من أريتريا. كما أصبح لها ممثل قوى فى أسمرة، بعد أن أعلن د. شريف حرير تحالفه معها.

القوى الدولية:

تتشكل الأطراف الدولية المعنية بمشكلة دارفور من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات العالمية المتخصصة. وتحاول جميع هذه الأطراف الضغط على الحكومة السودانية بعدة وسائل:

- ١- الطلبات المقدمة إلى الحكومة السودانية من منظمات حقوق الإنسان والعفو الدولية وأطباء بلا حدود والصليب الأحمر الدولى وغيرها. للسماح بدخول دارفور لتوصيل الإغاثات الغذائية والصحية إلى المتضررين من الحرب، حيث تهدد المجاعة والأمراض حوالى ٣٥٠ ألف من النازحين والمهاجرين بالموت.
- ٢- أدانت منظمة العفو الدولية ظاهرة التعذيب التى مازالت منتشرة فى البلاد وبخاصة فى دارفور. كما أدانت المحاكمات السريعة وغير العادلة التى تنتظر أمام محاكم استثنائية، ويصدر عنها أحكام بالجلد وبتر الأطراف والإعدام.
- ٣- طالبت مجموعة الأزمات الدولية الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات على الخرطوم، نظراً لممارستها غير الإنسانية ضد المدنيين من القبائل الأفريقية فى دارفور. كما طالبت الأمين العام للأمم المتحدة برفع تقرير إلى مجلس الأمن يعالج فيه الموقف فى دارفور.
- ٤- تهدد الولايات المتحدة الحكومة السودانية بتطبيق العقوبات عليها وتطالب برقابة دولية على النزاع، كما تعمل على إصدار قرار حازم من مجلس الأمن، يكون بمثابة تحذير

للخرطوم. على أن الولايات المتحدة تحاول، في ذات الوقت الذي تهدد فيه الخرطوم، أن تساوّمها، فيعلن جون دانفورث، المبعوث الخاص للرئيس بوش في السودان، أن واشنطن مستعدة لتطبيع العلاقات مع الخرطوم بعد امتناعها عن ضرب المدنيين وعملها بجدية لإقرار السلام في دارفور. وتتصاعد نبرة التهديد من جديد مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي للسودان، الذي حمل الحكومة السودانية مسؤولية الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات الجنجاويد في دارفور.

٥- تولت واشنطن صوغ البيان الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع في ٢٥ مايو الماضي والذي يطالب حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجاويد وتسهيل وصول الإغاثة، وقد هدّدت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الخرطوم في حالة عدم استجابتها إلى مطالب البيان الدولي. ولكن وزير خارجية السودان د. مصطفى إسماعيل قلّل من أهمية بيان مجلس الأمن مشيراً إلى أن جلسته كانت غير رسمية وقراراتها غير ملزمة. وتسعى الحكومة السودانية بمساندة حكومات عربية وأفريقية وروسيا، تحول دون إدراج قضية دارفور في مجلس الأمن، لأن ذلك يمنح المجلس وضعاً أقوى للتدخل في شؤون البلاد الداخلية.

٦- تتصاعد نبرة التهديد، فتدعو الأمم المتحدة ومجموعة الأزمات الدولية إلى تشكيل محاكم للنظر في جرائم الحرب ومحاكمة المسؤولين عن حالات الاغتصاب والنهب والقتل وحرق القرى الأفريقية في دارفور.

٧- يصل التهديد الدولي للحكومة السودانية أقصاه، حين يهدد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، بالتدخل العسكري في دارفور لوضع حد للمأساة الإنسانية هناك. وقد أيده في ذلك الجنرال جوستاف هاجلاند المسؤول عن اللجنة العسكرية في الإتحاد الأوربي. غير أن الناطقة باسم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد ، خففت من هذه اللهجة قائلة أنه حتى الآن لا توجد تحضيرات لمهمة عسكرية محتملة في دارفور.

ومن ناحية أخرى اتفقت كل هذه الأطراف الدولية على تحديد التهم الموجهة إلى الحكومة السودانية وهي: انتهاك حقوق الإنسان والإبادة الجماعية للمدنيين الأفارقة وحرق قراهم، والتطهير العرقي والترحيل القسري للقبائل الأفريقية. وأكدت كل هذه المنظمات أن الحكومة السودانية تدعم ميليشيات الجنجاويد. كما حذرت مجموعة الأزمات الدولية من احتمال

إتساع النزاع ليشمل شرق السودان، بعد أن أعلنت حركة تحرير السودان تحالفها مع مؤتمر البجا.

أما المنظمات الإقليمية فقد اقتربت تقاريرها مما ذكر سالفا ولكن دون أن يتطابق معه. فقد أقر التقرير المقدم إلى جامعة الدول العربية، من البعثة التي أرسلتها إلى دارفور لاستطلاع الحقائق، بوجود إنتهاكات ضد حقوق الإنسان من قبل الجنجاويد. وأشار التقرير إلى إنضمام هذه القبائل العربية دون غيرها إلى جيش الدفاع الشعبى السودانى فى أعقاب الاستنفار الذى دعت إليه الحكومة لمواجهة عمليات عسكرية قامت بها حركتا التمرد العام الماضى، وهو الأمر الذى أدى إلى استفادة هذه القبائل من تسليحها، فى القيام بإرتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهكذا يكون التقرير قد ألمح لعلاقة غير مباشرة بين الحكومة وعمليات انتهاك حقوق الإنسان، دون أن يصرح بفكرة التنسيق بينها وبين الجنجاويد. وبذلك توقف دون تحميلها المسؤولية المباشرة عن هذه الأفعال، بخلاف ما فعلت المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة. هذا وقد طالب تقرير جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى أحداث دارفور^(٢١).

ولا شك أن تحرك الأمانة العامة وإرسالها بعثة لرصد ما يحدث على أرض الواقع فى دارفور، خطوة محمودودة وضرورية فى طريق الحل. ولكن هذه الجهود المخلصة لتفعيل دور عربى فى القضية السودانية، يصطدم بعجز الآلية المسؤولة عن إصدار القرارات ، ألا وهى الدول العربية ذاتها. فقد أصبحت فى حال من التشتت والإنهيار لم يحدث من قبل، مما يشير إلى احتمال أن يقف دور الجامعة العربية عند حد المشاهدة والشهادة، على الأقل فى هذه المرحلة من تسوية النزاع فى دارفور.

أما الإتحاد الأفريقى، فإنه يلعب دوراً مختلفاً عن جامعة الدول العربية فى أزمة دارفور، فعلى الرغم من حدائته والمشكلات اللوجستية والمادية التى يواجهها، يعتبر أكثر فعالية فى هذا النزاع، إذ يشكل مظلة لجهات أفريقية ودولية لديها رغبة ومصلحة وخطة لعلاج الموقف، إلى جانب قدرة كبيرة على التمويل. وعلى ذلك عقد مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقى اجتماعا فى ٢٦ مايو الماضى فى أديس أبابا، ضم مندوبين عن الحكومة السودانية وحركتى تحرير السودان والعدل والمساواة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى، واتخذ القرارات التالية:

١ - نشر مائة مراقب في دارفور خلال أسبوع، من بينهم ٦٠ عسكرياً. كما قرر الإتحاد فتح مكتب مراقبة قرب منطقة دارفور، يتابع منه يومياً الأوضاع الأمنية، وسيضم هذا الفريق ممثلين عن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والحكومة السودانية ومتمردى دارفور.

٢ - تشكيل فريق للتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان.

٣ - تشكيل آلية دولية لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤ - إتفاق طرفى النزاع على تكوين :

- لجنة مشتركة خاصة تعمل مع المكلفين بمراقبة وقف إطلاق النار.

- لجنة مشتركة خاصة متعلقة بنشر قوات حفظ السلام الأفريقية.

يلاحظ أن هذه القرارات الصادرة عن الإتحاد الأفريقى، تلبى مطالب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى والمنظمات الدولية، وذلك دون أية إدانة معلنة للحكومة السودانية. وقد أتاح ذلك للإتحاد التنسيق مع وزارة الخارجية السودانية لتنفيذ قراراته.

ردود فعل الحكومة السودانية :

تدرجت ردود أفعال الحكومة السودانية للتحركات الدولية والإقليمية على النحو

التالى:

١- أعاققت الحكومة السودانية فى بداية الأزمة، دخول منظمات الإغاثة إلى دارفور، متهمة تلك المنظمات بإستخدام الأهداف الإنسانية غطاءً لستر حقيقة عملها وهو، حسب ما ترى الحكومة، نقل الأسلحة إلى القبائل الأفريقية. ووصل إتهام الحكومة لإحدى هذه المنظمات بالتنسيق مع الولايات المتحدة لفصل إقليم دارفور وإقامة دولة مستقلة فى غرب السودان.

٢- اضطرت الحكومة السودانية بعد ذلك، تحت الضغوط الدولية المتزايدة، للسماح بدخول مندوبين لبعض هذه المنظمات فى دارفور.

٣ - فى حين تحفظت الحكومة السودانية فى قمة تونس الأخيرة على التقرير المقدم من الأمانة العامة للجامعة العربية عن أحداث دارفور، رحبت بقرارات الإتحاد الأفريقى، التى صدرت فى إجتماع أديس أبابا، وصرحت بأنها بدأت التنفيذ بالفعل.

رابعاً: النتائج

من خلال تأصيل مشكلة دارفور ومتابعة تطوراتها وتداعياتها، يمكن ترجيح
التصورات التالية :

١- مشكلة دارفور قضية قديمة متجددة، طبيعتها إجتماعية وسياسية وإقتصادية. ورغم ذلك تصدت لها الحكومة عبر معالجة عسكرية تتسم بالعنف، وعندما تأزمت الأمور، أضيف إلى العمل العسكى مفاوضات دبلوماسية غير جادة، حيث دأب الجانبان على خرق إتفاق وقف إطلاق النار الذى عقد فى نجامينا. هذه المعالجة فى رأى كانت قاصرة، حيث كان الأمر يستلزم منذ البداية، منهجاً إجتماعيا - إقتصادياً يعالج التهميش الذى اتضح جليا من الدراسة.

من ناحية أخرى لم تبذل الأحزاب الشمالية مجهودات تذكر لحل القضية. اللهم المبادرة التى أطلقها حزب الأمة منذ حوالى عام ولم تستجب لها الحكومة، ثم الزيارة الأخيرة التى قام بها الصادق المهدي إلى دارفور بالتنسيق مع الحكومة، وذلك عندما بلغت الأزمة الذروة. وقد أدان رئيس حزب الأمة عند عودته معالجة الحكومة للأزمة. أما حزب المؤتمر الشعبى، فيبدو أنه استخدم التناقضات فى دارفور لصالح الضغط على الحكومة ومحاصرتها، هذا إذا صح التنسيق بينه وبين حركة العدل والمساواة.

٢- لم تحدث نقلة نوعية للمفاوضات بين الحكومة والحركتين العسكيتين فى دارفور، إلا بالتدخل الدولى. وقد تم هذا الحدث فى أديس أبابا نهاية شهر مايو الماضى، وجرى تحت مظلة الإتحاد الأفريقى وبمساعدة فاعلة من المجتمع الدولى الغربى. وتذكرنا حالة دارفور بواقع مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة، حيث لم تتقدم إلا بضغوط أمريكية مكثفة، ترادفها جهود أوروبية، وذلك تحت مظلة أفريقية إقليمية هى منظمة الإيجاد.

تقود هذه الملاحظات إلى الملاحظات التالية:

أ- أن الثقة مفقودة بين الحكومة السودانية والحركات العسكرية المعارضة فى جنوب السودان وغربه، بل إن هذه الفجوة النفسية تتسع يوما بعد يوم لتصبح نمطاً سائداً بين المركز والأطراف. أو بعبارة أخرى بين الشمال الأوسط المميز (العاصمة ومنطقة الجزيرة) وكل الأقاليم السودانية الأخرى جنوباً وغرباً وشرقاً وأقصى الشمال.

ب- غياب الثقة بهذا الشكل العميق أصبح يستلزم - ولو كررها - وجود أطراف خارجية وسيطة لحل المشكلات الداخلية في السودان. وإزاء عدم فاعلية مصر والدول العربية فيما يتعرض له السودان من أزمات متكررة، وشك السودانيون ذوي الأصول الأفريقية في حياد الدول العربية إزاء قضيتهم، لا يبقى في الساحة إلا القوى الغربية لتلعب دور الوسيط المطلوب. ومن ثم يصبح التدويل - على ما يحتويه من مخاطر - هو الوسيلة المتبقية الوحيدة لحل أزمة دارفور. ونشير هنا إلى أن كثيراً من أهالي دارفور يتطربون في هذا الإتجاه، فيطالبون المجتمع الدولي بالتدخل العسكري في السودان لحمايتهم.

٣- تبرز الجدلية بين المركز والأطراف عاملاً خطيراً، يتعلق بالتكوين الاجتماعي والنفسي للشعب السوداني، وعلى وجه التحديد رؤية المواطنين لبعضهم البعض. وتتمثل خطورة هذه الرؤية في أنها غالباً ما تكون محملة بتقييمات ثقافية ودينية سلبية، تهدد فكرة الاندماج القومي، وتضع علامة استفهام حول مصداقية كلمة المواطنة لدى الفرد السوداني، رغم أنها تشكل البديل الأرحب للانتماءات القبلية، والأساس الموضوعي للحقوق والواجبات. وعلى ذلك يتوقع أن يكون تفعيل هذا المفهوم، من المشكلات الحقيقية والمؤثرة التي سيواجهها السودان في مرحلة ما بعد السلام.

٤- تشير كل تقارير المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي وشهود العيان، إلى إنتهاكات عنيفة لحقوق الإنسان تقودها ميليشيات الجنجاويد ضد القبائل الأفريقية المستقرة. كما أن الحكومة السودانية هي الجهة الوحيدة التي تقلل من خطورة الأوضاع في الإقليم، وتتفنى وجود محور عرقي عربي أفريقي فاعل في أحداث دارفور، ومن ثم تصبح مصداقية الحكومة محلاً للشك.

٥- يتفق جميع السودانيون على أن مشكلة دارفور لها جذور تاريخية مرتبطة بتجاوز نمطين إنتاجيين مختلفين هما الرعي والزراعة. مما يسبب أحياناً بعض الاحتكاكات بين الأهالي. غير أن الاعتراف بتطور المشكلة إلى أزمة عرقية، يظل من الأشياء الخلافية بين الأفارقة والعرب من السودانيون. أما مسؤولية القبائل العربية - الجنجاويد والتجمع العربي وآخرون - عنها، فهذا هو المسكوت عنه عند الغالبية

الساحقة من الشماليين، حكومة ومعارضة ، حيث يجدون أنفسهم جميعاً في خندق واحد، وإن تفاوتت درجة المسؤولية.

هذا التقارب المصلحي بين الحكومة والقوى السياسية الشمالية، وزيادة الضغط الأفريقي من جهة أخرى، قد يؤدي إلى أحد الاحتمالين التاليين:

أ- إتساع الدعوة الشمالية للإنفصال عن الجنوب، كنوع من الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية.

ب- تجميع المعارضة الشمالية بالتنسيق النسبي مع الحكومة، ليشكلاً معاً جبهة شمالية تواجه تزايد قوة العنصر الأفريقي. ويعزز هذا الاحتمال تكوين المعارضة الشمالية في الأسبوع الأول من شهر يونيو الماضي لتجمع جديد باسم "تحالف القوى الوطنية" كبديل للتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة محمد عثمان الميرغني، الذي اهتزت صورته في الفترة الأخيرة. ويبدو أن هذا التجمع الجديد يهدف إلى سد الفراغ السياسي في شمال السودان ومساعدة الأحزاب الشمالية لتستعيد مكانتها التقليدية في البلاد، كما يبدو أن الصادق المهدي سيلعب فيه دوراً رئيسياً.

فإذا نجح السيناريو الثاني في هدفه، سيسعى غالباً إلى تغيير المعادلة الإقليمية الحالية، وذلك بإدخال البعد العربي إلى جانب الإفريقي في حل الأزمات السودانية. وبذلك يصبح التوازن الإقليمي منسجماً مع التكوين الثقافي للشعب السوداني.

٦- إذا ثبت أن الحكومة تعمل على الترحيل القسري للأفارقة في دارفور، يكون التفسير هو وجود استراتيجية محتملة تهدف إلى التغيير الديمغرافي لصالح العرب في الشمال السوداني بحدوده المتفق عليها في معاهدة الاستقلال سنة ١٩٥٦. ذلك أن التعداد السكاني سيكون محدداً هاماً في المستقبل لبعض القوانين الاقتصادية والسياسية ومن أهمها قانون الانتخابات. وتؤكد هذا الاحتمال الحقائق التالية :

أ- تطبق الحكومة إلى جانب الترحيل القسري للسكان في دارفور سياسة حمالة أوجه في غرب كردفان. فهي تمتنع عن حفر آبار في شمال أبيي لاستخدام القبائل العربية البقاره. مما يدفع هؤلاء في موسم الجفاف إلى التعمق جنوب بحر الغزال في مناطق

الدنكا انجوك مما قد يؤدي إلى الترحيل القسرى للسكان الأصليين. وخوفاً من هذا المصير استعان الدنكا بمنظمة دولية لتنفيذ المشروع^(٢٢).

ب- قبلت الحكومة بمشاركة الحركة الشعبية في إدارة منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق أثناء الفترة الانتقالية، كما ورد في اتفاق السلام، وذلك مقابل تنازل الحركة عن مطالبها بعاصمة قومية في الخرطوم تكفل فيها حرية جميع الأديان. ولقد فسر كثير من السودانيين ذلك بأن الحكومة ترمى إلى الانفراد بحكم إسلامي عربي في شمال السودان^(٢٣).

ج- التكامل المصري السوداني مشروع يرنوا إليه المصريون والسودانيون، حيث يمثل المخرج الآمن للانتعاش الاقتصادي للبلدين. وتقع ضمن هذا الإطار فكرة نقل ملايين من الفلاحين المصريين لزراعة الأراضي الشاسعة في السودان. غير أن هذا الحراك المصري إلى جنوب الوادي، يخدم أيضاً هدفاً إجتماعياً - سياسياً لدى الحكومة السودانية صاحبة هذه الفكرة، ألا وهو العمل على رفع نسبة السكان العرب المسلمين في شمال السودان.

٧- الترحيل القسرى للسكان الأفارقة في دارفور لا يقتصر على الأهداف السياسية والاجتماعية، بل يصاحبه هدف اقتصادي يتمثل في مصلحة القبائل العربية والحكومة في اكتساب أراضي زراعية واسعة على حساب القبائل الأفريقية.

٨- هناك نقاط ضعف تقلل من فعالية حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة.

أ- لم يوحد برنامجهما السياسي والعسكري.

ب- تختلف أهداف كل منهما :

▪ حركة تحرير السودان هدفها: كنفدرالية - حكم ذاتي - أو انفصال.

▪ حركة العدل والمساواة هدفها: سودان موحد في إطار فيدرالي.

ج - يختلف المنطلق الفكري لكل منهما :

▪ حركة تحرير السودان: نهج علماني.

▪ حركة العدل والمساواة: إسلامي.

د - المكان الجغرافي محل نشاطهما :

▪ حركة تحرير السودان: في غرب السودان.

▪ حركة العدل والمساواة: تبدأ بغرب السودان لأنه أكثر تهميشاً ولكنها تعلن عن نفسها أنها قومية وتضم أعضاء من كل السودان وتلوح بمد نشاطها في الشرق والوسط حتى الخرطوم.

هـ - الفروق في النضج السياسى:

▪ حركة تحرير السودان: أجندة ضعيفة والهيكل الإدارى نفسه للحركة غير واضح.
▪ حركة العدل والمساواة: أجندة واضحة والهيكل الإدارى واضح ورؤية الحكم أيضاً واضحة: لجنة تنفيذية - مجلس داخلى وآخر خارجى - رؤيتها لتداول السلطة بين الأقاليم وولاية الرئيس.

٩- تأثير أحداث دارفور على ميزان القوى بين الأحزاب السودانية الكبيرة:

أ- حزب الأمة معرض لفقد بعض أصوات القبائل الأفريقية الكبرى في دارفور مثل المساليت والزغاوة والفور. حيث يعيبون على الحزب انحيازه للقبائل العربية. كما يرون أن تحفظه على تدويل الأزمة، يساعد الحكومة ويعطيها فرصة كبيرة للمناورة.
ب- حزب المؤتمر الشعبى: لم تكن له أغلبية في دارفور إبان الانتخابات الديمقراطية الأخيرة في ١٩٨٦. ولكنه استطاع في فترة الإنقاذ، سحب جزء من قواعد حزب الأمة، وبخاصة الشباب والمرأة كما بدا في السنة الأخيرة داعماً لحركة العدل والمساواة العسكرية. هذه التطورات قد تؤدي إلى إتساع قاعدة الحزب في الانتخابات التشريعية القادمة والمقرر إجراؤها بعد حوالي ثلاث سنوات ونصف.

ج- الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، قد يفكر في الاندماج مرة أخرى مع حزب المؤتمر الشعبى ليوازن انحصار شعبيته المتزايد، وخاصة إنهما ليسا مختلفين في نهجهما الفكرى، فيحصلان معا على نسبة معقولة من الأصوات تتيح لهما الإبقاء على النهج الإسلامى في السودان، ولو في جانب المعارضة.

د - الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس له قواعد تذكر في دارفور، ومن ثم لن يتأثر بالأحداث الراهنة بشكل مباشر. ولكنه لا شك سيتأثر مثل غيره من الأحزاب الشمالية بالتغيرات السياسية الشاملة التى تجتاح السودان الآن، بل ربما أكثر بسبب الانقسامات الداخلية العميقة التى تضعف من أدائه على الساحة السياسية.

ه - يتوقع أن يحدث تنسيق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ستتحول إلى حزب سياسى فى الأيام القادمة، والتنظيمات الأفريقية المعارضة فى دارفور. فيولد بذلك تحالف سياسى أفريقى قوى، يمكن أن تتضم إليه جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ليشكلوا معا أغلبية أفريقية فى الحكومة القومية القادمة.

١٠- خطورة الصراع بين القبائل العربية والأفريقية فى دارفور لا تهدد السودان فقط، بل تؤثر سلبا على سياسة التعاون العربى الأفريقى التى يراها كل من الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية. وجدير بالذكر أن المدخل العربى إلى أفريقيا اتسم حتى الماضى القريب بالرغبة فى نشر اللغة والثقافة العربية فى دول الساحل الأفريقى وجنوب الصحراء. هذه الاستراتيجية العربية يستقبلها الأفارقة - حتى المسلمين منهم - بقدر كبير من التوجس وعدم الثقة، ويرون فى ذلك استعلاءً عربياً يريد أن يفرض ذاته على العنصر الأفريقى فى القارة ويغير شخصيته مما يوحى بعدم النديه فى التعامل بين الطرفين.

الصراع العربى الأفريقى فى دارفور وتحيز الحكومة السودانية والرأى العام الشمالى بشكل عام للقبائل العربية، يحى هذه الذكرى فى نفوس الأفارقة فى الدول المجاورة ويضعف الثقة بين الجانبين ومن ثم يعطل استراتيجية التعاون ويضع العراقيل النفسية والعملية فى سبيل تفعيلها.

المداخلات

د. نادية مصطفى:

تتجه الأنظار فى منطقة العالم العربى ومن خارجه إلى بورتى النزاع الملتهب. الاحتلال الأنجلو أمريكى فى العراق والمذابح اليومية التى يرتكبها الاستيطان الصهيونى فى فلسطين وتتوارى قضايا كثيرة أمام بشاعة ما يجرى هناك. فى حين أن هذه القضايا لا تقل أهمية من حيث ما يرتبط بها من دلالات خاصة بالأمن العربى ومستقبل خريطة المنطقة ككل.

بيد أن تفاقم الأوضاع فى دارفور والمأساة الإنسانية التى نتجت عن الأزمة وتطوراتها والتى كانت ضحيتها مئات الآلاف من النازحين من غرب السودان إلى تشاد، والأوضاع الحرجة التى يمر بها السودانيون فى تلك المنطقة من جنوب العالم العربى، يجب أن تشغل اهتمامنا وتستلقت أنظار العالم العربى حكومات وشعوب، من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد المتشابكة والمعقدة للنزاع فى دارفور والأوضاع الإنسانية والاجتماعية والسياسية الحالية، وآفاق حل الأزمة وكذلك مخاطر التدخل الأجنبي فى تلك المنطقة التى تعد امتداداً استراتيجياً لمصر.

كذلك تتبع أهمية تناول قضية دارفور فى الوقت الراهن من حقيقة أساسية وثابتة وهى أن الاهتمام بالأمن القومى المصرى يوجب علينا الاهتمام بالأمن جنوب مصر وليس فقط الأمن الشرقى، وعلى هذا الأساس دخل السودان دوماً دائرة اهتمام المعنيين بالأمن القومى لمصر. فمع بداية عملية المفاوضات فى قضية جنوب السودان ومع تركيز الأضواء على ما يحدث فى غرب السودان أصبح من الجلى أن الأمن القومى المصرى يستوجب النظر إلى ما يأتى من الجنوب فى هذه الآونة من لحظات تطور الأمن القومى العربى كليا والأمن القومى المصرى فى جوهره.

ولذا فلقد حرص مركز البحوث والدراسات السياسية على إعداد هذه الحلقة وتمثل الدراسة التى أعدتها الدكتورة إجلال رأفت منطلقاً أساسياً للنقاش لأنها ترسم بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية أطراف النزاع، وتحدد وتشرح الأسباب الهيكلية الداخلية وراء مشكلة دارفور وتتناول الأبعاد الإقليمية والدولية التى تحيط بالأزمة الراهنة. ومن ثم توفر هذه الدراسة قاعدة متكاملة من المعلومات، كما تقدم وجهة نظر ورؤية واضحة عن أسباب

المشكلة ومسار تطورها. كما تستضيف الحلقة المهتمين بالشأن السوداني بصفة عامة وقضية دارفور بصفة خاصة، سواء من جامعة الدول العربية أو وزارة الخارجية المصرية أو برامج إغاثة اللاجئين والصليب الأحمر ومعهد الدراسات الأفريقية فضلاً عن الأساتذة المتخصصين في الشأن الأفريقي. وهدف هذه الحلقة هو شحذ الذهن واستشراف أفق التفكير والتحريك بشأن هذه القضية الملحة، التي يقع في صميم الأمن المصري والعربي بقدر ما تقع في ضمير كل من يهتم بحقوق الإنسان ويرفض ما يحدث من إنتهاكات في دارفور، كما يرفض أى محاولات للتدخل الخارجى مهما كانت مبرراتها.

ولذا فى ضوء التطورات المتلاحقة التي تشهدها هذه القضية الآن لابد من التحوار للإجابة عن تساؤلات من قبيل: ماهى الأبعاد المتشابهة والمعقدة للنزاع، ما هى الأوضاع الإنسانية والسياسية الحالية؛ لماذا علينا أن نهتم بهذه القضية؟ وكيف يجب أن نتحرك إزاءها؟ وعلى أى مستوى؟ وما القدر الذي يمكن أن نساهم به؟ وماهى السيناريوهات أمام الدبلوماسية المصرية؟

تجدر الإشارة فى البداية إلى أن هذه القضية ليست جديدة، إنما هى قديمة قدم النزاع فيما بين الجانبين إلا أن الاهتمام تركز حولها الآن مع الانفجار الذي شهدته الأحداث فى الآونة الأخيرة.. وهذا ما يشكل داءاً خطيراً فى عالمنا العربي_الإسلامي، حيث توجد العديد من البؤر الكامنة والتي تحيط بها مجموعة من الظروف الهيكلية والاجتماعية الخطيرة التي تهدد بانفجارها إلا إنها لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام الجاد والعميق إلا عندما تتفجر أو تتداعى حيث تبدأ التساؤلات تنثور بعد أن يكون الوقت قد تأخر والمجال أصبح مفتوحاً أمام قوى خارجية عديدة للتدخل لتحقيق أهدافها (مثل إعادة تشكيل المنطقة العربية) بما يخدم مصالحها هى والتي لا تتماشى فى الغالب مع مصالح الدول العربية، وهو ما يعد أمراً طبيعياً فى عالم السياسة. ومن اللازم الاعتراف بأن الظروف الهيكلية التي ولدت هذه المشكلات موجودة منذ أمد بعيد ولم يتم الاهتمام بها أو الالتفات إليها أو ربما يكون قد تم الاهتمام بها عبر طرق غير سليمة تزيد من تأزم القضايا ومن تداعياتها السلبية على نحو يعيق من إمكانية إدارتها بطريقة سليمة، الأمر الذي يعطى الفرصة للقوى الخارجية للتدخل فى أمورنا بل واتهامنا بانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنة. ومع الاعتراف بأن جزءاً من هذه

الاتهامات صحيحا، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو لماذا لم يتم الاهتمام الخارجى بها سوى فى الوقت الحالى؟

و فى النهاية لا يمكن إلا القول بأن قضية دارفور وقضية جنوب السودان وغيرها من القضايا الشبيهة تدخل فى صميم الأمن القومى للعالم العربى بكل دولة، كما تمس الأمن المشترك للدول المتجاورة مثلما هو الحال للسودان ومصر، ومن ثم فهى قضية ذات أهمية محورية لمصر فى جميع الأحوال.

د. هيام الببلاوى:

هناك بعض النقاط المحددة التى أود أن أقوم بإلقاء الضوء عليها الأذهان:

أولها: تعداد سكان السودان، فقد كان هذا الموضوع حاضرا فى الأذهان خلال المشاورات التى تمت بشأن مشروعات التسوية فى السودان وما سوف يتم فى فترة الست سنوات التى سيتم بعدها إجراء تقرير المصير وذلك خلال زيارة نائب رئيس الجمهورية السودانى للقاهرة، وتجدر الإشارة إلى أن كل ما نعلمه عن سكان السودان يرتبط بالشمال وليس لدينا أية فكرة عن التوزيع الجغرافى للسكان فى الجنوب مما يمنع وجود أي تصور عن طبيعة الحال فى هذه المنطقة فى الفترة التالية.. لذلك فإجراء التعداد هام جداً ولكن لابد أن يتم ذلك تحت سيطرة الأمم المتحدة حتى لا يتهم التعداد بعدم الواقعية وبأنه لا يعطى صورة منضبطة عن سكان الجنوب كما حدث مع تعداد ١٩٧٣، فنحن نحتاج فعلاً لهذا التعداد على أن يتم فى إطار هيئات دولية غير متحيزة مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى.

أما النقطة الثانية فترتبط بطبيعة المشكلة ذاتها، فهل هي مشكلة رعاة ومزارعين، أم مشكلة إثنية بين العرب والأفارقة، أم مشكلة اقتصادية اجتماعية، أم أنها مشكلة صراع على السلطة، واعتقد أن الاحتمال الأخير هو الأرجح فكما اتضح من الورقة التى قدمتها أ. د. إجلال رأفت لا تتفق حركة التجمع العربى مع الحكومة فى الشمال بل تسعى لإزاحتها ويعتبر العرب هذه الحكومة مهجنة وبذلك تريد الحركة فى النهاية الوصول إلى الحكم فى السودان ككل والعودة للقبائل العربية القرشية التى أبعدت عن الحكم لمدة قرن من الزمان وبذلك يتضح أن المشكلة فى جوهرها هى صراع على السلطة وليست مشكلة تهمة لبعض الفئات أو سوء توزيع للثروة.

النقطة الثالثة: مدى سيطرة الحكومة السودانية على ما يجرى فى دارفور، فهل الحكومة

قادرة فعلاً على السيطرة على حركة الـ "جنجويد" ونزع سلاحها فى الوقت الحالى؟ هل هم قادرون على وقف أعمالها العنيفة ضد قبائل دارفور أم أن هذه الحركة أصبحت تتطابق فى أفكارها مع حركة التجمع العربى فى دارفور أكثر منها مع الحكومة وبالتالي هل الحكومة قادرة على السيطرة على هذه الحركة أم أن الموضوع خارج عن سيطرتها؟

أما بالنسبة للأطراف الخارجية التى يمكنها التدخل لحل هذه المشكلة فلا أعتقد أن تشاد هى الوسيط الذى يمكن الاعتماد عليه، فيمكن أن يحدث انهيار فى الحكم فى تشاد لصالح القبائل الإفريقية أو العربية لأن رئيس الجمهورية غير قادر على السيطرة على العناصر الإفريقية فى أعضاء الحكومة أو الجيش -رغم زعمه أنه على الحياد- فلا يستطيع منعهم من مساعدة القبائل الإفريقية فى دارفور. مما يقود إلى طرف آخر وهو دور مصر فقد طرحت الورقة احتمالية قيام مصر بدور فى إحداث توازن ديموجرافى فى ظل إقامة مشروعات اقتصادية استثمارية فى السودان فالتساؤل هنا حول إمكانية قيام مصر بهذا الدور وهى مطمئنة، فهل سيُسمح لها بذلك أم أنها سوف تقوم به لفترة ثم يتم الانقلاب عليها مرة أخرى خاصة وأن هذا ما يحدث دائماً، حيث لا يزال نموذج فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم عالقا فى الأذهان؟

د. نادية مصطفى:

شكراً د/هيام، فقد طرحت عدة نقاط هامة منها أصل المشكلة ووزن الأبعاد غير السياسية فى ظل القضايا المطروحة أمامنا فى الساحة العربية والإسلامية.

ويمكن بلورة مداخلتها فى سؤالين أولهما ما هو أصل المشكلة هل هى مشكلة عرقية أو مشكلة اختلاف نمط الإنتاج؟ أم هى قضية سياسية ناتجة عن حرمان طرف ما من ممارسة حقوقه السياسية؟ وهذا ما يثير تساؤل أكبر عن وزن الأبعاد الغير السياسية فى اللعبة برمتها ليس فقط المتعلقة بالسودان وإنما كل المشاكل المطروحة أمامنا فى الساحة العربية والإسلامية والتى تثير قضية التماسك الداخلى فى تلك الدول وتفتح الباب أمام تدخل الأطراف الخارجية.. هل هى فعلاً مشكلات ما بين العرب و الأفارقة هل هى مشكلات ما بين العرب والأكراد أو العرب والبربر.

أما السؤال الثانى فيتعلق بإمكان تدخل مصر واحتمالية حدوث ردة على هذا الدور الذى تلعبه مصر. من ثم فهل لا يوجد داعى لتدخلها كما يرى البعض؟ أم أن كون ما يحدث فى السودان هو امر يمس الأمن القومى المصرى وعليه فهو يحتاج لتدخل دائم وأساسى ومستمر

وذو نفس طويل مهما كانت الردات من جانب الآخرين.

أ. هاني رسلان:

فيما يختص بأصل مشكلة دارفور فأنا أعتقد أن السودان يختلف عن أى دولة عربية أخرى، وبالتالي فالعلاقة بين العرقيات هناك تخلق حالة تختلف عن مفهوم الأقليات الذي نعرفه مثل الأكراد أو البربر، وذلك لاعتبارات كثيرة تدخل فيها تفاعل دخول الإسلام للسودان ودور العنصر العربى والتطور التاريخى فى هذا الإطار، ومن ثم فالقضية بالأساس هى قضية الرعاة والمزارعين خاصة، وعليه فيمكن القول أن البعد الاجتماعى فى المسألة السودانية يتعلق بقضايا متعددة مثل "الحواكير" و"دارفور" و"دار الرزيقات" وغيرها.

فالصراع الحقيقى يدور بين الإبالة او من يرعون الإبل فى الشمال وبين البقارة الذين يرعون البقر فى الجنوب، فمن ناحية أولى عادة ما تكون القبائل المتحركة أو الرعوية أكثر قوة عسكرية من القبائل المستقرة، من ناحية أخرى هذه القبائل لديها استعلاء ثقافى ضد العنصر الأفريقى لأنها تدعى انها عربية والعنصر العربى أعلى من الأفريقى ولكن هذه الخلافات كانت تحت السيطرة دائما فى إطار التقاليد المحلية والمؤتمرات القبلية، أما العنصر الجديد الذى دخل فى هذه المسألة بما يغير التركيب التاريخى لها فقد تمثل فى محاولة الحركة الشعبية فى جنوب السودان مد نفوذها إلى دارفور فى محاولة لإرهاب الحكومة عسكرياً ومحاصرتها فى الخرطوم خاصة وأن السودان دولة كبيرة والحكومة لا تستطيع القتال فى أكثر من مكان. وقد بدأ ذلك الوضع مع محاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان مد نفوذها فى مناطق التماس فى الجنوب والتي تعيش فيها قبائل عربية هى المسييرية والرزيقات وقد كان رد فعل الحكومة الطبيعى هو تسليح قوات الدفاع فى هذه المناطق وسميت بالمراحييل وهذه القوات كانت من أصول عربية وقامت هذه القوات بصد مناوشات الحركة الشعبية وبالفعل أفلحت هذه القوات فى منع الحركة من التمدد إلى غرب السودان، وفى مرحلة لاحقة أجريت محاولة أخرى من قبل "داود يحيى بولادن" وهو قيادى من الحركة الإسلامية للسودان، وقد اختلف مع الحركة الإسلامية لأنها لم تلبى له مطالبه وانتهى به الأمر للتعاون مع "جارنج" الذى أمده بقوة من ٣ آلاف مقاتل جنوبى مروا إلى دارفور عبر الحدود من أفريقيا الوسطى أى انهم التفوا حول القبائل العربية، ولكن هذه الحركة وئدت تماماً وتمت تصفية هؤلاء المقاتلين بالكامل حيث ذبحوا عن آخرهم وأيضاً أعدم "داود يحيى بولادن" وقد أصدر قرار

إعدامه طبيب محمد خير الذى يتولى الملف الامنى فى دارفور.

هذا البعد المحلى الأساسى يوضح التركيبة الحاصلة الآن والقوات الموجودة الآن وبالذات حركة تحرير السودان التى يقودها عبد الواحد محمد نور ومنى اركوى التى ترتبط بعلاقة تنسيق قوية مع (جارنج)، وتمتد هذه العلاقة إلى التسليح، فتح اتصالات دولية، توفير خطط للعمل ويدخل فيها أيضا إرتريا التى تتسلل إسرائيل من خلالها، وحين يذكر ذلك يتراءى للبعض أن هذا هو هاجس المؤامرة الذى نعانى منه فى مصر وفى العالم العربى لكن هذا غير صحيح، حيث إن هناك بعض الوقائع المثبتة حيث استقال بعض الأعضاء من حزب التحالف الفيدرالى بزعامة شريف حرير مع أحمد إبراهيم برير احتجاجاً على تلقى الأخير مساعدات مالية من الطرف الاسرائيلى من خلال التنسيق الأترى فى اجتماعات تعقد فى أسمره واجتماعات تعقد فى العواصم الأفريقية للتنسيق فى هذا الشأن. ويعيش هؤلاء الأفراد الآن فى الخارج ويحتاجون إلى تمويل أو إلى عقد مؤتمرات وندوات وترويج المواد الإعلامية التى يحملونها عن التطهير العرقى وخلافه، وبالتالي يظهر البعد الأصلى للمشكلة، ثم البعد المحلى المتعلق بـ (جارنج)، ثم البعد الاقليمى الذى يدخل فيه تشاد وليبيا، ثم البعد الدولى الذى ظهر مؤخراً والذي يرتبط بشكل أساسى بوضع السودان الدولى لأن دارفور تستخدم الآن من قبل الأمريكين للضغط على الخرطوم وتأخير عودة العلاقات ورفع اسم السودان من الدول الراعية للإرهاب، فقد كانت هذه العملية معلقة على توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية ولكن الآن قيل صراحة من قبل أكثر من مسئول وعلى رأسهم (كولن باول) وزير الخارجية الأمريكى ان هذا لن يتم ما لم تنتهى مشكلة دارفور، ومن ثم لابد أن ينظر للشكل الاوسع لمشكلة دارفور لوجود مصالح مصرية استراتيجية مهمة فى السودان وبالتالي يجب أن تُبنى تلك المواقف على الرؤية الأوسع وليس على التفاصيل.

فيما يتعلق بالحركات القائمة فى دارفور، تعد حركة العدالة والمساواة جزء عضوى من المؤتمر الشعبى، فهناك علاقة تنسيقية وثيقة للغاية وهم الذين تلقوا (حسب الأحاديث الخاصة من عدد من كبار المسئولين) أمراً من الدكتور حسن الترابى بإنشاء هذه الحركة عندما حدث الانشقاق وأخذ خليل إبراهيم الذى كان وزيراً فى دارفور جانب الدكتور حسن الترابى وقام بإعداد الكتاب الأسود كأحد استراتيجيات الدكتور حسن الترابى فى الصراع مع الطرف الآخر فهذه العلاقة وثيقة للغاية تكاد تكون علاقة عضوية.

ومن المؤشرات التي تدل على وجود تلك العلاقة هو رعاية الدكتور على الحاج نائب الدكتور حسن الترابي واحد الأعمدة الأساسية في المؤتمر الشعبي لهذه الحركة، ويعد هذا هو السبب الرئيسي الذي يعرقل التنسيق ما بين حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان لأن العدالة والمساواة متهمة بأنها ليست أصيلة بالمعنى الذي تراه حركة تحرير السودان، حيث إنها مرتبطة بإطار آخر لا يعبر بالأصالة عن منطقة دارفور.

نلاحظ في الآونة الأخيرة الإعلان عن حدوث اندماج بين حركة تحرير السودان والتحالف الفيدرالي الديمقراطي الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريلا ويمثله فيه شريف حرير الذي يقوم بحركة واسعة النشاط ويحاول استخدام الآلية العسكرية لحركة تحرير السودان لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية للتفاوض مع نظام الخرطوم. وفي الوقت نفسه توجد بعض التوترات داخل الحركتين، فنلاحظ باستمرار صدور بيانات عن الحركتين بإقصاء بعض القيادات فقد صدر مؤخراً أمر بإقصاء (عبد الواحد محمد نور) و(منى أركوى) باعتبارهما يستخدمان اسلوباً شكلياً دكتاتورياً في القيادة وقد حل محلهم قيادة جماعية، كما صدر في المقابل تصريح منها هذين القائدين بنفي ذلك القرار. ولكن نستخلص من ذلك ان هناك صراع داخلي قوى او خلافات داخلية جادة نتيجة الضغط العسكرى القوى الذى مارسه الخرطوم فى الفترة الاخيرة. نفس الشئ ينطبق على حركة العدالة والمساواة، فقد كان هناك اختراق أمني لهذه الحركة ولبعض قواعدها العسكرية فقد حدث داخلها نوع من التنازع الداخلى وبعض الانشقاقات تمثل فى انضمام بعض القادة وبعض الكوادر للحكومة السودانية ايضاً فقد اصبح خليل ابراهيم وطيب محمد خير خصمين سياسيين بعدما كانوا على علاقة وطيدة، وذلك لأن طيب محمد خير من جناح المؤتمر الوطنى اما خليل ابراهيم فيعد من جناح الدكتور الترابي.

أما الكتاب الأسود الذى أعده خليل إبراهيم فقد أعده بمناسبة الانشقاق ولم يكن مقصوداً به قضية دارفور فى حد ذاتها، والدليل على ذلك أن الدكتور الترابي عندما حدث الانشقاق بدأ يفعل مسألة الجهويات باعتبار أن الجهات مهمشة وأن الولاية يجب أن ينتخبوا انتخاباً حراً، وكانت تلك أحد آلياته لسحب البساط من تحت أقدام رئيس الجمهورية ونائبة على عثمان خير وكان يعد لإقرار ذلك الوضع من خلال البرلمان، ولكنهم كانت لهم الأسبقية فى الهجوم حيث قاموا بحل البرلمان قبل ان يقوم الدكتور الترابي بتمرير هذه القوانين وحدث الانشقاق الانتشارى والصراع الأخير الذى حدث.

وفيما يتعلق بالبروتوكولات الثلاثة الأخيرة التي تم توقيعها في نيروبي، فيتعلق أحدها بمنطقة جبال النوبة جنوب النيل الأزرق وهذا البروتوكول يعطى هاتين المنطقتين حكماً ذاتياً من نوع خاص يتم في إطاره انتخاب الوالى انتخاباً مباشراً كما سيتم انتخاب هيئة تشريعية تتبثق عنها مفوضية تراجع هذه الاتفاقية خلال أربع سنوات ولها أن تقبل بها كحل نهائى للصراع فى تلك المنطقة أو أن تعيد التفاوض مرة أخرى مع الحركة الشعبية. ويبدو أن هناك اتجاهاً لتطبيق هذا الوضع على دارفور وهذا ما ظهر فى تصريحات على عثمان خير عقب عودته من نيفاشا منبئاً بحدوث مفاجآت فى منطقة دارفور.

من ناحية أخرى، هناك نقطة إجرائية ولكنى اعتقد انها مهمة جداً، فالحكومة السودانية على ما يبدو تتبع خطاباً مزدوجاً بمعنى أنها تقوم بتحركات جزئية تجاه الرأى العام لتخفيف الضغط الهائل الواقع عليها بادعاء إنه ليس هناك أية انتهاكات لحقوق الانسان وهو على عكس ما يحدث فى الواقع، وهذا ما عبرت عنه تصريحات أخيرة من مسئولى الامم المتحدة. وقد كان للأستاذ سمير حسنى واقعة شهيرة فى التقرير الذى ظهر على موقع جامعة الدول العربية فقد أكد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان مما أثار غضب الحكومة السودانية لأنها توقعت المساعدة ولكنها فوجئت بأن ما حدث كان عكس ما توقعت.

الخلاصة، هناك نوعاً من الازدواجية فى الخطاب الرسمى السودانى هدفه محاولة السيطرة على الأرض بقدر الإمكان قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وفى هذا الإطار يتم توجيه غالبية المساعدات إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة السودانية، كم أن الممرات التى فتحت للإغاثة يتم توجيهها لصالح القبائل والمليشيات الموالية للحكومة على حساب الآخرين وذلك مرتبط أيضاً بمسألة الهجرة حيث ان حدود السودان مفتوحة تماماً، وبناءً على ذلك فإن الهجرة الإفريقية متزايدة للسودان مما أثار الفرع لدى المسئولين والمفكرين والقيادات من الحصار العرقى للعرب فى الفترة القادمة فى الوسط والشمال وبالتالي هناك جهود لتهجير بعض السكان مرتبطة بهذه المسألة. إلا أن ذلك لا يعد حلاً لمشكلة الحواكير. حيث ان حدود الحواكير معروفة تاريخياً واجتماعياً وبالتالي يكون من حقهم العودة إليها فى اى وقت ولكن ربما تهدف هذه الاستراتيجية لطرد العناصر الجديدة الوافدة، خاصة وأن التقاليد الاجتماعية تعطى القبيلة صاحبة الأرض الحق فى استضافة وافدين جدد إذا وافقت على ذلك واعتقد ان الافريقيين يحاولون ذلك لأن مما يؤيد تلك النقطة أن الـ"جن جويد" تهاجم من اراضى افريقيا

الوسطى وتخترق إلى الأراضى النشادية وان هناك بعض القبائل فى افريقيا الوسطى خاصة قبائل "القرعان" التى تدعى أنها من أصل عربى وتشارك الـ"جن جويد" فى الهجوم على الأفارقة لمحاولة لإعادة تشكيل النفوذ فى تلك المنطقة الحساسة على الحدود.

أما فيما يخص مصر، فالمسألة ليست بالسهولة التى قد تطرح بها من استخدام فلاحين مصريين وخلافه، لأن هذه القضية تواجه حساسية هائلة فى شمال ووسط السودان لوجود الخلفية الاستعمارية المتعلقة بالإحساس بالفجوة الهائلة فى الكثافة الحضارية والتقدم المدني أو الإداري والمثال على ذلك ان اتفاق الحريات الأربع الذى كان من المفروض توقيعه أثناء وجود النائب الأول السودانى هنا فى مصر أجل توقيعه لأنه كان يواجه معارضة فى البرلمان وتساؤلات حول كون الاتفاق يصب فى النهاية فى صالح مصر، فمن المفترض ان الاتفاق يضمن حقوقاً متبادلة على الجانبين حول الاستثمار والإقامة والعمل ولكن عملياً سيبقى هذا الاتفاق فى صالح مصر لأنه ليس من المتوقع أن يأتى عدد كبير من السودانيين إلى مصر ليستخدموا هذه الحقوق، وعليه أجلت الحكومة التصويت على الاتفاق لحين عودة النائب الأول، الذى مارس عقب عودته كثيراً من الضغوط وممرر هذه الاتفاقيات لأن الحكومة السودانية الحالية تعترف ان هذه الاتفاقيات لو بقيت حتى تدخل اتفاقية السلام الأخيرة حيز التنفيذ فلن تستطيع ان تمررها لأنها سوف تفتقد الأغلبية الكافية لان جون جارجنج سيكون عنصراً أساسياً فى المعادلة وهو لن يرحب بالتأكيد بوجود العنصر المصرى لأنه مرادف للعنصر العربى الذى يحاربه.

أعتقد أن قول الدكتورة إجلال بأن جون جارجنج لا يفضل الانفصال صحيح، إلا أن هناك خوفاً من محاصرة العنصر العربى فى السودان وهذا ما ظهر من خلال العديد من التصريحات الصادرة عن الخرطوم منها تصريحات الدكتور قطبى المهدي المستشار السياسى للرئيس السودانى الذى صرح بأننا قد نكون مقبلين على أندلس جديدة يتم فيها محاصرة العنصر العربى وطرده من السودان، أيضاً كتابات المفكر السودانى ابو القاسم أحمد الذى كتب قائلاً إن هذه الاتفاقيات التى وقعت تشبه حصان طروادة فإن جون جارجنج يدخل باستراتيجية جذابة تستند على أرضية واسعة، كما أن لديه وضوح فى الرؤية ولديه القدرة على الحركة، وذلك فى مقابل العنصر الذى من المفترض أن يمثل الشمال وهو المؤتمر الشعبى الذى يتسم بأنه متهالك وفاقد للحبوية والمصداقية، كما تتعرض قاعدته للتآكل بسبب انشقاق داخلي لأن

الدكتور الترابى مصر على الانتقام لآخر نقطة دم.

فبالتالى يجب أن تحاول مصر خلال هذه المرحلة إعادة اللحمة إلى شمال السودان والتخفيف من حدة الخلافات بين الحركات والأحزاب لى تتمكن من السيطرة على شمال السودان ولى تواجه المرحلة الانتقالية فى وضع افضل ولى تسيطر على المسار الرئيسى للحكومة المركزية لأن جارنج الان له سيطرة اقتصادية وسياسية وعسكرية مطلقة بدون تدخل من الحكومة المركزية أو رئيس الجمهورية (ولا حتى بالاستشارة) فى حين إنه يتمتع بالفيتو فى الشمال لأنه يسيطر على ٣٠% من أعضاء المجلس التشريعي ويحتل موضع النائب بالفيتو على القوانين فى حالات الطوارئ والحرب وفض البرلمان. وبالتالي فإنه مطلق السراح فى الجنوب ويمتلك فيتو فى الشمال لأن نسبة الـ ٣٠% تمكنه من إيقاف تمرير أي قانون فى الشمال لأن هناك اتفاق على موافقة أغلبية ٧٥% على الأقل على أي قانون اساسى، أيضا له السيطرة على عشرة ولايات من إجمالي ٢٦ ولاية وبالتالي فإنه له حق الفيتو فى الغرفة الثانية من البرلمان. وإجمالاً يمكن القول أن الوضع المقبل فى السودان هو وضع حرج للغاية وتعد دارفور أحد جزئيات هذا الوضع كما ان الأرضية غير مهدة لمصر حتى الآن.

يتسم التحرك المصري فى السودان بصفة عامة بأنه إيجابي، فهناك اهتمام من قبل رجال الأعمال وبعض المؤسسات ولكن هذا التحرك غير كافى على الإطلاق وذلك لأن الصورة الغير صحيحة عما يحدث فى السودان وعن التركيبة الحاصلة والتفاعلات القائمة فيها مازالت عالقة فى أذهان الجميع.

النقطة الأخرى هى عدم وجود الحيوية السياسية فى مصر اللازمة للتقدم بهذا المشروع الذى يحتاج أساساً إلى إسناد من الدولة لأن كل هذه التحركات بدون سياسة رسمية معلنة أو مضمرة لن يكون مفيداً ولن يكون له نتائج كافية على المدى الطويل.

د. نادية مصطفى:

شكراً للاستاذ هانى على هذا الطرح واعتقد انه قد أجاب عن سؤال كبير وهو لماذا تفجرت مشكلة دارفور الآن، فمن الواضح ان هذا الانفجار يعد جزءاً من لعبة سياسية كبرى لإعادة تشكيل مستقبل وطبيعة السودان من حيث العلاقة بين جناحيه العربى والافريقى ومن ثم إعادة تشكيل توجه السودانين إلى الدائرة العربية أو إلى الدوائر الأخرى، ومن ثم قضية دارفور تعتبر جزء من اطار كلى وشامل فى نطاق إعادة تشكيل النظام العربى فى علاقته

بدوائره المحيطة المختلفة. وتعد هذه قضية هامة من وجهة نظرنا على كل ما لها من دلالة على إمكانيات الدور المصري في الوزن النسبي للقوى السياسية الآن على الساحة السودانية في ظل عملية الصراع الجارية.

د. جمال عبدالسلام:

أود أن أوضح لحضراتكم (في عجالة) الدور الرئيسي للجنة الإغاثة، حيث توجد لجنتان للإغاثة إحداهما في دار الحكمة أو نقابة الأطباء، والأخرى في اتحاد الأطباء العرب، وقد بدأت اللجنة العمل عام ١٩٨٤ وشاركت في إغاثة الجهاد الأفغاني في باكستان وأدت دور طبيب جداً في علاج الجرحى الأفغان وعلى الصعيد الداخلي المصري شاركنا في إنشاء مساعدة معهد الأورام ومعهد السمع والكلام في إمبابية وكان ذلك عرفاناً منا بالجميل لمصر. والحمد لله كان لنا دور في أحداث عام ١٩٨٩ في العامرية وزاوية عبد القادر ضد السيول. ثم تطور العمل في لجنة الإغاثة عام ١٩٩٢ بمشاركتنا في أحداث البوسنة والهرسك حيث كان لنا دور فعال في إنقاذ الآلاف الجرحى البوسنيين. ثم وفقنا الله في المشاركة في أحداث زلزال ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٢. وكان لنا الشرف في التعاون مع جامعة الدول العربية في إرسال وفود طبية إلى الصومال. ثم شاركنا في أحداث اليمن عام ١٩٩٤. ونحن نقوم الآن بدور جيد جداً في أحداث فلسطين والعراق حيث نقوم بتسيير الكثير من المواد الإغاثة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية. كما ستقوم اللجنة بالتعاون مع لجنة الإغاثة الإسلامية في لندن في تسيير لجنة مشتركة إلى دارفور.

د.نادية مصطفى:

مداخلة د.جمال نقلتنا من البعد السياسي إلى البعد الإغاثي الانساني وإن كان البعدان يختلطان، فكما أوضح الأستاذ هانيء فإن الحكومة السودانية تستجيب للضغوط الخارجية وتفتح بابها للإغاثات الخارجية إلا أنها تقدم للقبائل (العربية) دون الإفريقية.. ومن هنا يثور التساؤل إلى أين تتجه هذه الاغاثات التي تقدمها الهيئات المختلفة، وهل هناك تقاسم للأدوار بحيث يقدم البعض إغاثات للعرب في حين يقدم آخرون إغاثات للأفارقة أم ماذا؟ أم أن الاغاثات لا تصل للأفارقة بالقدر المطلوب؟

النقطة الثانية التي تجب الإشارة إليها هي أن رجال الإغاثة في مصر يستطيعون تفعيل دورهم أكثر من خلال التعاون مع هيئات إغاثة متمركزة في الخارج مثل تلك الموجودة في إنجلترا مما يعنى أن الحرج أمام رجال الإغاثة العرب أكبر من ذلك الذي تواجهه الهيئات الإغاثية الأجنبية حيث يتضح من خلال متابعة تحركاتها أنها تعمل بقدر كبير من الحرية والوضوح كما إنها تقوم بدور أكبر في هذا السياق، ويتضح ذلك أيضاً بشكل أكثر جلاء في الحالة الفلسطينية والحالة العراقية كما يتضح الآن في حالة دارفور.

أ. سمير حسنى:

لدى عدد من الملاحظات تعود بنا إلى تحليل طبيعة الأزمة. اتفق مع أستاذ هانى حول الجذور التاريخية لنشأة الأزمة في دارفور فضلاً عن التغير الذي جرى في الثمانينات وما أدى إليه من حراك كبير في المنطقة العربية الرعوية في اتجاه القبائل ذات الأصول الأفريقية في الجنوب وانعكاس ذلك على الحواكير ومسارات الرعى ونشأة أزمات عسكرية، لأن كل قبيلة كان لديها مليشيات خاصة بها تدافع عن مصالحها وتلعب دوراً في الانتقام من القبائل الأخرى، إلا أن الصراع انتقل نقلة نوعية أخرى سواء بفعل التوجه التسليحي المتقدم الذي اجتاحت المنطقة إبان الحرب التشادية-التشادية أو الحرب التشادية-الليبية.

ومن ثم يمكن القول أن قضية دارفور هي نتاج طبيعي لحصول الحركة الشعبية لتحرير السودان على إنجازات محددة وبالتالي اعتبارها نموذج لا بد أن يحتذى، وهذه القضية تغذيها في الشرق جهات تعد العدة لذلك بغض النظر عما إذا كان من مصلحة أرتريا من عدمه لدعم هذا الفصيل أو ذاك وإن كنت أقل من شأن التدخل الأرتري في الشؤون السودانية في الآونة الأخيرة.

إن حجم هذه القوى ودورها لا يقارن بوزن وقوى الحزبين الكبيرين اللذان يحتاجان لإعادة النظر في طبيعة عملهما، إلا أن هذه القوى لها رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة وهذا أمر شديد الأهمية لفهم طبيعة الأزمة في دارفور. فقد نشأت الحركتان السياسيتان العسكريتان في دارفور بمطالب سياسية واقتصادية ثم تحولت إلى رفع السلاح. ونظراً لتورط الحكومة السودانية في حربها في الجنوب فلقد تركت التمرد ينمو داخل إقليم دارفور إلى أن وصل غرباً حتى الحدود السودانية مع تشاد.. وحينما استفاقت الدولة إلى وجود مثل هذا التمرد اضطرت الدولة إلى أن تنسحب بقواها العسكرية والسياسية من إقليم دارفور كاملاً وأن

تتخذ قرار سياديا بسحب مراكز الشرطة التي تعمل وفق تعليمات عسكرية من قوى التمرد، ومن ثم فقد تمكنت قوى التمرد من تحقيق انتصارات سياسية فى حين تجاهلت حكومة السودان الأمر لفترة زمنية طويلة إلا أنه مع اقتراب تلك القوى من تحقيق نتائج سياسية لا يمكن الرجوع فيها قررت الحكومة السودانية توجيه ضربة قاسمة لقوى التمرد واستطاعت بالفعل ان تقدم على حملة عسكرية مستخدمة الطيران والمدفعية الثقيلة واستطاعت بالفعل أن تحصر قوى التمرد فى مناطق احتضانها وهى مناطق قبلية تتخذ نمط المساكن التقليدية السودانية فى الغرب وان تخلف آثار وخيمة. يمكن أن نشير هنا ايضا إلى أن هذه العملية لم تكف فيها الحكومة السودانية بتحقيق ضربة عسكرية موجعة فقط بهدف استعادة الأمن والاستقرار .

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة المتمردة فى دارفور ليست عربية على الإطلاق، ربما نلمح عضو أو من أصول عربية بين قيادات هذه الحركة ولكن هذا لا يعنى أن مطالب هذه الحركة هى مرحلة اولى من مراحل السيطرة على مقدرات الثروة فى دارفور او ان ما جرى هو جلاء سيطرة قوى الأصول العربية على جذور الثروة والسلطة فى هذه المنطقة على وجه التحديد.

هذه القوى شديدة الخطورة ولها أجندتها الخاصة وبرنامجها الخاص المستقل عن الحكومة السودانية وقد قوى فى الفترة الأخيرة خطابهم الداعى إلى تحرير دارفور بمعنى تحرير دارفور من العرب .

وبالتالى أصبح الخطاب السياسي للجنجويد هو مقاتلة هاتين الحركتين اللتين تريد أن إخراج العرب من دارفور، هذا الخطاب الشعبي كان مطروحا على الساحة السياسية فى السودان، وقد رأت الحكومة السودانية لديها القدرة على نزع أسلحة هذه القوى لأنها كثيرا ما تعهدت بذلك. الجنجويد والقبائل العربية بشكل عام تستطيع أن تدخل فى خلاف سياسي كبير مع الحكومة السودانية إذا ما أرادت الأخيرة نزع سلاح الجنجويد أيضا إذا ما أرادت أن تقدم بعض التنازلات الكبيرة للقبائل العربية مثل تلك التي قدمتها لجارانج، لاسيما وأن وضع القبائل العربية فى السودان لا يسمح للحكومة بتقديم مثل هذه التنازلات، كما أن هناك درجة كبيرة من الحراك القبلى فى دارفور وهناك بعض القبائل العربية القادمة من تشاد والتي تحظى بدعم من قبل مليشيات خاصة بها على صلة بالجنجويد.

وكل هذا يطرح بعداً حقيقياً لوجود ملامح لتكرس صراع اثني في الصحراء الإفريقية تدعمه دوائر غربية بهدف إقامة الفرقة ما بين الإسلام العربي والإسلام الأسود_إن جاز التعبير_ ونزع التأييد الذي يقدمه الإسلام الأسود في وسط وغرب إفريقيا لقضايا العرب وقضايا المسلمين سواء في فلسطين أو العراق. بعبارة أخرى هناك حقيقة تبلور لملامح صراع اثني عربي أفريقي، وإن لم يكن هناك إدارة حقيقية لهذا النزاع من قبل العرب فالأمر يهدد بانفجار كامل على طول خطوط التماس ما بين العالمين العربي والإفريقي، إننا يجب أولاً أن ننظر نظرة جديدة لطبيعة العلاقات في السودان، ثانياً أن طبيعة الأزمة مرت بالعديد من المراحل التاريخية إلى أن وصلت لما هي عليه الآن وهذا ما يجب أن ندركه قبل التعامل معها.

هناك غياب إنساني مقصود من قبل العرب على الساحة السودانية هذا الغياب مقصود وهو ليس بتغييب فلم يقم أحد بتغييب مصر ولا الجامعة العربية، وإن كان هناك حضوراً للجامعة العربية أكثر فعالية من الدور المصري في قضية دارفور وفي الشأن السوداني بصفة عامة، وهذا ما يثير علامات استفهام كبرى حول الغياب المصري في هذا الإطار فقد ثبت خطأ مصر في التعامل مع قضايا السلام في الجنوب وهذا ما اتضح مع عقد بروتوكول ماشاكوس فقد وجهت إلينا الدعوة رسمياً للمشاركة في المفاوضات، إلا أن مصر تمسكت بفكرة حق السودانين في تقرير المصير ومن ثم عزلت نفسها عن الساحة وحين حاولت بعد ذلك أن تتدخل مرة أخرى كانت موازين القوى الحاكمة للأمور هناك قد تغيرت، وبالتالي لا بد للموقف المصري (إذا كان حريصاً على المصالح المصرية في الجنوب) أن يعود بقوة إلى المفاوضات وعملية السلام ليس فقط من خلال لعب دور إنساني بتقديم مساعدات إنسانية مثل تلك التي قدمتها دول مثل السعودية والإمارات وغيرهما.

وفيما يتعلق بالمفاوضات وما نتج عنها فلقد تعرضت الحكومة السودانية لضغوط للقبول بوساطة ما لاسيما تشادية رغم معرفتها بمن هو وراء الوساطة التشادية، وحينما أرادت الولايات المتحدة إرسال مراقبين دوليين وإرسال قوات عسكرية رفضت الحكومة السودانية، ومن ثم فقد أبلغه الاتحاد الإفريقي أنه سيكون المظلة الشكلية لتلك المفاوضات التي كانت قائمة بالفعل، أي أن الاتحاد الإفريقي لم يكن له دور فعلي في هذه المفاوضات التي أدارتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا بالرغم من التباين بين الاتحاد

الاوروبي والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لم تكن على دراية كاملة بالأزمة فى حين اكدت الحكومة الفرنسية والاتحاد الأوروبي على ضرورة الحل السياسي للأزمة ومن ثم فلم تكن هناك حاجة لإرسال مراقبين او قوات عسكرية مثلما قضت الرؤية الأمريكية.

أما فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية، فقد شرفنى ان كنت رئيسا لبعثة الجامعة فى دارفور واستطعنا أن نبحت الأزمة بحيث كانت الجامعة أحد الأطراف الأساسية فى البحث فى حل أزمة دارفور إلى جانب الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وذلك بعد أن قدمت الجامعة تقريرها.

على الناحية الميدانية فيما يتعلق بحالة اللاجئين أو النازحين فى دارفور أستطيع أن أقول ان هناك أكثر من مليون مشردا وهذا هو الحد الأدنى الذي أبلغنا به، منهم ١٠٠ ألف لا جئ فى تشاد إلى جانب ١٠٠ ألف آخرين على الحدود السودانية- التشادية، وحالتهم جميعا وفقا للتقارير الصادرة من الأمم المتحدة شديدة سوء سواء من حيث التغذية وانتشار الأمراض أو غيرها، ويمكن القول أن الحكومة السودانية إمكانياتها ضعيفة جدا، كما أن المجتمع المدنى السودانى لم يقدم شيئا يذكر لهؤلاء اللاجئين، برنامج الحكومة لعودة اللاجئين هو برنامج طموح جدا ولكنه يتوقف على وجود ضمانات امنية حقيقية للاجئين حتى لا يتعرضوا للاضطهاد من قبل الجيش أو الجنجويد، ولهذا السبب يرفض اللاجئون مغادرة المعسكرات التي يقيمون بها والعودة إلى قراهم، الأمر الثانى تقديم عمل إنسانى عاجل للسودانيين تحسبا من التأثيرات السلبية لموسم هطول الامطار التي تهطل مرة واحدة فى كل عام وإلا كان معنى ذلك ان الازمة برمتها ستستمر عاما كاملا إضافيا.

الأمر المحزن أنه لا يوجد أي وجود عربي او إسلامى لتقديم الدعم الانسانى فى دارفور وذلك باستثناء المساعدات المقدمة من قبل السعودية والامارات وعلى الرغم من اتخاذ قمة تونس قرارا فى هذا السياق وعلى الرغم من المناشدات المتعددة لجميع دول العالم فى هذا الاطار إلا ان المساعدات الإنسانية العربية لم تكن بالمستوى المطلوب.

وبالنسبة للجامعة العربية ففى إطار وضعنا المالى المتردى سنرسل على الفور إغاثات طبية سمولها من صندوق السودان مع العلم أنه خاو ولكننا نحاول أن يكون هناك تواجدا عربيا على الساحة فى دارفور على الأقل إنسانيا يسهم فى أن يبرز للعالم وللإخوة فى دارفور أن العرب لا يؤيدون ما تم فى هذا الإقليم من انتهاكات فى مجال حقوق الإنسان التي

قام بها الجنجويد وغيرهم في جميع المجالات.

أما فيما يتعلق بمعسكرات اللاجئين في تشاد فتجدر الإشارة إلى ما تعرض له وفد الجامعة العربية في هذه المعسكرات، وقد نصحن كثيرا في البداية ألا نذهب إلى هذه المعسكرات خوفا من أن يكون هناك رفضا عنيفا من قبل اللاجئين كما أن اللجنة المنظمة أصرت على ألا ندخل المعسكرات وعلى أن تقوم هي بإحضار بعضا من اللاجئين إلى أفراد الوفد ليتعرفوا على آرائهم، واضطربنا لقبول ذلك على مضد حيث أثبتت الظروف أن ما أردناه لم يكن ممكنا. وفي أعقاب ذلك بدأ الحديث داخل جامعة الدول العربية عن هذه الأزمة، حيث كان وفد سوداني قد قام بزيارة هذه المعسكرات قبل وفد الجامعة العربية إلا أنه عاد غاضبا بعد أن تطور الأمر إلى مهاجمة اللاجئين لهم إلى أن تم تفريقهم باستخدام إطلاق النار وأصيب عدد كبير من أعضاء الوفد. وكان من الممكن أن يحدث لوفد جامعة الدول العربية لاسيما في ظل كبر حجم أعضاء الوفد. وقد طالبنا هذه الجماهير أن ترفع شكواها إلى الجامعة العربية واطاعة في اعتبارها أن الجامعة ليست حكرا على الحكومة السودانية أو على الجنجويد وأن من مصلحتهم أن يفعلوا ذلك، كما وعدناهم أن نقول الحقيقة إلا أن الحقيقة لا تبدو دائما مريحة لجميع الأطراف، فالرئيس البشير لم يحضر للقمّة العربية في تونس بسبب تقرير الجامعة العربية، كما أبدت الحكومة السودانية احتجاجا شديدا على هذا التقرير.

وفي النهاية أود أن أؤكد على أن ما قلته هو رأي شخصي لي ولا يعبر عن رأي رسمي من قبل جامعة الدول العربية.

د.نادية مصطفى:

شكرا للأستاذ سمير على هذه الشهادة بحكم المنصب والاهتمام، وقد أثار كلامه في ذهني أمرين: أولهما من المسئول عما يحدث في دارفور فهناك تمرد حدث وهناك محاولة من الدولة صاحبة السيادة لإخماد هذه التمرد. فما الذي حرك هذه التمرد الآن هل هو جارانج قبل أن يدخل في مفاوضات مع الحكومة السودانية لمحاولة زعزعة هذه المنطقة أم ذلك حدث تلقائيا بعد أن نجح في المفاوضات مع الحكومة السودانية تحولت التحركات السياسية في دارفور لتحركات عسكرية إعمالا لنظرية الدومينو طامعة في تحقيق ما حققه الجنوب. في كلا الحالتين هناك تمرد في هذه المنطقة إلا أنه مبني على تراكمات سلبية كثيرة لأكثر من عقدين وهي قائمة ليس فقط على أسباب اثنية ولكن هناك أيضاً أبعاد اقتصادية وسياسية فهل نستطيع

أن نقول ان الحكومة الآن هي في وضع الدفاع عن تماسك الدولة وهو ما يثير كل إشكالية العلاقة بين جذور المشكلة وبين انفجارها الآن؟ أم أن هناك وجه آخر للعملة هو ممارسات هذه الحكومة من انتهاكات وهي تقوم بعملية مواجهة هذا التمرد.

النقطة الثانية هي ان هناك ملامح صراع اثني عربي- إفريقي يتكسر بدعم من تدخل خارجي والخطورة انه يتعدى نطاق السودان بحيث يصل إلى العديد من الدول الإفريقية العربية وغير العربية بحيث تبرز ملامح صراع عربي افريقي بشكل عام، ويتأكد ذلك من خلال الغياب الاغاثي العربي- الإسلامي بحيث لا يظل على الساحة أمام الأفارقة التي انتهكت حقوقهم سوى غير العرب، بحيث يتكسر بالفعل هذا الانقسام العربي الإفريقي على هذا النحو، ومن ثم يثور مرة أخرى التساؤل حول التوجه المستقبلي لسياسة السودان الخارجية سواء تجاه مصر والعالم العربي أو الدول الأجنبية في حالة نجاح تحالف القوى الإفريقية في مقابل تحالف القوى العربية في حكم السودان؟ هل يعد ذلك بداية انتزاع السودان من الدائرة العربية الإسلامية؟ وما دلالة ذلك النسبة لأمن المنطقة العربية بصفة عامة ووضعها في النظام العالمي؟ وبالنسبة لأمن مصر بالتحديد؟

هذه قضايا خطيرة تظهر لنا من خلال عرض الأطر الكلية للموضوع بغض النظر عن التفاصيل، هي لعبة سياسية خطيرة بين القوى السياسية المتنوعة المشارب في الداخل السوداني، وهي كذلك لعبة سياسية خطيرة ما بين السودان والعديد من القوى الخارجية.

أ. هبة رؤف:

أنا بحكم تخصصي في النظرية السياسية أهتم ببعدين رئيسيين هما إدارة الأزمة، إلى جانب استخلاص الدروس فما فشلنا في تحقيقه في حالة معينة لا يجب أن نفشل في تحقيقه في حالات أخرى.

ما قالته د. هيام في غاية الأهمية، لاسيما وأنه يتعلق بمسألة التأطير أو تسكين القضية فهل نعتبرها مشكلة سياسية أم مسألة استراتيجية أم مسألة أمن قومي؟ أعتقد أن ما ينقصنا هو تحديد البعد السياسي بالمعنى النظري أي كيف تتصور مصر السودان ومن ثم قد نستطيع تفسير هذا التعامل المخجل مع القضية، فالمخاطر المصرية على سبيل المثال على دراية تامة بكل ما يحدث في فلسطين وبالمثل في السودان ولكننا إما نقلل من شأن هذه الأحداث أو نقرر عدم التدخل تحت شعار التمسك بحق السودانين في تقرير المصير، وهو ما لا يمكن

الدفع به فى الحالة السودانية.

وكذلك البعد الإنسانى، فلماذا لم تنشط لجان الإغاثة المصرية فى السودان وخاصة فى دارفور على الرغم من أن الأوضاع متدهورة فيها منذ زمن بعيد فى حين فضلت تلك اللجان والبعثات العمل فى أماكن أكثر بعداً كأفغانستان مثلاً وهو ما يعكس خطأ واضحاً للأولويات؟

إلا أن الأمر يرتبط كذلك ببعد إنسانى واضح، وهو ذلك المتعلق بالإسلام ورموزه، فقد تكون الحكومة المصرية قد رفضت التدخل الإنسانى من قبل لجان الإغاثة المصرية فى السودان بسبب وجود العديد من علامات الاستفهام حول التوجه السياسى الداخلى لنقابة الأطباء المصرية التى تقدم هذه الخدمات إلا أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى. كيف أن التصورات السياسية فى مصر تعانى من الكثير من الارتباك وعدم ترتيب الأولويات الأمر الذى قد يسفر عن كارثة للأمن القومى المصرى فى مجمله.

نحن نتعامل مع جهود الإغاثة فى السودان بقدر كبير من الاستخفاف مقارنة بالجهود التى تبذل على الصعيد ذاته فى فلسطين وفى العراق فلماذا ذلك؟ هل بالأمر عنصرية أم ماذا؟ اعتقد أن الحكومة المصرية دعمت جون جارنج واحتفظت بعلاقات باردة مع الحكمة السودانية لأنها كانت فى وقت من الأوقات ذات توجه إسلامى، وذلك على أساس الخوف من انتقال التوجه إلى الداخل المصرى.

نحن نحتاج لإعادة وضع وترتيب مصفوفة أولويات العلاقات مع السودان على نحو صحيح، بحيث يتم تحديد الأطراف يمكننا التعامل معها فى الوقت الراهن وأياً نخشى التعامل معها على أمننا القومى وأياً يشكل تهديداً للداخل وهكذا.

إن عدم وضوح الرؤية المصرية حول ما يحدث فى السودان يعكسه على سبيل المثال حضور مندوب المخابرات العامة المصرية إلى هذه الندوة، فحينما سألتها عن الجهة التى يمثلها بحضوره أجاب بأنه يمثل الجهاز ككل على الرغم من وجود إدارة خاصة بالسودان فى الجهاز إلا أن أعضائها لم يهتموا بالحضور واكتفى الجهاز بإرسال شخص يقترب عمله من أداء العلاقات العامة وهذا ما يعد علامة خطر شديدة الأهمية.

من الواضح أن هناك تردى كبير فى الأوضاع الداخلية، نحن نكمل دورة أخرى من عملية رسم الخريطة، فقد أثير الحديث عن دور تشاد وهو ما يثير فى ذهنى الكثير من التساؤلات عن الدور الليبى فقد كانت ليبيا تعد البوابة للعب دور إغاثى عربى لاسيما فى

مجالات الإغاثة وإنشاء مراكز إسلامية ومدارس ودعم المجتمع المدني كما كانت ليبيا لاعبا أكثر نشاطا من مصر فى الساحة السودانية على الأقل من الناحية العملية أمام الرأى العام وفى الواقع على الأرض، إلا أن هذا الدور قد تم تحييده مع اتجاه ليبيا للظهور بمظهر الشخص المهدب فى الساحة العالمية. ومن ثم اعتقد أن ليبيا ستتجه نحو الانزواء فى الشأن الداخلى للقيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة منها فى الوقت الراهن وعليه فهى لن تتجه نحو التأثير على تشاد ومن ثم فقد فقدنا منفذا عربيا للدخول فى الشأن السودانى والظهور على الساحة السودانية خاصة فى ظل العزوف المصرى، أما بالنسبة لأرتريا فإن المسألة السودانية وتطوراتها تحمل العديد من المخاوف بالنسبة لها حيث أنها تهدد بحدوث فالق فى نسيج الشعب الارترى الواقع فى نطاق المنطقة الوسطى ما بين العروبة والزنوجة.

من النقاط التى أود الإشارة إليها كذلك بالنسبة لمصر كيف أن الأشخاص يؤثرون فى توجهات السياسة الخارجية لمصر بصفة عامة؛ فعندما كان الدكتور بطرس غالى متواجداً فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى لمصر (بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الكثير من توجهاته) كان هناك ثقل واتضح للدور المصرى فى إفريقيا.

إعادة تعريف الأمن القومى بشكل اشمل بحيث يضاف إليه بعد إنسانى فلمصر دور انسانى واضح لآبد من الاهتمام به ويحتل أولوية لدينا.

أعتقد أننا نشهد حالة عبر عنها نزار قبانى فى إحدى قصائده قبل وفاته بعنوان "متى يعلنون وفاة العرب؟"، فلم يعد -فى ظل ما يحدث الآن- من غير المتصور ألا تستمر عملية انفراط العقد العربى، لم يعد من المستبعد أن يتم تنفيذ سيناريوهات التقسيم التى كنا نقرأ عنها فى الثمانينيات بحيث تصبح هناك دولتين فى السودان وبحيث تنقسم مصر لدولة إسلامية وأخرى مسيحية وثالثة نوبية.

إننا نفترض أن الجهات المعنية لا تعلم أو غير مدركة للدور التى يجب عليها فعله، فنقابة الأطباء دورها إغاثي بحث وجهاز المخابرات دوره أمنى ومعنى بقضايا أكثر تفجرا كالقضية الفلسطينية. والجامعة العربية تحتاج للدعم وللإرشاد فى مجال العمل الأهلى، وها نحن نلقى الضوء على هذه القضية وعلى الدور الذى يجب أن يلعبه كل جانب، وكيف يمكن التشبيك فيما بين جميع هذه الأطراف بحيث لا يأتى التاريخ بعد ١٠٠ عام من الآن ليقول إننا لم نفعل أي شيء.

أرجو أن نعد جلسة أخرى يقوم من خلالها كل منا بتكليف محدد في مجال تخصصه بحيث تطور رؤية مستقبلية لدور مصر يقدم للتاريخ.

د.نادية مصطفى:

منذ سبع سنوات تقريباً وربما أقل كنت أعد بالمشاركة مع الدكتور سيف الدين عبد الفتاح لإنجاز مشروع بحثي عن مناطق العالم الإسلامي في النظام الدولي الجديد. وقد تولى الدكتور سيف الدين المنطقة العربية ووضع تصور لإشكاليات دراستها كان مفتاحه قضية تجزئة المنطقة العربية، ليس تجزئتها كمنطقة ولكن على مستوى الدول. وذلك انطلاقاً من خطة وضعها رئيس المخابرات الإسرائيلية في نهاية السبعينيات وقال بعد معاهدة السلام المصرية -الإسرائيلية أن مصير الدول العربية لابد أن يرتبط بسيناريوهات تجزئة الدول ذاتها، وليس المنطقة فقط ما بين شمال أفريقيا ذو التوجه الأوربي، والخليج ذو التوجه الأمريكي.

فما نحن بصدده ليس فقط هجوم على القومية العربية ولكن على منطقة تمثل دائرة حضارية واضحة الملامح ذات دور تاريخي، وهو هجوم يحقق مصالح القائمين به. ولا أحد يعيب عليهم هذا لأن السياسة لا تعرف إلا لغة القوة والمصالح.

ولكن السؤال هو: كيف حدث ويحدث وما زال يحدث هذا كله؟ والداخل الإسلامي العربي يشهد هذا دون أي إبداعات فكرية أو سياسية في مواجهة هذا التردى الذي تشهده ونبرع في تشخيصه ولا نبرع في مواجهته؟ وهذه معضلة حقيقية في المرحلة الراهنة خاصة بالنسبة لمصر فأين قدرتها وأين رؤيتها الاستراتيجية سواء كطرف في الجامعة العربية أو كمصر في حد ذاتها.

أ. حسام بهجت

أنا اعتقد أن منظور القانون الدولي مفيد جداً في توصيف الصراع في دارفور : ذلك من ناحيتين أولاً كيف بدأ الصراع، الناحية الثانية كيفية التعامل مع وتحليل أبعاده المختلفة. تمت بالفعل تجزئة المنطقة بين شمال أفريقيا الذى انفصل عن القلب العربى وعن الشرق الأدنى وعن منطقة الخليج.

وعند تحليل أحداث الصراع في دارفور يتجه كثيرون لاستخدام مصطلح " التطهير العرقى" وأنا لست ميلاً لاستخدام هذا المصطلح باعتبار أنه ليس منضبط قانونياً. وهو بديل عن "مصطلح الإبادة الجماعية" وهنا يوجد لدينا إطار قانونى يتمثل في منع الإبادة الجماعية

عام ١٩٤٨ قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكانت السودان ومصر طرفان فى هذه الاتفاقية التى تعرف الإبادة الجماعية على أنها ليس مجرد إبادة عرق كامل وإنما أى أعمال تهدف إلى التدمير الكلى والجزئى لأقلية إثنية أو عرقية أو خطف الأطفال . وتشير كثير من التقارير الصادرة إلى وجود عمليات خطف لأعداد كبيرة من الأطفال من القبائل الأفريقية سواء لتجنيدهم أو لمجرد نقلهم من المعسكرات الأفريقية فى ظل خطة تغيير ديموجرافى واضحة. والاتفاقية لا تدع مجالاً للشك فى أن يوصف ما حدث فى السودان على أنه إبادة جماعية.

وجزاء من هذه الإبادة تقوم به الحكومة السودانية نفسها، بقصفها المعسكرات وهذا ما تأكد على لسان شهود العيان.

ولكن أغلب الانتهاكات تتم على يد حركة " الجن جويد" وفى هذه المرحلة لم تعد العلاقة بين الحكومة و " الجن جويد" محلاً للشك، حيث توجد روايات موثقة على لسان بعض أعضاء " الجن جويد" الهاربين إلى دولة تشاد يروون فيها كيف قامت الحكومة بتجنيدهم وتوفير الأسلحة والزي الموحد ويوجد الآن شريط كاسيت متداول يستخدم فى قضايا اللجوء السياسى يقدم للمحاكم، وهو يحوى حوار باللاسلكى ما بين طيار سودانى يتحدث مع أحد "الجن جويد" ويقوم الطيار بتوجيه الجندي على الأرض ويبدله على أماكن القرى فالعلاقة واضحة. ولكن ما تغير فى العلاقة هو استعداد الحكومة السودانية للاعتراف بهذه العلاقة وكان وزير الزراعة السودانى وهو من رجال الحكومة الأقوياء وهو مسئول ملف التكامل المصرى-السودانى ينفى هذه العلاقة تماماً، بل على العكس يقول أن المدنيين فى دارفور يستغيثون بالحكومة المصرية من المتمردين "الجن جويد".

فى الوقت ذاته لم تقدم الحكومة جندي واحد من هؤلاء "الجن جويد" إلى المحاكمة بالرغم من أنها تتهمهم بالمسئولية عما حدث خلال الـ ٨ أشهر الأخيرة.

هذا بجانب حديث مطول مع وزير الخارجية السودانى الذى قال بالنص: "نحن لن ننزع أسلحة" الجن جويد" لأنهم يعملون معنا فى نفس الهدف وهو قتال المتمردين"، وهذا ما يتناقض مع الخبر الذى نشر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ والذي يشير إلى أن الرئيس عمر البشير يتعهد بنزع أسلحة "الجن جويد".

وهذه قصة نجاح فبدون أى ضغط دولي تم التحول من عدم نزع الأسلحة إلى قرار

نزاعها والذي نتمنى أن يليه بعد ذلك محاسبتهم على جرائمهم.. بالفعل هي قصة نجاح ويجب علينا فعلاً أن نفكر لما تم حل هذه المشكلة بدون تدخل منا؟ أنا أفكر أين الأداء المصرى وأين الجامعة العربية؟ فالأداء المصرى على مستوى القمة يعكس غياب إدراك الأبعاد المختلفة للمشكلة وبالفعل توجد رؤية أحادية مخبرانية مبنية على الدراسات الأمنية فالرئيس عند سؤاله فى أحد المؤتمرات الصحفية قال بالنص "إن دارفور هي أيد أجنبية كانت تلعب فى الجنوب والآن تلعب فى الغرب". عند انعقاد اللجنة الدولية لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة هدد كوفى عنان بالتدخل العسكري فى دارفور إذا لم تسمح الحكومة بتقديم الإعانات الإنسانية.

كما ذهبت حرم رئيس الجمهورية لى تروج لحركتها "المرأة والسلام" فى جنيف، حيث كان كل الكلام عن المرأة فى النزاعات المسلحة فى العراق وفلسطين ولم يتحدثوا مرة واحدة عن عمليات الاغتصاب الجماعى للسيدات اللاتى يجدوهن فى القرى بعد قتل رجالهن مثلما كان يحدث فى البوسنة.

أما عن دور الجامعة العربية، فتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى كان يجب أن ينشط فيه هذا الدور فى دارفور من خلال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى الجامعة العربية، انشغلت اللجنة فى إعداد أول تقرير لها عن المقابر الجماعية فى العراق بعد احتلال بغداد، والآن يتكرر نفس الشيء، نحن نعلم أن الجامعة العربية تتعرض لضغط من الدول الأعضاء ولكن نحن نعلم أيضاً أن الأمم المتحدة قد تعرضت لنفس الضغوط ولكن كانت طريقتها فى الرد على هذه الضغوط أنها استعانت بالمجتمع المدنى وبالصحافة وكانت تفتح أبوابها ليكون هناك دعم وحراك بداخلها يواجه ضغط هذه الدول. التقرير الذى قدم من مكتب المفوض السامى للجنة تقصى الحقائق الدولية كان متاحاً على الإنترنت فى نفس الوقت الذى كان سيعرض فيه على مجلس الأمن، أما التقرير الخاص بالجامعة العربية لا أدرى سبب سرية الشديدة فى الوقت الذى كان سيشكل وثيقة غاية فى الأهمية. وفى الوقت الذى تقول فيه الحكومة السودانية أنها مؤامرة عربية وأنها نفس الأصابع الصهيونية التى كانت تلعب فى الجنوب كان هذا التقرير سوف يكون رداً على المزاعم السودانية.

وحتى هذه اللحظة هذا التقرير لم ينشر وأنا مندهش لأن النشر ليس مهم لقيمة الشفافية التى أرى أنه يجب أن ينشر من أجلها وإنما لقيم عملية، فعمل اللجنة العربية تقصى الحقائق قد تم تمويله من ميزانية الجامعة العربية فمن حقنا أن نرى التقارير ومن حقنا أن يظهر للعالم

وسيكون استقبال اللاجئين مختلف لو رأوا هذا التقرير الذي كان سيلعب دورا في تحسين صورة الجامعة العربية لدى اللاجئين.

ويوجد مشكلة في الأقليات فعندما كان يحدث ما يحدث في دارفور كانت توجد أحداث "الحسكة" في سوريا ولكن على أسباب أقل أهمية مثل مباراة لكرة القدم بين السوريين والأكراد فتحدث أعمال شغب يفتح فيها السوريون النار على الأكراد يلي ذلك حملة مدامات لقرى كردية وعمليات تعذيب جماعي يموت فيها ثلاثة من الأكراد وعمليات حظر تجول ولم يحقق حتى الآن في الاقتحام الاسرائيلي لمعسكر رفح والهجمات الجوية على الفلوجة في العراق.

كل هذا يجعلنا نطرح سؤالاً مهماً هو أيجب أن يكون الاعتداء من الخارج لكي نهتم؟ وماذا بعد أن اجتماع اللجنة العليا المصرية- السودانية الشهر القادم هو الخطوة القادمة التي يجب أن نفكر فيها وكيف سيتم وضع قضية دارفور على أجندة الاجتماع، لأنه من المحزن أن يذهب رئيس الوزراء المصري إلى السودان بعد توقيع الاتفاقيات ويعود نائب الرئيس السوداني ولا يكون هناك تصريح واحد على الأقل يدين ما يحدث هناك.

فيجب أن نضع هذا الموضوع على الأجندة أو ننظم شيء على هامش الأجندة يبرز أن المجتمع المدني على دراية بما يحدث.

أما تقرير الجامعة العربية فلا بد أن يكون أساسا لأى عمل عربي، لأن تعويض الضحايا وتحقيق العدالة هو الطريقة الوحيدة التي تضمن ألا يتكرر ما حدث في العراق، فلو لا أحداث حلبجة والأنفال وما قام به الرئيس المخلوع صدام حسين من انتهاكات ما كان العراق محتلاً الآن.. ولا نريد أن يتكرر هذا في السودان وذلك من منظور إنساني بحت، فأنا أرى أنه من القصور التعامل مع ما يحدث في دارفور من منظور المصالح الاستراتيجية لمصر فقط، فالأزمة الإنسانية في السودان أحد أوجه أزمة حقوق الإنسان، أى أحد وجوه انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم الإنسانية التي ارتكبت بالمعنى القانوني.

لابد من إقامة لجنة تقصى حقائق ومصالحة أى محكمة شعبية مثلما حدث في جنوب أفريقيا. وهنا يمكن القول أن دور الجامعة العربية لا يستدعى تغيير الميثاق، فيمكن أن تقوم الجامعة بهذا الدور في ظل الميثاق الحالي لأنها إذا لم تقم بهذا الدور وأرى أن الأولى لحفظ ماء وجهنا أن تقوم جامعة الدول العربية بمعاينة المجرمين.

أ. هانى رسلان:

اتفق مع الأستاذ حسام فى أن حقوق الإنسان والقيم الأساسية للمواطنة لا تتجزأ و يجب ان ندافع عنها فى كل مكان ولكن أرى أن هذا العرض مجتزأ ويغيب عنه البعد الاستراتيجى، وأنه يصب مباشرة فى الأهداف الغربية حول تقسيم السودان وإعادة صياغة وجه السودان كله وتوجهه تحت حجة الانتهاكات الإنسانية التى تبرر التدخل الدولى، وإذا لم يحدث هذا فالبدل هو التفكيك والتقسيم وكونفيدرالية ما بين كنتونات.

يجب أن لا نفصل بين البعد الاستراتيجى والبعد الإنسانى، فالبعد الإنسانى لا يمكن الاستغناء عنه ويجب بذل الجهود فيه ولكن من خلال الرؤية الاستراتيجية حتى لا تكون الأهداف فى صالح المخططات التى تراد بنا فأين كانت الأمم المتحدة أثناء ما يحدث فى إسرائيل وفلسطين وفى رفح؟ الأستاذ حسام ينتقد الاهتمام برفح وغض النظر عن الأكراد، فماذا يفعل الأمريكيون فى العراق وفى المعتقلات وفى أبو غريب؟ إن كل الحجج التى تقال الآن عن صدام حسين وخلافه هى كلام إعلام غربى لا علاقة له بالواقع وإنما مصالح. والآخرى يتباكون على ما يحدث فى السودان فبكى دون رؤية استراتيجية لبناء القوة الذاتية لمواجهة المخططات التى تُراد بنا .. هذا ليعنى أننا ضد حقوق الإنسان وضد القيم الأساسية ولكن يجب أن يتم فى هذا الإطار الاستراتيجى وليس خارجه.

د. نادية مصطفى:

هناك مستويين للحديث هما: كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور، وكيف سيتم إدارة الأمر فى دارفور؟

فى تصورى هذين المستويين لا يمكن الفصل بينهما، ومن هنا فإن الإجابة على كيف ولماذا بدأ الأمر فى دارفور توضح الإطار الاستراتيجى الكلى الذى على ضوءه يمكن أن نقيم الجزئيات التى تأتى فى الإجابة على كيف تتم إدارة الأزمة، وعلى رأسها ما يسمى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور من جانب الحكومة السودانية. ولهذا أطرح هذا السؤال: كيف أُعتبر إعلان البشير نزع سلاح "الجن جويد" نجاحاً يجب التركيز عليه؟ ولماذا لم نكن نعطى وزناً لما حدث فى جنوب السودان ودعم جارنج من الخارج بطريقة كبيرة جداً تهدد وحدة السودان؟

وفى الأزمت المناظرة السابقة: البوسنة وكوسوفا والشيشان كان هناك هذا السؤال عن

العلاقة بين حقوق الإنسان وبين الدولة وحققها في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها؟ وكان هذا الأمر مطروحاً بالنسبة للصرب وروسيا والعراق وذلك في صورة ثنائيه كما لو كانا الأمرين (حقوق الإنسان وسيادة الدولة) لا يمكن الحفاظ عليهما معاً.

الدولة إذا أرادت الحفاظ على وحدتها وسيادتها تلجأ إلى قمع التمردات وانتهاكات حقوق الإنسان وهذا ما نرفضه مثلما رفضنا ما فعله الصرب مع الكوسوفيين والبوسنيين وما فعله الروس مع الشيشان ولكن سكتنا عما فعله صدام حسين وغيره ولذا فنحن الآن مواجهون بإشكالية خطيرة وهي ازدواجية المعايير لدينا. ونحن نتحدث في هذه الأمور نقول الشيشان لهم الحق في الاستقلال وكذلك كوسوفا والبوسنة ولكن نقول من ناحية أخرى أن جنوب السودان ليس لهم الحق في الاستقلال وهكذا....

إننا أمام معضلة ولذا هل يمكن أن يكون هناك خطاب واحد حول القضايا التي تطرح نفس الاشكاليات وتضع دائماً حق تقرير المصير في مقابل وحدة الدول وسيادتها وتكاملها . أنا أتحدث من ناحية فكرية ومعرفية وليس سياسية فقط لأنها معضلة تواجه المنطقة العربية الآن بقوة شديدة جداً، هل مصيرنا أن نكون جميعاً فيدراليات؟ فالحل الأمريكي للعراق هو فيدرالية.. هل يراد هذا الحل أن يعمم في المنطقة أم ماذا؟ وماهي مبررات هذا الحل ومادوافعه؟ هل الوقائع المحلية أم الخطط الاستراتيجية العالمية والإقليمية أيضاً؟
أ. هبة رؤوف:

ما قاله أ. حسام قادم لا محالة.. نحن في النهاية ظللنا نفكر ونحن ننظر للخريطة ولا ننظر لباقي الآفاق وهو يقول أنه يجب أن نأخذ هذا الكارت بأيدينا ونقول الحق في تطبيق العدالة ومحاسبة المسؤولين.

وقدم الحل الجسر بين سيادة مطلقة للدولة ومراعاة معايير حقوق الإنسان الدولية التي تقود الناس للمحاكم والتدخل الدولي أو الحل الإقليمي. هو لم يقل أن نأتى بالخارج لتحكم علينا ولكن تفعيل قوى الجامعة العربية حتى نكتسب هذه المصداقية .

هذا الجسر الإقليمي يعد الملجأ الأخير لنا، فالجامعة تشكل على الصعيد الإقليمي ما تشكله منظمة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي فعلى الرغم من كل عيوبها والهيمنة الأمريكية عليها لا نزال نرفض إلغائها ونطالب ببقائها.

د. عراقي الشربيني:

المشكلة السودانية مشكلة معقدة ومتداخلة وكل ما يحدث الآن ينعكس على مصر، فما هو

موقفها وما هي انعكاسات ما يحدث في السودان على الدور المصري؟
هل نتحدث كصانع السياسة المصرية وما يجب أن نفعله أم أننا نتحدث بلسان المفكرين
والأكاديميين؟

لغة صانع السياسة هي لغة مهتمة بقضايا عاجلة لا تحتل التأجيل والملف السوداني
متعلق طوال عمره بالمياه وهو ملف أمني وطالما أنه ملف أمني فهذا يعنى أن المعلن فيه أقل
بكثير جداً من الغير معلن.

لا شك أن مصر لها دور شديد الفعالية في المنطقة وهذا الدور ينصب على حماية
مصالح مصر المائية.

نحن إزاء جانبين، أولهما أن هناك أوضاع متردية في دارفور وهي أوضاع معقدة
وأسبابها عميقة الجذور وهي أسباب تاريخية منذ الاستعمار وأسباب متعلقة بالنواحي
الإيكولوجية والتركيب الأمنى للمنطقة وقد تفجرت هذه العوامل التاريخية بسبب عوامل
وظروف دولية وداخلية .

ولو أخذنا بالظروف الداخلية والتاريخية نجد أن كل ما يحدث الآن من تطهير عرقى أو
صراع أمنى هو أمر منطقى.

أما بالنسبة للجوانب السياسية العاجلة، فهناك تدخلات خارجية وتهديد لوحدة السودان
وتهديد حتى للمصالح المصرية، فكيف نوفق بين تدخل الحكومة والتي من حقها أن تتدخل
لحماية الوطن وترايه واعتبارات حماية الحرية وحقوق الانسان؟

وإذا قلنا أن الحكومة تسلح "الجن جويد" فمن الذى يسلح الجانب الآخر وهو المتمردين؟
إذن هناك أطراف أخرى لها مصالح متناقضة مع الحكومة السودانية .

هل نحن كمصر مع الحكومة السودانية كموقف أمنى استراتيجى؟ وفى هذه الحالة نحن لا
نستطع أن نلوم الحكومة على أنها لا تعلن عن ما يحدث في دارفور وأنه مهدد للحقوق
الإنسانية ولكن ما نلوم عليه الحكومة المصرية أنها لا تستطيع اللعب الجيد بالأوراق حيث كان
يمكن أن تلتزم الحياد حقيقياً وليس نظرياً فقط.

هل الحكومة المصرية مخطئة في موقفها من الحياد التام المعلن (اللامبالاة التامة
المعلنة)؟

الحكم صعب لأننا لا نعلم ما يحدث تحت السطح. إن الوضع الآن في السودان بالغ

التعقيد لأننا إزاء موقف فيه تهديد مباشر فكيف نستطيع أن نعالج الأزمة مع المحافظة على الأمن المصرى لاسيما فيما يتعلق بالمياه؟

يُقال إن جارنج يريد السودان كوحدة واحدة ولكن هناك مشاكل قوية والمشكلة الأساسية هي موقف الشماليين فى السودان.. ألا يمكن أن يكون هذا الدافع معمقا للانفصال فبعض سكان شمال السودان يقولون أننا كعرب شماليين مسلمين تعبنا من هذا التمرد السافر وبالييت الشمال السودانى ينفصل ويحقق الوحدة مع مصر، فيما يقول آخرون أن أي استطلاع وسط الشماليين عن الانفصال عن الجنوب والغرب سيؤكد أن ٩٩ % يؤيدون الانفصال والوحدة مع مصر حقنا لدمائنا.

هذا الكلام يعكس وجهة نظر شمالية، ويرى بعض المتقنين السودانيين أن جارنج يقوم بلعبة ما وهي أنه يريد أن يستغل الفترة الانتقالية فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب ثم يستقل بالجنوب وينشئ البنية الأساسية له أما الشماليين فيعترضون على القيام باستفتاء لتقرير المصير فى الجنوب وعدم إجراء مثله فى الشمال.

إن مصر لها صلة بهذه الأمور، كيف يمكن لمصر أن تضم جزء من السودان فى نهاية المطاف؟ تقوم الرؤية المصرية على أن حماية الأمن المائى المصرى هي الأساس، والطريق الأساسى لحمايتها هو القوة العسكرية.

ومن ثم فالمفاوضات المصرية مستمرة مع دول حوض النيل وإن كانت المفاوضات غير معلنة، وفى هذه المفاوضات تكون هذه الدول متحفظة وتعلم أنها لو قامت بأى مشاريع تعوق المياه سوف تدمر هذه المشاريع مثل ما حدث من قبل.

أ.سمير حسنى:

كنت أود أن يطلع الأستاذ حسام على إمكانيات الجامعة العربية أكثر والفجوة القائمة ما بين اتخاذ القرار وتنفيذه .

يتم اتخاذ القرارات بدرجة عالية من الكفاءة وما يحقق احتياجات محددة ولكن التنفيذ لا يتم، لأنه متروك لإرادة كل دولة على حدة دون وجود آلية محددة للتنفيذ أو جزاءات على من لا ينفذ القرارات. وبالتالي تمتلك الدولة العضو (الفيتو) على حركة جامعة الدول العربية وبالتالي فمن الطبيعى أن يلقي طلب السودان عدم نشر أى تقرير عن دارفور موافقة الأمين العام.

بالرغم من أن الصراع يدور بين قبائل عربية وأخرى أفريقية، فلا يمكن القول بأن الصراع عربى أفريقى لأن هناك بعض القبائل العربية رفضت غزو القبائل الأفريقية. وقد تم تصوير أن هناك إبادة جماعية أو تطهير عرقى عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة والأمريكيين على وجه الخصوص.. ولكنى أستطيع أن أقول أننى كرئيس بعثة للجامعة العربية لم ألمس دلائل على أى إبادة جماعية أو تطهير عرقى. هناك مبادئ وآليات محددة للصراع ولكن التعبيرات السياسية التى استخدمت تفتقر إلى الدقة ولم تبنى على أسس منهجية بمعنى أن نرسل بعثات علمية للتأكد من صحة هذه الجريمة.. نحن كبعثة للجامعة العربية لا يمكن أن نؤكد هذا الكلام لأننا غير مؤهلين للقيام بهذا الدور ولم نمتلك الوسائل أو الكفاءات التى تمكننا من القيام به ولكننا (على الرغم من ذلك) نمتلك مؤشرات فى الاتجاه المعاكس.

هناك أضرار بالغة بمصالح مصر كما أن هناك غيابا مصريا فى آليات حل الأزمات السودانية، بل على العكس نرى ان مصر قد تكون أحيانا أحد المتهمين مثل ما نراه من اتهام أهل دارفور لصر بتصدير السلاح الذي تم استخدامه فى عمليات الإبادة.

د.عراقى الشربيني:

مشكلتنا مع السودان هى أننا نرتبط مع السودان بوضعه الحالى بمصالح هامة جداً تبدأ بالمصالح المائية، أما السودان فمصالحه ليست مع مصر وإنما مع أثيوبيا وتعاونه مع أثيوبيا أفضل له من تعاونه مع مصر.

وبالفعل كانت هناك اتجاه لوضع اتفاقية فى عام ١٩٩٨ بين السودان وأثيوبيا لإنشاء ثلاث سدود فى أثيوبيا تقوم بمنح كهرباء لأثيوبيا وأرض زراعية خصبة للسودان إلا أن مصر لم توافق على هذه الاتفاقية وسببت فى إفشالها لأنها كانت ستتسبب فى الإضرار بمصالحها. فالمنطقة ضخمة جداً ما بين النيل الأزرق والنيل الأبيض.

ومصر ليس لديها أى شىء يمكن أن تقدمه للسودان بعكس السودان فلديها مياه يمكن أن تقدمها لنا.. ومن ثم فإن حديثنا عن التكامل وغيره ليس واقعيا وليس حقيقيا فإن زراعة أى أرض جديدة فى السودان سيأتى على حساب المياه ولن توافق مصر على هذا لأنه يضر بالمصالح المصرية.

ولكن لو أن هناك سودان آخر وهو السودان الشمالى فسوف يكون مضطرا لأن تكون

مصالحة مع مصر لأنه سوف يواجه مشاكل كبيرة مع الجنوب فهل نحن نستطيع أن نواجه الدولة الجنوبية بعد امتداد حدودنا لتشمل الجزء الشمالي من السودان؟ وذلك بالرغم من أن مصالح الجزء الجنوبي لن تكون مع مصر على الإطلاق لأنهم قد حولوا مسارهم إلى مونيكا؟ في النهاية يمكن القول أن الذي يحكم الموضوع هو القوة المصرية، والتي تتمثل في أمرين:

- القوة العسكرية

- إسراع مصر في وضع إطار قانوني ينظم أوضاع المياه بين الجانبين.

توجه إلينا اتهامات الآن بأننا نقوم بكل هذا اعتماداً على الولايات المتحدة وأن مصر تستند على الولايات المتحدة كي تحافظ على مصالحها. ونحن نقول إن الولايات المتحدة تعمل هناك وتقوم بالأعباء لخدمة مصالحها الخاصة التي تتناقض مع مصالح مصر في أغلب الأحيان.

أما بالنسبة للعلاقة بين العرب والأفارقة فهناك التعليقات التي تذكر أن هناك استحالة في التعايش بين الثقافة العربية والأفريقية. وتتمثل الخطورة الكبرى للصراع في السودان في أن حدوث الانفصال هو تكريس هذه الحقيقة ولحق تقرير المصير في حد ذاته على اعتبار أن الأفارقة لا يستطيعون التعايش مع العرب باعتبارهم أقلية. وهناك تطور جديد في القانون الدولي وهو تطبيق مصطلح حق تقرير المصير على الأقليات أيضاً فمُنذ البداية كان هذا المصطلح مختص بالاستعمار فقط، ولكنه تطور الآن ليشمل الأقليات أيضاً.

وأنا أرى أن مصطلح التعاون العربي- الأفريقي كلمة سياسية خاطئة لأنه يعني تقسيم الناس بين العرب والأفارقة بالرغم من أن ثلثي العالم العربي أفارقة.. فما هي المصلحة السياسية لمن يقولون نحن عرب وأنتم أفارقة مثل نحن عرب وأنتم أوروبيون ولكن أين المصلحة في التمييز بين العرب والأفارقة؟

د. نادية مصطفى:

نجد أننا كلما ازدادنا حديثاً وجدنا أن هذا الدافور ليس إلا جزء من إطار أكبر شديد الخطورة والتعقيد، وأنها ليست قضية عرقية وإنسانية فقط ولكنها قضية معقدة يتم إدارتها من جانب كل طرف بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه في هذه المرحلة الراهنة الخطيرة.

د. إجلال رأفت:

هناك نقطتين جوهريتين لا بد من الحديث عنهما، هما:

-من هو المسئول عن المشكلة فى دارفور؟

-الدور المصرى فى السودان بشكل عام.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى: تُطرح العديد من الأسباب المقترحة مثل الصراع على السلطة أو المحور العربى- الإفريقي (العنصرية)، دور جارتى وإسرائيل. وأنا أرى أن هذه العوامل كلها متداخلة ولكنى أعطى أولوية أولى للتمهيش الاقتصادى والسياسى بين المركز والأطراف بشكل عام.

كما أن الهيكل الاجتماعى فى السودان مسئول بنسبة كبيرة عما يحدث لأنه يعتمد على القبلية والطائفية وهو عنصر الانتماء الأول بالنسبة للسودانى، ثم يأتى بعده الانتماء القومى ولذلك عند أى مشكلة فى السودان يدخل الفرد فى حماية القبلية أو العرقية وكل منها يتكلم عن السودان من وجهة نظره ومصالحه وهذا هو الاختلاف بين مصر والسودان.

أما العنصر الثالث فى الترتيب فهو عنصر الاستعلاء العربى، حيث تشير كل الوقائع والوثائق والمراجع والشخصيات إلى أن هناك استعلاء عربياً على العنصر الإفريقي. ولذلك يتحمل العنصر العربى الجزء الأكبر فى الصراع الموجود بين العرب والأفارقة فى السودان. وأرى أن جارتى ليس العامل الأساسى فى المشكلة الحالية فى دارفور. فجارتى يضعط على الحكومة ولكنه ليس الفاعل الرئيسى فى الموضوع، يمكن القول أنه كان فاعلاً عندما تفجرت الأزمة ذاتها فى بداية التسعينيات على أيدى يولاد. ولكن الآن قد يكون جارتى مشغولاً أكثر بترتيب جبهته لتولى مسؤولياته فى حكومة الجنوب الجديدة.

أما بالنسبة لعنصر إسرائيل، فأظن أنها ليست لها تأثير مباشر فيما يحدث فى دارفور ولكنها ستستفيد منه مثلاً سيستفيد الغرب. وهى الآن مشغولة بكيفية نقل استثمارات إسرائيلية إلى السودان وبشكل خاص فى الزراعة إما عن طريق شركات أمريكية وأجنبية أو للأسف عبر شركات عربية.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية: أنا مؤمنة بأن مصر لم تستطع رسم استراتيجية (بمعنى سياسة عامة طويلة أو قصيرة المدى) جيدة تجاه السودان وأفريقيا بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات العامة المصرية هى التى تتحكم فى ملف السودان وهى تنظر للسودان نظرة أمنية تعتمد على الثوابت الموجودة منذ ٥٠ عاماً، والدليل على هذا أنه عندما نتاح لمصر فرصة التدخل تتحالف الحكومة المصرية مع الحكومة السودانية

العسكرية برغم كل التجارب السابقة ووقوف القاعدة السودانية بشكل عام ضد هذا الشكل من التدخل مما يضر كثيراً بالمصالح المصرية فى السودان.

وعندما تتدخل مصر مع المعارضة السودانية تتدخل مع الحزب الاتحادي الديمقراطي مثلما حدث منذ ٥٠ عاماً وكأنها لم تدرك أن الحزب الاتحادي ليس له أى تأثير على الساحة السودانية الآن، وأن الحزب منقسم على نفسه، فرئيس الحزب مولانا الميرغنى يواجه معارضة جادة حتى من الجزء المتبقى معه ومأخوذ عليه الديكتاتورية الكاملة التى يدير بها الحزب وانحصار إدارته فى أفراد محدودة من المقربين إليه لذلك لم يعد للحزب ثقل سياسى يذكر على الساحة السودانية ومع ذلك أنفقت مصر ملايين الشهر الماضى لتجميع الحزب الاتحادى وانتهى الأمر إلى لاشئ الا لاهم إلا ولاية ابنه الأمانة العامة للحزب وأصبح الحال أسوأ مما كان إلى جانب نمو شعور مضاد للحكومة المصرية.

المخابرات المصرية ليس لديها استعداد لسماع أى رأى آخر وقد قمنا بدعوة شخص مسئول عن الملف للمشاركة فى هذه الندوة وعندما أتى حضر معنا نصف ساعة شعرنا من خلالها أنه لايهتم بالموضوع ثم تركنا ورحل. هذا يعطى انطباعاً بأنهم يكتفون بما لديهم ولا يحتاجون لسماع آراء أخرى وطالما أن مصر تنتهج هذا الطريق الأحادى النظرة لن يكون لها سياسة إيجابية فى السودان ولا فى أفريقيا.

فمثلاً فى مسألة التكامل وافقت مصر على الحريات الأربعة وسوف تدخل فى اتفاقيات تكامل مع الحكومة السودانية كما لم تحاول استطلاع أمر القاعدة أو تستمع للقوى السودانية الأخرى التى تمثل ٩٠% من السودانيين ويرفضون التكامل المصرى-السودانى والحريات الأربعة.

فالحصيلة النهائية أن مصر تخطط استراتيجية طويلة المدى مع الحكومة السودانية التى من المتوقع أن تستبدل بعد ٣ سنوات وربما قبل ذلك ويعنى ذلك أن مصر تتعامل مع كيان معرض للانقراض.

التواجد المصرى لازم وضرورى ولكن بآلية وشكل مختلف عما هو الآن.

أما بالنسبة لمصلحة السودان وهل هى مع مصر أم مع أثيوبيا، تجدر الإشارة إلى مقولة يتبناها د. حسن الترابى وأتباعه وهى أن مصلحة السودان ستكون إما شرقاً أو غرباً.. لكنها لن تكون شمالاً لأنه سوف يكون تابعاً لمصر ولن تكون جنوباً لأنه مرفوض بسبب القضية

العرقية والدينية.

إلا أن الحقيقة أن السودان مثلما يحتاج أثيوبيا هو شديد الاحتياج لمصر فهي بالنسبة له مخرج على البحر المتوسط وعلى أوروبا. وبالنسبة للزراعة يمكن أن تقدم مصر خدمات كثيرة وليس فقط نقل الفلاحين لأن هذه الملايين الكثيرة تخلق مشاكل كبيرة لا يقبلها السودانيون ولا يجب أن نقبلها نحن أيضاً.

لكن على الأقل يمكن أن تقدم مصر تدريباً للعمالة السودانية الزراعية أو أن تقيم مشروعات زراعة مشتركة في الأماكن المروية على المطر وهي كثيرة وخصوصاً في الجنوب، كما يمكن أن تحل لمصر بعض المشاكل مثل زراعة الأرز والقصب والمحاصيل التي تحتاج مياه كثيرة.

أ. هبه رؤوف:

(هناك فتن تدع الحليم حيران) أنا مختلفة مع د. عراقى في ثقته الزائدة في الاستراتيجية المصرية تجاه القضية السودانية، فنحن وثقنا في النظام المصرى في المساحات السيادية المختص بها وأثبت أنه لم يكن يفعل شيئاً ولا يمكن أن نراهن على سياسة لا تقوم على أركان متكاملة، فالسودان ليس فقط ملف أمنى.. لقد فوجئت أن نقابة الأطباء لا تعلم أن السودان قد ظهر فيه مرض الإيبولا فالأمر ليس أمنى فقط وإنما صحى واجتماعى فضلاً عن عدة أشياء أخرى.

لا يجب أن نتحدث عن حرب المياه ونحن نتحدث عن السودان وإنما عن إسرائيل فإن إسرائيل لا تمزح فمن حقنا أن نعرف الاستراتيجية المصرية في السودان وأنا أقترح أن نقوم بالتخطيط لندوة وتسمى "مستقبل السودان".

أما بالنسبة لموضوع اللاجئين السودانيين في مصر فيبلغ عددهم ٢٠ ألف لاجئ تتولى رعاية أمورهم الكنيسة القبطية الإنجيلية التابعة لبريطانيا في مصر في الزمالك، فلماذا لم نسلمهم أو نوليهم للهلال الأحمر؟ ولكن في النهاية يزداد الناس عنصرية هنا، فقد قال لى القس البريطاني المسئول عنهم في الكنيسة القبطية الإنجيلية أنهم يتعرضون للتحرش من جانب الشرطة المصرية في صور عدة من إيقاف وضرب وإهانة مما يدفعهم دائماً للسير حاملين ورقة من المفوضية الخاصة بالأمم المتحدة تثبت أنهم لاجئين، فنحن بدلاً من أن نكون منهم جماعات تدين بالولاء لمصر في الجنوب، نجعلهم أكثر كرهاً لنا ولهذا فأنا أتشكك في أن

العاملين على هذا الموضوع على دراية بما يفعلون.

أما بالنسبة لجرائم الدولة، من حق السودان أن تفرض سيادتها ضد المتمردين ولكن ليس من حقها أن تغتصب النساء، مثلما أنه من حق الأمن المصرى أن يحمى الوحدة المصرية ولكن ليس من حقه أن يعذب المساجين وهذا الأمر غير مقبول.

فنحن فى حاجة لأن نقدم خطابا والتزاما مركبين، ففي الوقت الذى نتحدث فيه عن حماية السودان والوحدة ووجود نظام سودانى قوى ديموقراطى قائم على الفيدرالية، لا بد فى حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أن تقوم الحكومة السودانية بمعاينة مرتكبي تلك الجرائم. عندما يستخدم الغرب أو الولايات المتحدة الطريقة المزوجة فى المعايير فإنه يستخدمها لصالح المؤسسة أو الأمن القومى أو البلد، ولكننا عندما نستخدم هذه الطريقة فإنها ليست للمصلحة وإنما أيضاً تضربها ولو أنها للمصلحة فإن لها مبررات وهذه هى الكارثة التى نواجهها.

د.إجلال رأفت:

نعم يشكل السودانيون المقيمون فى مصر ورقة رابحة فى يد مصر فهم من كل الفئات ومقيمين لمدة تتراوح بين ١٣ : ١٤ عاما ولكننا لم نحسن لم نحسن إستخدامها لصالحنا، فبعد محاولة اغتيال مبارك لقي السودانيون المقيمون فى مصر كثيراً من الإهانات قد تصل إلى حد الحجز فى الأمن عدة أيام.

من ناحية أخرى يلقى السودانيون فى المناطق العشوائية كثيراً من المأسى الصحية وغيرها.

وهناك بعض الجمعيات الطوعية تتعامل مع السودانيين المقيمين مثل جمعية المنتدى الأهلى لمصر والسودان تحت مظلة المركز الوطنى لمساندة المنظمات الأهلية المصرية ومن خلاله قام كثير من السودانيين الجنوبيين بإنشاء جمعيات طوعية صغيرة مصرية سودانية ولكنهم للأسف يتعرضون كثيراً لمسألة الأمن، ومازال على الرغم من ذلك عددهم يقدر بمئات الألوف حتى بعد رحيل الكثيرين منهم إلى أمريكا وإلى السودان.

ونحن فى حزب الوفد عندما نعقد جلسات وندوات مع السودانيين نفاجأ بالأمن ورجاله داخل القاعات لكى يروا ماذا نفعل ويسمعوا ماذا نقول مما يدفعنى للقول: اتركوا المجتمع المدنى يعمل. فهو الأقرب إلى الشعوب ولديه مداخلة الكثيرة لتوثيق العلاقات بينها. مما يشكل

لبنه جيدة لبناء العلاقات السياسية والاقتصادية للدول.

أ. هاني رسلان:

أعتقد أن هذه الندوة لو أقيمت بعد شهرين أو ثلاثة سوف تكون في غاية الأهمية وستكون إضافة فارقة لأن الجسم الأساسي لاتفاقيات السلام قد شيد بالفعل، وبدأت ردود الأفعال الأولية الحزبية والسياسية والفكرية والدولية تظهر وسوف يتم البت في مسألة القرارات الدولية آنذاك وهذا سوف يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستقبل السودان.

لقد تحدثت د: إجلال عن أسباب مشكلة دارفور وأنا أتفق معها في رأيها وأيضاً مع حديث د. هبه عن أننا لا نستطيع التصرف بوجهين وكل ما نطالب به الآن هو أن يكون التدخل الإنساني والحفاظ على حقوق الإنسان التي نطالب بها لنا في مصر يجب أن يقر في إطاره الإستراتيجي حتى لا نتحول نحن إلى أداة في غفلة ودون أن نشعر، فعلى سبيل المثال التوجه الإغاثي يجب أن يكون قويا وأن يضع في اعتباره نقطة غاية في الأهمية وهي الإسلام العربي والإسلام الأفريقي الأسود.

وحول مسألة الكونغرالية والمستقبل بين علاقة مصر والسودان إذا حدث انفصال في الجنوب، فيمكن القول أن الصورة حتى الآن غائمة وتقديرات بعض المسؤولين في أحاديثهم الخاصة تشير إلى أنه إذا أجرى استفتاء في هذا الوقت ربما يختار الجنوبيون الانفصال لأن هناك شحن معنوي ونفسي هائل ضد الشماليين لدى الجنوب لكن الحركة السياسية في الجنوب يمكن العبث فيها بسهولة لأنها حركة غير متحدة فجون جارج نفسه من الأسهل له أن يقوم ببناء التحالفات في شمال السودان من أن يقوم بها في الجنوب لأنه هناك مذابح كبيرة ومعارك ضارية والعداوة والانقسامات والضحايا في العراق الجنوبي أكثر بكثير من خسائرهم في القتال ضد الشمال.

أما الحكومة السودانية فلأسباب دقيقة ومصلحية وربما شخصية ترحب وتدعم التعاون مع مصر، وهذا الأمر ليس له أي عمق لأن هناك بعض رؤوس النظام السوداني متهمين من الولايات المتحدة في جرائم إرهاب ونفس التهم تتكرر الآن في دارفور، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تحول الضغوط إلى ضغوط فردية للحصول على مكاسب سياسية من خلال هذا الضغط.

إن التعاون المصري-السوداني يعد الآن مطلباً بغض النظر عما إذا كان أم لم يكن له أي

عمق، فالمفترض أن تستغل مصر هذا الظرف التاريخي إذا كان هناك خطة أو استراتيجية واضحة بمنظور جديد.

أما القول بأن مصالح مصر في مياه النيل فقط، فأعتقد أن هذا القول به الكثير من الابتسار والتسرع لأننا إذا نظرنا إلى الخريطة الاستراتيجية في مصر فقد كان هناك توجه قومي مع مشروع الرئيس جمال عبد الناصر ولكنه ضُرب وأصبح الحديث عنه مثير للسخرية. أما الفكرة الإسلامية فقد لقيت تعثراً شديداً في الفترة الأخيرة ومصر بقدرتها وأزمتهما الحالية محاصرة أيضاً وليس لديها القدرة على الخروج من هذه الأزمة؛ وأعتقد أن العودة لإطار وادى النيل سوف يكون مناسباً مع الاحتفاظ بالفاعلية للحلقات الأخرى في دائرة الاهتمام، ووادى النيل لا يعنى مصر والسودان فقط وإنما يعنى حوض وادى النيل أى العشر دول المطلة على النيل.

وتتمتع مصر بمميزات نسبية كبيرة جداً في هذا الإطار بالرغم من ضعفها الاقتصادي والتعليمي والتكنولوجي ومن هذه المميزات الكثافة السكانية، ويجب أن ينظر إلى العلاقة المصرية السودانية في هذا الاتجاه وهذا يهدىء من مخاوف الجنوبيين والأفارقة الآخرين لأنه لا يضع التعاون المصرى-السودانى في إطاره العربى فقط وإنما في إطار وادى النيل ومصالح مشتركة قائمة على التوازن والتبادل.

وفى قضية المياه بالتحديد، يمكن القول أن الجزء الشمالي من السودان ليس مفيداً لمصر ومثلما قالت د: إجلال أن ٨٥ % من مياه النيل تأتي من أثيوبيا لكن أى زيادة في موارد مصر من المياه ستأتى عبر جنوب السودان لأن هذه المنطقة بها أماكن لإهدار المياه ويمكن إقامة المشاريع ويجب أن يكون هناك علاقة تعاونية.

أما بالنسبة لحديث دكتور عراقي عن القوة العسكرية المصرية فمع احترامى له أنا أرى أن مصر لا تستطيع عمل أى شيء في أى مكان.. فبحيرتا فكتوريا والبرتا تحتويان على ١٥٠ مليار متر مكعب من المياه لا يدخل منها إلى النيل سوى ٥٠ مليار متر مكعب، ويرجع هذا الفقد في المياه إلى عدة أسباب منها البخر ولا أحد يستطيع عمل شيء في هذا الأمر. أما السبب الثاني فهو سبب مهم وخطير وهو معاملات الانحدار الطبيعية التى تدفع المياه الى المستنقعات وتبطئ سير المياه ويجب حل هذه المشكلة لصالح مصر ودول حوض النيل ما عدا السودان لأن جنوب السودان يعتمد أساساً على مياه الأمطار.

إن إعادة صياغة المصالح المصرية- السودانية مسألة محورية وأعتقد أن مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ينبغي أن يلعب دوراً هاماً في هذا الإطار باعتباره أحد مراكز العقل السياسي المصري بغض النظر عن قيام الآخرين بالأخذ بمنتجاته الفكرية من عدمه لأن الأصل في هذا القيام بالواجب. فنحن ليس لنا أى مخرج ولا أى علاقة مع من حولنا في شمال أفريقيا أو الهلال الخصيب والمملكة العربية، ليس لنا أى مخرج سوى دول حوض وادي النيل لو حوصرت مصر في حدودها الجنوبية يكون هذا بمثابة حكم عليها بالفناء.

ولكن كيف يجب أن تدير مصر علاقاتها مع القوى السودانية ؟ ومن المستحيل أن تقوم مصر بسلوك معين مع كل طرف في القوى السياسية السودانية لأنهم لن يتفقوا على رأى أو كلمة واحدة ومن ثم يجب أن يكون لمصر استراتيجية مخططة وواعية ولا تعتمد على حزب ولا أشخاص وإنما على أسس ومبادئ وإطار عام.. وما يتفق مع هذا الإطار يتم دعمه وما يتنافى معه يتم التخلص منه أو تقليصه.

أما العلاقة التي أسستها مصر مع الجنوبيين الآن، فأعتقد أنها علاقة مفيدة ويمكن تفعيلها بالرغم من أن جون جارنج غير مخلص حسب ما يصدر من خطابه وسياساته. إن الجهود التي تبذل الآن في موضوع السودان أعتقد أنها مفيدة ولكن إذا ظلت على المستوى الفردي فلن تكون مفيدة لذلك يفترض أن يتم تبنيها من خلال سياسة مؤسسة. كما يجب تفعيل الخبرات لدينا في هذا المجال لاسيما الخبرات الأكاديمية الدراسية النظرية فيجب أن يكون هناك قدرات عملية تبلور الزيارات التي يقوم بها الأكاديميون من أمثال الدكتورة إجلال رأفت وغيرها.

أ. سمير حسنى:

إذا كانت أزمة دارفور تطرح دور عربى ومصر فإن التحدى الكبير المطروح على الساحة العربية والأمن القومى المصرى هو إجراء استفتاء تقرير مصير أو انفصال في السودان، وهذا يطرح مسئولية عربية ومصرية وإذا لم يتم تدارك هذه المسئوليات والعمل الجاد من أجل أن تكون الوحدة خياراً جذرياً للجنوبيين فهنا سيكون هناك تأثيرات ضارة على المصلحة المصرية أكثر من تلك التي ستضر بالمصلحة العربية. ومن هنا فالنظام العربى وعلى رأسه مصر يجب أن يكون فعالاً في العمل على أن تكون الوحدة خياراً جاذباً مثلما هي مطالبة الدول العربية أن تلعب دوراً فعالاً على الصعيدين الإنسانى والسياسى خلال

الأزمة في دارفور. وهذا الدور غير متناقض بالمرّة ويجب أن نكون متسقين مع النفس بمعنى أن نقبل خيار الجنوبيين سواء قرروا الاستفتاء من أجل الوحدة أم الانفصال. وبالتالي يكون النفوذ المصرى والعربى فى جنوب السودان هو استثمار للمستقبل على الخيارين وليس صحيحاً إن إنفاق المال لتنمية جنوب السودان هو هدر للمال بالعكس أنه استثمار أمثل للنظام العربى سواء فى خدمة خيار الوحدة أو فى بناء علاقات جديدة مع الدولة التى قد تنشأ فى جنوب السودان.

لا بد للنظام العربى أن يكون طرفاً فعالاً فى تنفيذ اتفاقيات السلام ليس فقط فى اللجان السياسية التى قد تنشأ بموجب بروتوكول ماشاكوس ولكن أيضاً المشاركة فى القوات التى ترسلها الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاقيات، وبالفعل تم إرسال قوات مصرية وقوات من تونس والمغرب والأردن ويمكن أن تكون هذه القوات العربية عاملاً إيجابياً فى أن يلبي صندوق الاقتراع حاجة النظام العربى فى الاحتفاظ بوحدة السودان وهناك المئات من اللجان التى سوف تنشأ ولا أظن أن الجامعة العربية تستطيع أن تلبى الحضور فى كل هذه اللجان لأن إمكانياتها لن تسمح لها بالمشاركة ولكنى أظن أن لدى مصر الكادر الفنى والعسكري المتخصص الذى يجب عليه أن يشارك فى كل فعاليات وآليات المرحلة الانتقالية

الأمر الثالث يتعلق بالاستثمار والتعليم الجنوبى فى مصر والمنطقة العربية ككل، هناك حوالى ١٧ ألف خريج جامعات مصرية فى جنوب السودان وبالتالي هم يكونون لمصر مشاعر طيبة وأرى أنه يمكن استثمارهم. الأكثر من ذلك أن ثلثى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان خريجو الجامعات المصرية وبالتالي يجب استثمار ذلك فى ربط أو اصر علاقة حقيقية بين قيادات الحركة الشعبية وأرضية الحركة ما بين القوى الحقيقية فى المجتمع المصرى ومنظمات المجتمع المدنى. وهذا ما ينقلنى إلى المسئولية الثالثة والتى أخل بشدة حين أتحدث عنها لأنه من المخجل ألا يكون هناك وجود عربى و مصرى فى الجنوب يقدم العون والخبرة والمساعدة الإنسانية لأبناء الجنوب، وإذا كانت النظم العربية لا تدرك أهمية ذلك فعلى منظمات المجتمع المدنى العربى وقواه أن تجعل الجامعة العربية على استعداد لدعم هذه المنظمات لكي تقوم بدورها فى دارفور أو جنوب السودان. لقد قمنا والدكتورة إجلال رأفت على تقديم الدعم والمساندة لبعض السودانين أمثال النازحين فى الخرطوم وقمنا بتنظيم ندوة جمعت لأول مرة بين المنظمات الأهلية والجنوبية من المناطق التى تسيطر عليها

المنظمات الشعبية والحكومة قد وضعوا برنامج نعمل الآن على تنفيذه سواء في القاهرة أو جنوب السودان.

الأمر الأخير هو أن نعمل جميعاً كنظام عربي على تنمية جنوب السودان، وقد عقدت الجامعة العربية العديد من المؤتمرات لصناديق التمويل العربية والدول والمنظمات المتخصصة، وقد بلغت قيمة الأموال المستخدمة في جنوب السودان ٢٠٠ مليون دولار في قطاع البنية الأساسية وهناك اعتمادات تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار تنتظر تشكيل حكومة السودان الجديدة للتعاون حولها.

وهناك قصة نجاح حقيقية للجامعة العربية وهي إنها بادرت بتنفيذ مشروعات هناك بالفعل قبل أن يبادر المجتمع الغربي بذلك وأظن أن الاستمرار في هذا الدور سيكون له تأثير إيجابي ليس فقط على صندوق الاقتراع إنما أيضاً على العلاقات المستقبلية بين جنوب السودان والعالم العربي وأيضاً يفتح مجال للاستثمار للمال العربي وليس هدرًا للمال.

د. إجلال رافت:

قامت الجامعة العربية بالفعل بدور فعال جداً بالتعاون مع المجتمع المدني وقدمت مساعدات كثيرة في الورشة الخاصة بنا. ولكن رغم ذلك يحدث أحياناً أن المدخل العربي لأفريقيا يؤدي إلى بعض المشاكل لأن الدول العربية تستخدم أفريقيا كمجال لكي ترحل إليه القضايا الخاصة بها، وبالطبع فإن رد الفعل الأفريقي تجاه هذا المدخل يكون سلبياً، لذلك أتمنى أن يجد العالم العربي مدخلاً آخر لأفريقيا يعمل للمصالح المشتركة للطرفين.

وبالنسبة للتساؤل حول كيف يمكن أن تتعامل مصر مع جون جارج؟ أود أن أشير في البداية إلى إيماني بأن علاقات الدول تبنى على المصالح المشتركة وليس على الحب والإخلاص والأخلاق الحميدة.

وأظن أننا يجب أن نتبع هذا الأسلوب مع جارج ومن وجهة نظري أرى جارج السياسي السوداني الوحيد الذي يمتلك استراتيجية مرسومة منذ ٢٠ عاماً ويعمل لتحقيقها بدأب ودون كلل، لهذا أتمنى أن يأخذ الجانب المصري في اعتباره التعامل مع جارج كسياسي محنك، سيكون له شأنه في السودان الجديد الذي يتشكل الآن.

د. نادية مصطفى:

نحن في حاجة إلى منظور جديد لعلاج الأمور وكسر المنظور التقليدي فلا يمكن القول

بأن الأمنى ينفصل عن الإنسانى لأن هذا المدخل الحقوى الانسانى يأخذه الخارج أساسا للتدخل بكل ثقله ولديه حق لأن هذا الإنسانى الحقوى ينتهك لدينا فيجب أن نفكر كيف يمكن أن نجد هذا الخطاب المركب الذى يحاول أن يعترف بأهميته وضرورة المدخل الحقوى الإنسانى ولكن فى نطاق رؤية استراتيجية تحافظ على وحدة الدول وتماسكها.

إن القول بأن الثقافة العربية الإسلامية كمدخل إلى أفريقيا يتولد عنه مشاكل طرح غير دقيق ولا يجب أن نلقى اللوم على الثقافة العربية فى حد ذاتها إنما على آليات توظيفها. وبالنسبة لدور جارانج فهناك سؤال يطرح نفسه وهو هل كان يستطيع جون جارانج أن يتصرف هكذا إن لم يكن ورائه موارد خارجية ضخمة وإطار إقليمي ودولي مساند له أرى أن مثله مثل إسرائيل له رؤية طويلة المدى ذات أبعاد مختلفة والأهم لديه موارد وإمكانات تسانده .

فى هذه اللحظة التاريخية مطلوب أن يكون لدينا فى العالم العربى والإسلامى استراتيجية ورؤية، لا بد أن نعرف إلى أي مدى نجح الآخرون، علينا أن نراجع أنفسنا فى ظل الواقع الذى فرض علينا يجب أن يكون شغلنا الشاغل هو كيفية إدارة هذا الواقع الجديد طالما ليست لدينا القدرة الراهنة على تغيير هذا الواقع بسرعة.

أ.هانىء:

فيما يتعلق بموضع جون جارانج، أود أن أوضح إنني لم أعن "الإخلاص" بمعناه الأخلاقي، وإنما عنيت أن جارانج لديه أجندة خاصة لا تتفق مع المصالح المصرية. وهو يتعامل مع مصر باعتبارها معبرا لتحقيق هذه الأجندة التي لا تتفق ومصالحنا...، ومن ثم فيجب على مصر أن تنتبه إلى ما يقوله من تصريحات لاسيما تلك التي يلقيها فى القاهرة ، كما يجب التعامل معه بحذر وبحيث تكون المصلحة المصرية العليا فى المقام الأول.

أما فما يخص الأبعاد الخارجية فى مسألة دارفور، فلا بد من الإشارة إلى أن قضية دارفور هى حلقة غير منفصلة من حلقات أخرى مما يحدث الآن فى المنطقة العربية وهناك مؤشرين على ذلك، أولهما أن مؤتمر المانحين الذى عقد لتقديم المساعدات لدارفور (وعلى الرغم من أنه الأعلى صوتا خاصة وأنه يتكون من دول الاتحاد الأوروبى) لم يقدم ما يتجاوز ١٠ ملايين دولار فى حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدا بـ ١٨٠ مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء ان الاهتمام الأمريكى بدارفور هو جزء من السياسة الخارجية الأمريكية فى

المنطقة وفى السودان ككل كجزء من الشرق الإفريقي، وتعد مصر أيضا هدف أساسي فى ذلك الموضوع.

أما المؤشر الثاني فيتمثل فيما نشر مؤخرا عن مشاورات ليبية-أمريكية بشأن فتح ممرات للإغاثة عبر الحدود الليبية دونما تشاور مع الحكومة السودانية.. وهو ما يأتي متسقا مع السياسة الخارجية الليبية فى المرحلة الحالية التي تقوم على تفعيل الممكن وهو ما تستغله الولايات المتحدة استغلالا جيدا.

ويمكن تدعيم ذلك التحليل بالإشارة إلى موقف تعرض له الدكتور أحمد زويل الذي حضر لقاء مع الرئيس السوداني عمر البشير تناولا خلاله ما يحدث فى السودان حيث اعتبر الرئيس السودانى أن الغرض الرئيسى من تلك الأحداث هو تطويق مصر ومحاصرتها، وربما تجزئتها فى مرحلة لاحقة من خلال تكوين دولة مستقلة فى النوبة تصبح دولة حاضرة!.

المحور الثانى:

■ أزمة دارفور : بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولى .

أ/ هانىء رسلان

أزمة دارفور : بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي*

أ/ هاني رسلان**

في خطوات متسارعة انتقلت أزمة دارفور من خانة الصراع الداخلي والأجندة المطلوبة إلى حيز التدويل في مسار تدفعه قوى هائلة، للسير على نفس المنوال والخطى التي سارت عليها مشكلة الجنوب من قبل. حيث تجاوزت أزمة دارفور إطارها المحلي المحدود لكي تصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية، الأمر الذي بدأ بوساطة دولة تشاد المجاورة ومحاولاتها المتكررة والمتعثرة لاحتواء الأزمة، من خلال اتفاقية أبشي، ثم جولاتي نجامينا الأولى والثانية، ثم انتقال هذه الوساطة إلى أديس أبابا ومن بعدها أبوجا مع تدخل الاتحاد الأفريقي وقراره بإرسال جنود لحماية مراقبي وقف إطلاق النار، بعد أن كانت أزمة دارفور قد استقطبت الاهتمام العالمي وشغلت كل وسائل الإعلام وأصبحت محطاً لزيارات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، ثم زيارة كل من وزير الخارجية الأمريكي كولن باول وكوفي عنان لمعسكرات اللاجئين، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى تدخل مجلس الأمن في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ وإصداره القرار ١٥٥٦ بشأن دارفور عقب تصويت الكونجرس الأمريكي بالإجماع على اعتبار ما جرى في دارفور إبادة جماعية تستوجب التدخل بإجراءات حاسمة للحيلولة دون تكرار ما حدث في رواندا من مذابح عام ١٩٩٤.

وبصدور قرار مجلس الأمن الذي لوح في أحد بنوده بفرض عقوبات على السودان، إن لم تلتزم بتحسين الوضعين الإنساني والأمني، بدأت أزمة دارفور في الدخول في طور جديد حيث جرى تدويلها بالكامل ومن ثم أصبحت الحكومة السودانية خاضعة لضغوط دولية هائلة، وأصبحت وحدة السودان وبقائه متماسكا معرضة للخطر من جراء هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة.

ويسعى هذا الإيجاز إلى عرض الملامح الرئيسية لأهم محاور تطور هذه الأزمة من خلال ما يلي من نقاط:

* تم الانتهاء من هذه الدراسة في سبتمبر ٢٠٠٤ .

** باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام.

أولاً: الأوضاع الإثنية والإدارية في الإقليم:

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطوط الطول ٢٢ و ٢٧ شرقاً، وخطوط العرض ١٠ و ١٦ شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية حوالي ٥٤٩ ألف كيلو متر مربع، ويشترك الإقليم في الحدود السياسية مع كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى بطول هائل مقداره ٢٤٥٠ كيلو متر مربع، تشارك فيه ليبيا بنسبة ١٢%، تشاد ٥٣%، وأفريقيا الوسطى ٣٥%، ويقدر العدد الإجمالي للسكان بنحو ٦ مليون نسمة.

في هذا الإطار يذكر أن إقليم دارفور يبعد عن ميناء بورتسودان في أقصى شرق السودان بأكثر من ألفي كيلو متر، وعن الخرطوم العاصمة بحوالي ١٦٠٠ كيلو متر، وعلى الرغم من أن خطوط السكك الحديدية قد أدخلت إلى السودان في ١٨٩٨ مع عودة الحكم الثنائي المصري البريطاني إلا أنها لم تصل إلى دارفور إلا في عام ١٩٦٠ حين تم مدها إلى مدينة نيالا (جنوب دارفور). كما لا توجد أي شبكة طرق معبدة تربط إقليم دارفور بمناطق السودان الأخرى، وشبكة الطرق المقترحة والتي شرع في تنفيذها نظام الإنقاذ مازالت تعاني من نقص التمويل، وحتى طريق الإنقاذ الغربي (الخرطوم، الأبيض، النهود، أم كداده، الفاشر، نيالا، الجنينة) والذي عد مشروعاً قومياً استراتيجياً وكان من المقترح أن يربط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتصدير بتكلفة تصل إلى ٢٤٥ مليون دولار^(١) تعرض لإحدى عمليات الفساد التي عطلت إتمامه. وهكذا بقيت دارفور كواحدة من أقل أجزاء السودان اندماجاً وأكثرها استعصاءً على الحكم بسبب بعدها عن المركز وضعف الروابط التي تصلها به من مواصلات جيدة أو شبكة اتصالات فاعلة.

وتعد دارفور موطناً لخليط معقد تظل القبيلة فيه عنصراً أساسياً من عناصر الهوية، حيث توجد هناك ٣٦ قبيلة أساسية على الأقل، يزداد عددها مع ازدياد البطون والفروع، وهذا الخليط يتكون من مجموعتين عرقيتين أساسيتين: إحداهما ذات أصول سامية عربية، والأخرى ذات أصول حامية أفريقية، وهي التي تعرف محلياً باسم (الزرقة أو السود)^(٢).

ومع أن المنطقة تسمى دارفور، مما يعني أنها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، إلا أن الإقليم ينقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار" وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المحددة، إذ نرى فيها تجسداً لمكانتها الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي، ولذلك وعلى الرغم من التقسيم

الرسمى للإقليم إلى ولايات ومحافظات ومجالس .. إلخ، فإن التقسيمات التقليدية إلى "دار" تظل هي الأكثر أهمية في إطار الجماعات السلالية (الإثنية).

وتنقسم المنطقة تقليدياً إلى ثلاث ديار رئيسية، ففي الشمال دار زغاوة وفي الوسط دار الفور وفي الجنوب دار الرزيقات، كما أن للمجموعات الصغيرة الأخرى ديارها أيضاً^(٣).

وبالرغم من هذا التنوع إلا أن قروناً من التعايش والمصاهرة قد خفضت من تمايزات الهوية مختصرة إياها في الشعور بالانتماء الثقافي للعالم العربي أو عدمه، أما من حيث العنصر فإن أفراد المجموعتين العربية وغير العربية يلتقيان في اللون الأسود للبشرة^(٤)، مع ملاحظة أن أساليب كسب العيش في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعات السلالية أو الإثنية، وباستثناء الزغاوة الذين تخصصوا في رعى الجمال تعتمد المجموعات الأفريقية المحلية على الزراعة، بينما تعيش المجموعات العربية الأصل على رعى الجمال في شمال دارفور ويعرفون باسم "الأباله"، ورعى الأبقار في جنوبها، حيث حزام السافانا الأخضر ويعرفون باسم "البقارة". وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهل دارفور ينقسمون من حيث الانتماء العرقي أو الإثني إلى قسمين كبيرين كالتالي:

القسم الأول، ويضم القبائل الأفريقية وأهمها الفور والزغاوة والمساليت والبرتي والتاما والقمر والفلاته، والقسم الثاني، ويضم القبائل العربية وأهمها: التعايشة والهبنية وبني هلبة والزريقات والمسيرية والمعاليا. وأهمية الإشارة إلى هذا التقسيم تنبع من انعكاسها بشكل مباشر على طبيعة الصراع وآلياته، وأيضاً آفاق تطوره. فالحركات المقاتلة تنتمي قياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبيلتي الفور والزغاوة وأجزاء من قبيلة المساليت بينما تنتمي معظم ميلشيات' الجنجاويد' التي إرتبط إسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية. أما على المستوى الإداري فقد تم تقسيم إقليم دارفور منذ فبراير ١٩٩١ إلى ثلاث ولايات: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنيه، وهذه الولايات تنقسم بدورها إلى عدة محافظات، وكل محافظة إلى مجالس حضرية ومجالس ريفية. وقد تعرض هيكل التوزيع الداخلي للولايات إلى بعض التعديلات فيما بعد نتيجة للضغوط السياسية المتواصلة التي تقف خلفها قيادات قبلية وعشائرية تدعو إلى زيادة عدد المحليات، ففي عام ١٩٩٣ كانت ولاية شمال دارفور تضم ٤ محافظات مقسمة إلى ٢٤ محلية جرت زيادتها إلى ٣٠ محلية في عام ١٩٩٧ نتيجة لإعادة التوزيع وفقاً

لمعيار السكان (٣٠ ألف لكل محلية)، وهو الأمر الذى أدى أيضاً إلى زيادة المحليات فى ولاية جنوب دارفور من ٣٨ محلية إلى ٥٠ محلية، وفى جنوب دارفور من ٢٨ إلى ٣٠ محلية^(٥). ومع حدوث نوع من التطابق بين القبائل والوحدات الإدارية المحلية، أدى ذلك إلى إذكاء الخلافات حول الحدود والوصول للموارد، وقد كان لهذا الأمر انعكاساته السلبية على خلق توترات أكبر فى الإقليم، وعلى إحداث نوع من التحول فى طبيعة الصراع فى دارفور عن طريق تطابق خطوط الانقسامات الإثنية والجغرافية بشكل متزايد. وخلال العقود الثلاثة الماضية وقعت عدة نزاعات تقليدية حول الموارد بين المجموعات العربية وغير العربية أو داخل المجموعة الواحدة بلغت ٣ نزاعات فى الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٨) و ٥ نزاعات فى الفترة من (١٩٧٦ - ١٩٨٠) و ٢١ نزاعاً فى الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٨)، إلا أن أكبر هذه الصراعات وأهمها كان صراع الفور - العرب (١٩٨٧ - ١٩٨٩)، وصراع المساليت - العرب (١٩٩٦ - ١٩٩٨) حيث أصبحت الإثنية عنصراً هاماً فى التعبئة للصراعات وذلك على خلفية ازدياد التصحر والتدهور البيئى وانتشار السلاح فى الإقليم نتيجة الحرب الليبية التشادية، والحروب الأهلية فى تشاد نفسها، وكذلك نتيجة لضعف الحكومة المركزية ومناوراتها المرتكزة على النسيج الاجتماعى فى عهدى الديمقراطية الثالثة والإنقاذ، والنتيجة بشكل أساسى عن إفرازات الحرب الأهلية فى جنوب السودان ومحاولة الحكومات السودانية احتواء التهديد الذى فرضته الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر محاولاتها المتكررة لمد نطاق الحرب إلى دارفور لتطويق حكومة الخرطوم وتشتيت جهدها العسكرى، فقامت حكومة الصادق المهدي فى منتصف الثمانينات بتسليح قبيلة الرزيقات فى جنوب دارفور، كما اضطرت نظام الإنقاذ الحالى إلى مواجهة التمرد الذى قاده داوود يحيى بولاد عام ١٩٩١ بعد أن أعلن انضمامه للحركة الشعبية وأمدته هذه الأخيرة بالعتاد وخمسة آلاف من المقاتلين، إلا أن هذا التمرد فشل فى تحقيق أهدافه وقضى عليه بالكامل بعد أن فشل فى اجتذاب التعاطف من المدنيين. ويبدو أن قادة المجموعات العربية وغير العربية فى دارفور على حد سواء قد وجدوا فى استراتيجية الحرب بالوكالة التى تنتهجها حكومة الخرطوم قوة كامنة فى إحراز مآرب سياسية واجتماعية واقتصادية وشخصية^(٦). ولعل هذا ما يفسر التصعيد الهائل للقتال وما نتج عنه من أزمة إنسانية والتى نتجت عن استغلال الميليشيات والمجموعات القبلية لظروف الحرب فى تحقيق أهدافها الذاتية.

ثانياً: بدء أحداث التمرد

رغم أن أحداث دارفور بدأت تأخذ طابعاً سياسياً منذ أغسطس عام ٢٠٠٢ مع صدور أول إعلان عن تنظيم "جبهة تحرير دارفور"، إلا أن ارهاصات الإولى بدأت منذ عام ٢٠٠٠ فى شكل صدامات قبلية عادية، وطبقاً للتوضيحات التى قدمها عثمان يوسف كبر والى شمال دارفور^(٧)، فإن البداية الفعلية لأحداث دارفور ظهرت فى عام ٢٠٠٠ من خلال حادث مقتل أحد القيادات القبلية العربية فى منطقة بإطراف جبل مرة، وقام أهل هذا الزعيم برد فعل قوى وأحرقوا القرية، الأمر الذى دفع عددا من الأفراد إلى التدريب على السلاح والدخول إلى جبل مره، وبعد ذلك وقعت مشكلة أخرى فى شمال دارفور بين الرعاة العرب من قبيلة "أولاد زيد" والمزارعين من قبيلة الزغاوة "بدار قلا"، وسقط عدد من القتلى على الجانبين، ورغم عقد صلح قبلى بين الفريقين، إلا أن ذلك أدى إلى خروج مجموعة من عناصر قبيلة الزغاوة التى سقط منها عدد أكبر من القتلى للتدريب على السلاح بعد أن تسللوا إلى جبل مره وهناك إنتقت المجموعتان ليصل عددهم إلى حوالى ٤٠ فرداً، وتكونت النواة الأولى التى بدأت المشكلة، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تقود حملات عنيفة ضد عصابات النهب المسلح التى نشأت نتيجة انتشار السلاح وعدم توافر فرص العمل وضعف التعليم، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية القائمة على الأخذ بالثأر واسترداد الكرامة فى أى حادث أو اشتباك، ونتيجة لتدخل ظاهرتى النهب المسلح، مع الحساسيات القبلية، بدأت الأوضاع فى التطور، وبدأ ظهور حركة التمرد مع المجموعات التى التحقت بجبل مره وظلت تتدرب على حمل السلاح ومارست بعض الاعتداءات على بعض المناطق وقطعت الطرق بين بعض المدن، وبدأ التحول مع استهداف منطقة "قولو" بجبل مرة ثم انطلقت الاعتداءات بعد ذلك على "روكنرو" ثم "نيرنتى".

ويمكن القول أن جيش تحرير السودان إستمد مجنديه الأوائل من ميلشيات الفور للدفاع عن النفس والتى ظهرت خلال صراع (١٩٨٧-١٩٨٩)، وقد تزامن ظهور مجموعة كبيرة مكونة بدرجة كبيرة من محاربى الفور والمساليت فى ٢٠٠١ فى جنوب وغرب دارفور، مع قرار عناصر الزغاوة الاصغر سناً بالتمرد على الحكومة، حيث كان متمرديو الزغاوة ساخطين على عجز الحكومة إنفاذ شروط إتفاقية السلام القبلية التى تطالب الرعاة ذوى الأصول العربية بدفع دية عن مقتل عشرات الأشخاص من الزغاوة فى صراعهم مع "أولاد زيد".

وهكذا يمكن ملاحظة أن الصراع بدأ بتكوين المجموعات المسلحة تحت ستار الحماية والدفاع ضد القبائل الأخرى، ثم جرى تحويل اتجاه هذه المجموعات بعد ذلك إلى العمل تحت أهداف وشعارات سياسية، بعد أن بدأت في استهداف رموز ومؤسسات الدولة. حيث ظهرت أول المنشورات التي تحمل اسم "جبهة تحرير دارفور" في أغسطس ٢٠٠٢، ثم تحول الاسم بعد ذلك بشهر واحد إلى "جيش تحرير السودان - قطاع دارفور".

حتى ذلك الوقت كان ينظر إلى هذه الأحداث باعتبارها مشكلة أمنية يمكن حلها أو احتواءها بالطرق التقليدية المحلية، وقد نجحت هذه المساعي بالفعل في نوفمبر ٢٠٠٢ بخروج عناصر قبيلة الزغاوة من جبل مره وعودة المسلحين من أبناء قبيلة الفور إلى قراهم، إلا أنهم عادوا من جديد في ديسمبر ٢٠٠٢ مع ازدياد وتيرة عمليات الاختطاف والاعتداء على رموز ومؤسسات الدولة، كما قام المسلحون المعتصمون بالجبل بأسر واحتجاز عدد من القيادات السياسية والتشريعية المحلية لولاية شمال دارفور التي كانت قد صعدت إلى الجبل للتفاوض معهم والوصول إلى حلول سلمية لمطالبهم.

وبعد أن بدأت ظاهرة التهديد الأمني في الاستفحال، أصدر رئيس الجمهورية في ٢٠٠٢/٥/١١ قراراً بتكوين آلية بسط الأمن وهيبة الدولة من أبناء دارفور، وترأس هذه الآلية الفريق إبراهيم سليمان والي شمال دارفور في ذلك الوقت، ومنحت هذه الآلية صلاحيات رئيس الجمهورية، وبلغت جملة المحاولات التي بذلتها هذه الآلية لإيجاد حل سلمى ١٤ محاولة وأرسلت أربع وفود إلى المتمردين فضلاً عن قيادات القبائل. وبالرغم من ذلك استمرت الهجمات التي تطورت إلى الهجوم على المدن مثل كرنوى، وإمبرو، والطينة، وكنتم، ومليط، ونتيجة لبعض الانتصارات التي حققها المتمردون بدأت تظهر الطموحات السياسية ومن ثم بدأ يحدث نوع من التحول في المسار بعد أن بدأت بعض القوى السياسية من داخل دارفور وخارجه في امتطاء هذه الأحداث، لتحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بقضايا دارفور، حيث تنهم الحكومة السودانية حزب المؤتمر الشعبى الإسلامى الذى يقوده الدكتور الترابى بمناصرة وممالة حركة العدالة والمساواة، بل وأن الترابى هو الذى أشار لهذه المجموعة من أنصاره بإنشاء هذه الحركة، وعلى الناحية الأخرى تنهم الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها على صلة وثيقة بحركة تحرير السودان، وأنها أمدتها بالأسلحة والدعم، فضلاً عن أن هذه الأخيرة تتبنى خطاب الحركة الشعبية حول التهميش وتحاول تقديمه كبرنامج

سياسى لها، وتحذو حذو الحركة الشعبية، حتى فى الاسم والهيكل التنظيمى، بالمزاوجة فى المسمى بين الحركة والجيش "حركة وجيش تحرير السودان".

وفى محاولة أخيرة لتجنب وقوع الصدام أو بدء عمليات عسكرية واسعة انعقد بمدينة الفاشر الملتقى التشاورى حول المسألة الأمنية فى دارفور فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٣، وشارك فى اللقاء أكثر من ٥٠٠ من قيادات دارفور وكبار المسؤولين فى الحكومة الاتحادية كان من بينهم على حسن تاج الدين مستشار الرئيس للشئون الأفريقية، والطبيب محمد خير مستشار الرئيس للشئون الأمنية وكذلك وزراء الحكم الاتحادى والداخلية والقيادات الحزبية، وتقرر تشكيل عدة لجان من قيادات وزعماء قبائل الفور والزغاوة والعرب وكافة القبائل فى مناطق التوتر لإجراء حوار مع المسلحين الذين أعلنوا الحرب على الدولة. وكان المتمردون قد أنشأوا لهم ستة مراكز تدريب لميليشياتهم التى بلغ عدد أفرادها آنذاك حوالى ٣٠٠ شخص كما رفعوا علماً خاصاً بهم فى مقر محافظة جبل مره^(٨)، بعد أن استولوا عليها وعينوا محافظاً جديداً لها. كان الملتقى التشاورى بالفاشر قد رفض إدانة قبيلة أو قبائل بعينها أو تفسير الأزمة على أساس عرقى، وأبقى المسؤولية عن هذه الأفعال على الجماعات المسلحة والأفراد، ومع ذلك حمل قيادات القبائل مسئولية محاولة التفاهم مع عناصرهم وأبنائهم وإنهاء الأزمة سلباً. غير أن محاولات هذه اللجان فشلت، بسبب اتساع الفجوة الجيلية بين الزعامات التقليدية وبين القيادات الشابة للتمرد، الذين كانوا ينظرون إلى هذه القيادات بقدر من عدم الثقة ويعتبرون أن حكومة الخرطوم تستخدمهم وتستغلهم لتأكيد سيطرتها وهيمنتها.

وقد فشلت محاولات الوساطة التى بذلتها لجان مؤتمر الفاشر، بعد أن تم رفض المطالب التى قدمها المتمردون إلى اللجان التى فاوضتهم باعتبارها مطالب تعجيزية وغير جادة ولا علاقة لها بمصالح منطقة دارفور، حيث طلب المتمردون تخصيص ٨٠% من عائدات البترول السودانى لدارفور، وواصلوا مع ذلك اعتداءاتهم فى مناطق كرنوى ومدينة الطينة الاستراتيجية التى تقع على الحدود مع تشاد وقتلوا ٥٦ جندياً حكومياً وبدأ نطاق المواجهات فى الاتساع حيث وقعت اشتباكات بين العرب والمساليت فى الجنيه، كما أعلنت ولاية شمال دارفور فرض حظر التجول ليلاً فى كافة مناطقها، واتساقاً مع القرار الحكومى الذى تم إتخاذه بالحسم العسكرى لمحاصرة التمرد قبل أن يستفحل بعد أن فشلت كل محاولات التسوية، جرى نقل بعض القوات عبر جسر جوى وإعلان منطقة الحدود التشادية منطقة عمليات عسكرية بعد

أن تم التمهيد لذلك بالتنسيق السياسى مع الرئيس التشادى إدريس ديبي الذى قام بزيارة إلى الفاشر فى ٢٠٠٣/٤/١٢ وأعلن تعاون نجامينا مع الخرطوم للقضاء على "الفئة الخارجة"^(٩).

ثالثاً: الهجوم على مدينة الفاشر:

جاء الهجوم الذى شنه المتمرّدون فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٣ على مدينة الفاشر، أكبر مدن دارفور، ليشكل حداً فاصلاً ويعلن بدء مرحلة جديدة فى أزمة دارفور نتيجة لطابع المباغته والجرأة التى اتسم بها، وما نجم عنه من إلحاق خسائر فادحة بالجيش السودانى، حيث تم تدمير ست طائرات على أرض المطار وموقعاً للدفاع الجوى وكذلك مخازن الأسلحة والذخائر ومستودعات الوقود، وأدت المواجهات إلى مقتل ٧١ فرداً من الجيش السودانى بالإضافة إلى أسر قائد القوات الجوية بالمنطقة الغربية برتبة لواء بالإضافة إلى ٣٢ فرداً آخرين^(١٠).

استهدف الهجوم الذى اتسم بالسرعة والدقة فى التنفيذ شل قدرة القوات الحكومية التى كانت قد عززت وجودها فى المدينة والقضاء على تفوقها الجوى، كما ترتب على الهجوم نتيجة أخرى فى غاية الأهمية هى رفع الروح المعنوية للمتمردين وإكسابهم ثقة فى النفس، انعكس فى عملياتهم اللاحقة فى الهجوم على مدينة مليط الحدودية فى غرب دارفور فى ١٢ مايو ٢٠٠٣ وعلى ضواحي مدينة كتم فى ٢٩ مايو ثم مدينة الطينة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٣ ومواقع أخرى والإعلان عن تكبيد القوات الحكومية مئات القتلى والأسرى فى العمليتين، كما أن الضجة الإعلامية الهائلة التى أثارها عملية احتلال مدينة الفاشر عدة ساعات ثم الجلاء عنها أكسبت التمرد ثقلًا سياسيًا وأدت إلى انتقاله إلى مرحلة جديدة فى قدرته على التعبئة وحشد المزيد من المقاتلين فى الوقت الذى ألحق فيه الضرر بهيبة الحكومة السودانية وأظهرها بمظهر العاجز وشكك فى قدرتها على احتواء التمرد عسكرياً.

كان من نتائج عملية الفاشر، إصدار الفريق البشير لمجموعة من القرارات أعفى فيها كل من والى شمال دارفور ووالى غرب دارفور من منصبيهما وكذلك القيادات العسكرية والأمنية فى الولاياتين، واستهل والى الجديد لشمال دارفور عثمان يوسف كبر، عمله بالإعلان عن عفو عام لمن يلقى السلاح من المتمردين إلا أن ذلك لم يلق استجابة تذكر، وتواصلت الأحداث على هذا النحو بين الكر والفر، كما فشلت المبادرة السلمية التى قام بها كل من وزير التعليم الاتحادى د. أحمد بابكر نهار، ووالى ولاية نهر النيل أحمد عبد الله مسار باعتبارهما من أبناء دارفور، وقد نظر إلى هذه المبادرة باعتبارها مبادرة شخصية منهما، رغم حصولهما على

موافقة رئيس الجمهورية عليها، وقد جاء فشلها بعد فترة احتجاز طويلة لصاحبي المبادرة من جانب المتمردين، وبالنظر إلى عدم تعليق الحكومة لأية آمال إيجابية على هذه المبادرة، فقد بدا للعديد من المراقبين أن الحكومة السودانية كانت تحاول من خلال تعاملها الإعلامي مع هذه المبادرة والمبادرات الأخرى، مثل مبادرة أبناء الزغاوة ومبادرة "منبر الوفاق السوداني"، أن تخلق الانطباع بأن هناك شيئاً يتم القيام به لحل الأزمة سلمياً، بينما كانت هي ماضية في سياستها الفعلية على الأرض والتي تركز على حسم الجوانب الأمنية.

رابعاً: الحركات المسلحة والتنظيمات في دارفور:

بقدر من الإيجاز يمكن القول أن هناك ثلاث تنظيمات^(١١) ارتبطت بشكل أو بآخر باحداث دارفور وهذه التنظيمات غير معروف حتي الآن بالدقة- حسب ما هو متاح من معلومات- ما هي العلاقة التي تربط بينها أو ما هي درجة التنسيق ومن يقوم به بالتحديد وذلك لعدم وجود مصادر مستقلة يمكنها أن تتفي أو تؤكد المعلومات المتداولة.

إلا أن التنظيم الأكثر نشاطاً والذي تنسب له معظم العمليات العسكرية هو 'جهة تحرير السودان' وجناحها العسكري 'جيش تحرير السودان' هذه الجبهة بدأت في أول بيان لها باسم 'جبهة تحرير دارفور' ثم عادت في بيانها الثاني لتعدل من اسمها دون أن تذكر أو توضح الأسباب التي دعتهإلى ذلك وإن كان من الواضح أنها أرادت أسما يبعدها عن شبهة النوايا الانفصالية ويجعل مطالبها أكثر مقبولة لدي الرأي العام في الداخل ولدي الجهات الخارجية التي تعول علي الحصول علي الدعم منها. يترأس الجبهة عبد الواحد محمد نور الذي ينتمي إلي قبيلة الفور بينما يحتل 'منى أركو مناوي' موقع أمينها العام وهو من قبيلة الزغاوة ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطاً سابقين في الجيشين السوداني والتشادي. وقد تحدثت البيانات السياسية لحركة تحرير السودان عن التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة وانعدام الخدمات الأساسية فيه كما تنتقد هيمنة ما تسميه بالوسط النيلي علي أقدار السودان وتنادي بحكم ذاتي موسع وإعادة بناء السودان علي أسس جديدة وتقول أن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوي اللجوء إلي المقاومة المسلحة. والملاحظة الأساسية هنا هي أن حركة تحرير السودان تتشابه إلي حد كبير مع 'الحركة الشعبية لتحرير السودان' التي يقودها جون قرنق سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار

بين جناح سياسي وآخر عسكري أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسرا لتحقيق أهدافها.

التنظيم الثاني الناشط الآن في دارفور هو 'حركة العدالة والمساواة' التي يقودها 'خليل إبراهيم' الذي يتحرك في أوروبا بين ألمانيا وفرنسا وهو يعمل طبيا وينتمي إلى قبيلة الزغاوة وكان عضوا قياديا في السابق في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان وعمل وزيرا ولائيا للصحة في دارفور لفترة طويلة في عهد الإنقاذ حيث كان قياديا وسيطا في تنظيم الجبهة القومية الإسلامية إلا أنه وبعد العديد من التطورات أعلن في مارس ٢٠٠٣ عن تأسيس حركة 'العدالة والمساواة' التي أصدر بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية وقد إنخفضت في هذا البيان نبرة الخطاب الديني لصالح تزايد مساحات الخطاب الإثني والقبلي لكي يتلاءم مع الجغرافيا الثقافية لمنطقة غرب السودان. وتدعو 'حركة العدالة والمساواة' إلى بناء السودان جديد مدني وديمقراطي كما تتحدث عن تحالف المهمشين ضد سلطة المركز وإتاحة دور أساسي للمهمشين في عملية إعادة الصياغة هذه.

وتشير بعض التقارير الصحافية إلى أن خليل إبراهيم كان أحد المشاركين الأساسيين في إعداد 'الكتاب الأسود' الذي حوي حصرا دقيقا لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال لكي يثبت مقولة هيمنة وسط وشمال السودان على السلطة واستثنائه بها. وأشار هو بعد إعلان حركته أنه هو المؤلف الفعلي للكتاب.

التنظيم الثالث المشارك في أحداث دارفور هو 'حزب التحالف الفيدرالي الديمقراطي' الذي يتزعمه أحمد إبراهيم دريج وهو سياسي سوداني من غرب السودان ينتمي إلى قبيلة الفور وقد لعب دريج أدوارا بارزة في السياسة السودانية منذ النصف الثاني للستينيات إلا أن حزبه بقي جهويا على الدوام يحمل مطالب دارفور، ويبدو أن أحمد إبراهيم دريج الذي يقيم الآن في لندن قد لحق به التعب والملل من الحياة السياسية في السودان فأصبح 'شريف حرير' الذي ينحدر من قبيلة الزغاوة نائبه في الحزب هو الشخصية الأكثر نشاطا وأصدر بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية الجارية إلى حزبه ثم عاد وذكر أن العمليات العسكرية تعبر عن تحالف عريض من أبناء دارفور. وقد لعب شريف حرير أدوارا متزايدة فيما بعد وتكرر ظهوره في نيروبي وأسمرة ونجامينا، وشارك في المفاوضات التي جرت في نجامينا لتقديم المشورة السياسية، ويجري تعريفه في بعض الأحيان باعتباره قياديا في حركة تحرير السودان

وممثلا لها في أوروبا، وقد لعب أيضا أدوارا هامة في ربط الحركة بالتجمع المعارض وبالحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق، كما ذكرت بعض التقارير عن وجود علاقات له مع إسرائيل عبر الوساطة الإريترية.

وهكذا فإن من الواضح أن ما يحدث في دارفور تقوم به مجموعات متعددة بعضها ذا طابع قبلي تنتهي أجندته في حدود جغرافية دارفور والبعض الآخر تتمدد حتي تصل إلي الخرطوم وكل السودان. ومن الواضح أيضا أن المجموعات القائدة للعمليات العسكرية مازالت في مرحلة تذويب الخلافات العسكرية والسياسية وإن كانت تلتقي مع بعضها البعض وأيضا مع الحركة الشعبية التي يقودها قرنق في مسعى مشترك هو محاولة إنشاء حزام أو طوق دائري يعتمد علي جميع الأطراف للقضاء علي مركزية الوسط السوداني. علي الرغم من أن حركتي ' تحرير السودان' و'العدالة والمساواة' قد قامتا ببعض المعالجات التوضيحية أو التصحيحية لنفي صفة القبلية أو الإثنية عنهما لأنهما يدركان أنهما لا يمكن النظر إليهما خارج سياق الصراع القبلي في دارفور، إلا أن هذه المعالجات ظلت غير مقنعة، خاصة وأن القاعدة الاجتماعية للتمرد بين القبائل الأفريقية نفسها بدأت في الانحسار بعد تزايد المعاناة والمأساة الإنسانية، وظلت أجزاء من قبيلتي الفور والزغاوة يمثلان العصب الأساسي للحركتين.

خامساً: أزمة خطاب التمرد في دارفور:

يعاني الخطاب المعارض بدارفور من أزمة عدم قدرته علي تحديد أجندته بشكل واضح ودقيق، ويمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات متعارضة أوردتها دراسة هامة للصحافي السوداني ضياء الدين بلال يمكن أن نوجزها فيما يلي:-

الاتجاه الأول: أن الصراع هو علي مكونات الطبيعة من مزارع ومراع وظروف بيئية فرضت ندرة في الموارد ترتب عليها صراع مصالح.

الاتجاه الثاني: يقسم دارفور علي أساس إثني ما بين القبائل الأفريقية والعربية ويصور الصراع بأنه ضد الوجود العربي بدارفور ويعتبر المركز كامتداد لذلك الوجود وكداعم له ضد المجموعات الأفريقية لذا يجب مناهضته.

والاتجاه الثالث: يصور الصراع علي أساس جغرافي باعتبار أن دارفور جزء من قطاع واسع يضم الجنوب والشرق وأقصى الشمال يتم تهيمشه من قبل المركز النيلي المحدد بمثلث (الخرطوم، وكوستي، وسترار) وهو مركز متصور كمسيطر علي السلطة والثروة.

وهذه الاتجاهات المختلفة تعكس في الوقت نفسه أبعاد أزمة الهوية فهناك التباس في تحديد الذات ومن ثم في تحديد 'العدو' هل هو عدو إثني محدد أم عدو ثقافي أم عدو جغرافي فكل خيار من هذه الخيارات يفترض لغة وخطابا مغايرا للخيارات الأخرى.

وقد كانت الحركة الشعبية هي أول من قدم الأفكار الخاصة بالتهميش، وذلك في إطلاقتها الأولى عام ١٩٨٣ من خلال المنفيستو اليساري الشهير لها آنذاك، كما اشتهر ذلك الاسم على المناطق الثلاث التي ألحقت بمفاوضات الجنوب وسميت بالمناطق المهمشة، وبعد ذلك أصبحت حركة تحرير السودان تتبنى هذه الدعوى، فضلا عن قيام تحالف المهمشين في مؤتمر 'الأغلبية المهمشة' الذي انعقد في ألمانيا في أبريل ٢٠٠٣. وفي مواجهة هذا الخطاب يدين البعض جرس الإنذار بأن هذه الدعوة التي تتجاهل الظروف الاقتصادية بالغة الصعوبة في السودان كله سوف تؤدي إلى تفكيك السودان إذ أنها تعني - كما يذكر المفكر السوداني أبو القاسم حاج حمد - القضاء على 'مركزية الوسط السوداني' المستقطب لتفاعلات الهوية السودانية والجاذب لمقوماتها الشرقية (امتدادات الشرق الأفريقي في شكل الثقافة البجاوية في الشرق) ومقوماتها السودانية الغربية (الممتدة من ثغر النيل الأبيض حتى السنغال) ومقوماتها الشمالية (الثقافات والحضارات المتوسطية عبر مصر) ومقوماتها الاستوائية (التي تشمل عناصر الجنوب القبلية).

ويرى 'حاج حمد' أن أطراف السودان تتفاعل مع بعضها البعض عبر التقاءها في الوسط وأن عزل الوسط إنما يعني عزل بؤرة التفاعل بين ثقافات السودان المختلفة التي لا يوجد ما يربط بينها سوى الوسط الذي تلتقي وتتفاعل فيه ومن خلاله.

سادساً: إتفاق أبشي

ترتبط تشاد بشكل شبه عضوي بأزمة دارفور، حيث أن قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها عدد كبير من المتمردين، تتواجد على الحدود بين السودان وتشاد، بل أن الرئيس التشادي إدريس ديبي، ينتمي إلى نفس القبيلة من خلال الفرع التشادي، الأمر الذي جعل نظام "ديبي" يعاني الكثير من الحرج، إذ وجد نفسه في موقف بالغ الدقة والحساسية، إذ أنه لا يستطيع تجاهل الحكومة السودانية التي طالبتة بعدم دعم التمرد والمساعدة على احتوائه، حيث كانت الخرطوم قد ساعدته من قبل على الوصول إلى الحكم، وفي الوقت نفسه، فإن قواته العسكرية وزعماء قبيلته يطالبونه بالتدخل لدعم أبناء عمومته على الجانب الآخر لرد الجميل لهم، إذ أن الزغاوة

فى دارفور هم الذين احتضنوا إدريس ديبي وحركته حين كان ناشطاً فى المعارضة المسلحة ضد نظام حسين هبرى، وقد حاول ديبي الخروج من هذا المأزق من خلال القيام بجهود الوساطة. مستخدماً صلاته الشخصية مع زعماء الزغاوة المنضوين تحت لواء حركة تحرير السودان، وقد نجح الرئيس ديبي فى عقد اجتماعات مشتركة بين حكومة الخرطوم والمجموعة المتمردة فى مدينة أبشى الحدودية، وتوصل هذا الاجتماع إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٣. وقد قاد الوفد الحكومى فى هذه المفاوضات اللواء الطيب محمد خير مستشار رئيس الجمهورية للشئون الأمنية، الأمر الذى أوضح الاهتمام الكبير الذى أولته الحكومة لهذه المفاوضات، وهو ما يعود إلى أن مفاوضات نيفاشا كانت تشهد تقدماً فى مجال الاتفاق على الترتيبات الأمنية ولم تكن الخرطوم راغبة فى أن تعوقها أزمة دارفور عن التقدم فى مفاوضات سلام الجنوب، فى الوقت الذى كانت فيه حركة تحرير السودان تعاني من تدفق اللاجئين عبر الحدود إلى تشاد نتيجة للضغط العسكرى الحكومى وهجمات الجنجاويد، ومع افتقار المتمردين للموارد اللازمة لمواجهة الكارثة، تولد لديهم الحافز للبحث عن وقف لإطلاق النار، وهكذا تم التوقيع على الاتفاقية التى اعترفت فيها الحكومة السودانية لأول مرة بأن هناك مطالب سياسية لحركة التمرد بعد أن كانت تتعامل معها من قبل بوصفها عصابات خارجة على القانون.

وقد نصت الاتفاقية فى ديباجتها على أنها نتجت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان فى الحوار لوضع أسس للحل السلمى ومخاطبة جذور المشكلة، والاعتراف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسى والولاى، ويذكر أن هذه المجموعات المسلحة تتكون من خمسة فصائل رئيسية تقطن المناطق التالية:-

- | | |
|-------------------|-----------------|
| ١-منطقة دار زغاوة | ٢-منطقة جبل سى |
| ٣-منطقة جبل ميدوب | ٤-منطقة جبل مره |
| ٥-منطقة مورنى | |

وذلك تحت قيادة القائد الميدانى عبد الله أبكر الذى كان سبق له قيادة الهجوم على مدينة الفاشر.

وقد رفضت حركة العدل والمساواة الاشتراك فى هذه المفاوضات لأنها اعتبرت أن الوسيط التشادى غير محايد ومنحاز إلى الخرطوم، ومن ثم فقد اشتملت الاتفاقية على ثلاثة

أطراف رئيسيين هما الحكومة السودانية، وحملة السلاح بدارفور (جيش تحرير السودان)، بالإضافة إلى الحكومة التشادية التي تقوم برعاية الاتفاقية.

ويمكن إيجاز أهم بنود الاتفاقية في: الاتفاق على وقف العدائيات لمدة ٤٥ يوماً، السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات، إطلاق سراح أسرى الحرب والموقوفين، وتجميع قوات جيش تحرير السودان والانسحاب المتزامن للمجموعات المسلحة، مع إقامة لجنة ثلاثية (الخرطوم، تشاد، وجيش تحرير السودان) لمراقبة التنفيذ.

وقد تعاطت الاتفاقية مع مطلب وحيد بين مطالب حركة التمرد السياسي، حيث جاء في المادة الخامسة ما مفاده ضرورة التزام الطرفين "بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل في المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وكانت الترتيبات الأمنية التي تقول بتجميع قوات جيش تحرير السودان وتجريد المتمردين من السلاح تنص على أن ذلك مقابل انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية ولم تلزم الاتفاقية الحكومة بتجريد الميلشيات التابعة لها من السلاح.

وقد اجتمع ممثلو الحكومة مع وفد من جيش تحرير السودان في أبشي مرة أخرى في الفترة من ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٤ نوفمبر ٢٠٠٣، بحضور الوسيط التشادي، إلا أن الطرفين تبادلا الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار، وربط المتمردون مشاركتهم بتبني بروتوكولات لحماية المدنيين يتم مراقبتها دولياً لضمان وصول الإمدادات الإغاثة والعاملين عليها إلى المناطق التي يسيطر عليها التمرد، وكذلك تجريد ميلشيات الجناوید من السلاح وحضور مراقبين دوليين للمفاوضات، ولذا ورغبة في تحاشي إعلان فشل المفاوضات تم تمديد فترة وقف إطلاق النار لشهر آخر، وأوضحت هذه الجولة من التفاوض أن الطرفين كان لديهما تفسيرات مختلفة للمادة المتعلقة بتجميع القوات ونزع الأسلحة فالحكومة توقع أن يقوم جيش التحرير بتجميع قواته بمواقع محدودة في غضون خمسة عشر يوماً من توقيع الاتفاقية وأن يقوم بتجريدها من السلاح بنهاية فترة الخمسة وأربعين يوماً التي حددت لوقف إطلاق النار، بينما رفض جيش التحرير ذلك وأصر على أن تستجيب الحكومة أولاً لمطالبه السياسية وأن تجرد الجناوید من سلاحهم^(١٣).

وقد شهدت تلك الفترة -التي كان من المفترض أن اتفاقية أبشي مازالت سارية خلالها- وقوع اشتباكات واسعة بين الحكومة والمتمردين، بعد أن تعرضت القوات الحكومية لكمين في

منطقة "سد أبو قمره" بولاية شمال دارفور أعلنت حركة العدل والمساواة مسئوليتها عنه، وذكرت بياناتها أنها قتلت ٧٠٠ جندي حكومي، وقد ترتب على ذلك قيام القوات الحكومية بقصف جوي كثيف لمناطق التمرد، الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد إضافية من السكان عن قراهم وتعرضهم لظروف إنسانية بالغة الصعوبة.

عقب ذلك تقرر أن تتعقد الجولة الثالثة من المحادثات في نجامينا العاصمة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك حتى يستطيع الرئيس إدريس ديبي الاشتراك فيها بصورة أكثر مباشرة، وكانت هناك آمال كبيرة على هذه الجولة التي كان من المفترض أن تصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتضع الأسس لاتفاق نهائي، وبالنظر لأهمية هذه الجولة كان الرئيس ديبي قد سافر قبلها بيومين إلى الخرطوم للاجتماع مع الرئيس البشير للبحث في السبل اللازمة للتغلب على العقبات المعلقة. وبالرغم من كل ذلك فقد انهارت المفاوضات قبل أن تبدأ. إذ أن "وفد حركة تحرير السودان" طرح مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل، كان من أهمها إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور، مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـ ١٣%، وكذلك الاحتفاظ "بجيش تحرير السودان" خاضعاً "لحركة تحرير السودان"، الأمر الذي دعى الرئيس ديبي إلى أن يطلب من وفد حركة تحرير السودان أن يغادر الأراضي التشادية على الفور، كما أعلن تخليه عن محاولة الوساطة وأعلن أن حركة تحرير السودان هي المسؤولة عن فشل المفاوضات، وأشارت التقارير الصحافية على إغلاق للحدود السودانية التشادية، الأمر الذي يعني انقطاع الإمدادات اللوجستية عن المتمردين.

ومن ناحيتها أعلنت الحكومة السودانية في أول رد فعل لها على إنهيار المفاوضات، إعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور، وإعلان التعبئة العامة فيهما وكذلك استدعاء قوات الدفاع الشعبي، وخطر التجول من العاشرة مساءً إلى السادسة صباحاً في جميع أنحاء هاتين الولايتين، وعقد رئيس الاستخبارات العسكرية السودانية الذي كان يقود الوفد الحكومي الذي ذهب إلى التفاوض في "نجامينا" مؤتمراً صحفياً تفصيلياً اتهم فيه اريتريا وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي وأطراف خارجية، بأنها هي التي تقف وراء "حركة تحرير السودان" وتقدم لها المساعدات بالمال والسلاح والكوادر والتخطيط.

كما بادرت الحكومة السودانية إلى اعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبي في دارفور، واتهمت الحزب بأنه يسعى إلى إحداث فتنة في غرب السودان يحاول من خلالها إسقاط النظام

والتأثير على المفاوضات الجارية في نيفاشا، وتعقيباً على ذلك صرح الدكتور الترابي أن نظام الإنقاذ يمهّد من خلال هذه الاتهامات إلى اعتقاله مرة أخرى وحل حزبه ومنعه من العمل العام.

سابعاً: إطلاق الحملة العسكرية ضد التمرد

عقب فشل الجولة الثالثة للمفاوضات التي كان مقرراً عقدها في نجامينا في النصف الثاني من ديسمبر ٢٠٠٣، والتي أنهاها الرئيس التشادي إدريس ديبي قبل أن تبدأ نتيجة للمطالب التعجيزية لوفد التمرد، بدأت الخرطوم في حملة عسكرية واسعة النطاق أعلنت أن هدفها الأساسي هو سحق متمردي دارفور وتدمير معسكراتهم على طول الحدود مع تشاد، ورغم أن المصادر الحكومية أشارت إلى أن المتمردين تكبدوا خسائر فادحة من خلال هجمات القوات الحكومية على معسكراتهم على طول الحدود، وأن هذه الهجمات عالية المستوى في الإعداد والتنفيذ وتتفادى إصابة المدنيين الأبرياء بأي شكل من الأشكال وتركز فقط على العناصر المتمردة، إلا أن الكثير من التقارير أشارت إلى أن اتساع نطاق العمليات أدى إلى إحراق عدد كبير من القرى ومقتل أعداد كبيرة من المدنيين، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني في الإقليم بشكل مضطرب، وبدأت ظاهرة النزوح في ولايتي شمال وغرب دارفور في التزايد بشكل كبير، كما اضطّر الآلاف من السكان إلى عبور الحدود إلى تشاد هرباً من القتال، واستطاعت الحكومة السودانية استعادة مدينة الطينة الحدودية التي كانت تحت سيطرة المتمردين من قبل بالإضافة إلى مناطق أخرى عديدة كان من بينها منطقتي "أم برو" و"كرنوي" اللتين كانتا تعتبران من أكبر معاقل التمرد.

ويبدو أن الاستخدام الواسع لطائرات الانتينوف والمروحيات في القصف، بالإضافة إلى المساهمة التشادية في الحملة العسكرية للقوات الحكومية السودانية بعدد ٣ مروحيات و ١٧ عربة عسكرية أدى إلى تضيق الخناق على المتمردين وألحق أضراراً فادحة بالمناطق التي كانوا يسيطرون عليها، وزاد الأمر سوءاً أن الحكومة السودانية التي لم تكن قادرة على حشد أعداد كافية من قواتها المسلحة للسيطرة على هذه المساحة الشاسعة، اضطرت إلى اللجوء إلى إعلان النفير العام وطلب التطوع في قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية والتي وصلت أعدادها إلى ٨٠ ألف شخص^(١٤)، فضلاً عن ميلشيات الجنجاويد التي ينتمي معظم أفرادها إلى القبائل العربية والتي شاركت في القتال بفعالية، ورغم أنها كانت تعمل في ظل موافقة عامة

من الحكومة إلا أن هذه الميلشيات ارتكبت تجاوزات هائلة ضد المناطق التي كانت تدعم التمرد وبدا أن هذه الميلشيات كانت تعمل لتنفيذ أهدافها الخاصة على خلفية الصراعات والنزاعات القبلية الممتدة في دارفور والتي زادت حدتها ووتيرتها منذ منتصف الثمانينات. ويرى الكثير من المراقبين أن الحكومة السودانية لجأت إلى الدفاع الشعبى والميلشيات القبلية لأنها لم تكن قادرة على استخدام قواتها المسلحة على نطاق واسع بسبب أن القاعدة الأساسية للقوات الحكومية تنتمى إلى إقليم دارفور (تشير بعض التقارير إلى أن هذه النسبة تصل إلى ٦٠%)، كما أنها لم تكن قادرة على سحب قواتها من شرق السودان الذى مازالت الأوضاع به يسودها التوتر، بسبب السياسات المعادية والتحريضية التي يتبعها نظام أفورقي في إريتريا ضد السودان وتبنيه للعديد من فصائل المعارضة المسلحة ضد الخرطوم. وبالنظر إلى أن المفاوضات التي كانت تدور في نيفاشا آنذاك بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تمر بمرحلة صعبة، فقد حاولت الخرطوم تكثيف جهدها العسكى في دارفور للقضاء على التمرد عسكرياً، أو إضعافه إلى حد كبير ومن ثم تخفيض سقف المطالب لكي تتمكن من التفرغ للمفاوضات، حيث أن انفجار أزمة دارفور بدأ يؤثر سلباً في الموقف الحكومى، وقد استغلت الحكومة السودانية الاهتمام العالمى واسع النطاق بإنجاح مفاوضات نيفاشا في محاولة تمرير هذه الحملة العسكرية دون إدانات دولية كبيرة، ولذا تواصل الجهد العسكى الحكومى لما يقرب من شهرين حتى أعلن الرئيس البشير في ٩ فبراير ٢٠٠٤ أن القوات الحكومية قد سحقت التمرد في ولايات دارفور الثلاث، وسيطرت على كل "مسارح العمليات"، وبسطة نفوذها على القرى والمعسكرات التي كانت خاضعة للتمرد.

ثامناً: المؤتمر القومى للسلام والتعايش

بعد أن تصورت الحكومة أنها قد وجهت ضربات قاصمة للتمرد، حاول الرئيس البشير في بيانه الذى أصدره بهذه المناسبة معالجة آثار العمليات العسكرية ومقاربة الحل السياسى للقضية، فأعلن الخطوات التالية:-

١- العفو العام عن حملة السلاح إذا قاموا بتسليم أسلحتهم خلال شهر من تاريخ البيان.

٢- بدء معالجة أوضاع النازحين وإعادة توطينهم (كان عددهم فى تلك الفترة يقدر بـ ٦٠٠ ألف نازح).

٣- وضع خطة شاملة لمشروعات تنمية وخدمية فى ولايات دارفور الثلاث.

٤- ضبط حيازة السلاح فى جميع أنحاء دارفور حتى يكون فقط بين يدى القوات المسلحة أو تحت إشرافها.

٥- تكوين لجنة قومية لإعادة بناء النسيج الاجتماعى والتعايش السلمى بين القبائل واستنفار الجهد الشعبى فى إعادة التوطين.

٦- عقد مؤتمر قومى جامع للتنمية والسلام والتعايش بدارفور، لا يستثنى منه حتى حملة السلاح، على أن تقوم الدولة برعاية المؤتمر وإنفاذ توصياته.

حتى ذلك الوقت كان بيان الرئيس البشير هو أول محاولة متكاملة من قبل الحكومة لمعالجة مشكلة دارفور التى بدأت باستشراء ظاهرة النهب المسلح ثم تحولت إلى تمرد يحمل مطالب سياسية تحاكى مطالب الحركة الشعبية فى جنوب السودان.

ورغم أن الموقف الحكومى وجد ترحيباً من قطاعات واسعة فى دارفور ومن بعض الدول الغربية والمنظمات الإنسانية العاملة فى الإقليم، إلا أن حركة تحرير السودان، وهى الفصيل الرئيسى الذى يقاتل فى الإقليم، أعلنت رفضها التام لمبادرة البشير، وطالبت الخرطوم بالدخول فى حوار جاد برعاية دولية، وأشارت التصريحات الصحفية المختلفة لقادة الحركة أنها لا تقبل أن تحضر مؤتمراً يعقد فى الخرطوم تحت رعاية الحكومة التى هى أحد أطراف النزاع، وأن أى مفاوضات يجب أن تجرى فى مكان محايد وبرقابة دولية تضمن تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات، وقلل عبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان من أهمية تصريحات الرئيس البشير بالقضاء على التمرد وقال بأن الحركة مازالت تحتفظ بمواقفها بعد أن تمكنت خلال شهرين من المعارك من الاستيلاء على ٣٠٠ آلية عسكرية وقتل أكثر من ٤ آلاف جندي وأن حركته لن تضع السلاح ما لم تصل إلى حل عادل ونهائى^(١٥).

فى هذا السياق، وبعد تحسن الوضع العسكرى لصالح الحكومة السودانية، وشعورها بأنها حققت سيطرة ميدانية متفوقة، اعتذرت الخرطوم عن حضور مؤتمر المانحين فى جنيف الذى كان محدداً له الانعقاد فى ١٤ فبراير ٢٠٠٤ بتنظيم من مركز هنرى دوانت، وهو منظمة تعمل من أجل السلام. كان هدف المؤتمر هو التفاوض حول اتفاق يسمح لوكالات الإغاثة

بتقديم المساعدات فى مناطق الاضطرابات، كما كان من المتوقع أن يشهد أول مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمتمردين، إلا أن عدم حضور الخرطوم أعطى الانطباع بأنها عازمة على حجب أى تدخل فى الأزمة من أطراف خارجية. محاولة حلها من خلال الأطر الداخلية المتمثلة فى المؤتمر القومى الجامع الذى دعى إليه الرئيس البشير. ولذا سارع الرئيس البشير إلى إصدار قرار جمهورى فى ١٨ فبراير ٢٠٠٤ بتكوين لجنة قومية عليا للتحضير للمؤتمر القومى الجامع للتنمية والسلام والتعايش بدارفور، وذلك بهدف رسمى معلى هو تقوية النسيج الاجتماعى والمساهمة فى التنمية واستتفار الجهد الشعبى والرسمى لتحقيق الأمن، وجرى تعيين عز الدين السيد رئيساً للجنة التحضيرية للمؤتمر وعضوية حوالى ٨٠ شخصاً من بينهم ممثلون للقوى السياسية المعارضة وشخصيات وطنية وعدد كبير من قيادات الإدارة الأهلية ورموز دارفور والمجتمع المدنى^(١٦).

ورغم أن وسائل الإعلام السودانية أعطت مساحات واسعة من الاهتمام والتغطية لقضية المؤتمر الجامع ومسألة انعقاده، إلا أنه كان لدى الكثيرين بعض الشكوك حول قدرة هذا المؤتمر على حل المشكلة، خاصة بعد أن أعلنت قوى التمرد رفضها الحضور، الأمر الذى تجلى فى تصريح عز الدين السيد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر "إننا نسابق الزمن .. ولن ننجح فى مهمتنا ما لم نحاور أبناء دارفور فى الداخل وفى الخارج"^(١٧).

وأعلن رئيس اللجنة التحضيرية أنه سوف يحاول استصحاب كل المبادرات السابقة التى قدمت من جهات مختلفة والتى وصل عددها إلى ١١ مبادرة، إلا أنه مع مضى الوقت بدأت أعمال اللجنة تتعرض للعديد من الانتقادات، حيث أعلن ممثلوا حزب الأمة القومى الذى يتزعمه الصادق المهدي فى أول مارس ٢٠٠٤ انسحابهم من اللجنة التحضيرية للمؤتمر وطعنوا فى قومية اللجنة وحيادية عملها وتوزيع رئاسة لجانها الفرعية، وهو الموقف الذى أكدته الصادق المهدي قبل منتصف مارس بالقول: أن لجنة مؤتمر دارفور ليست سوى آلية استشارية للنظام، واستدلوا على ذلك بأن عضويتها تدل على عدم قوميتها، إذ أن عددها الكلى ٩٤ شخصاً منهم ٧٣ ينتمون لحزب المؤتمر الوطنى من بينهم ٢١ من حملة المناصب الدستورية و ١٥ نائباً فى المجلس الوطنى (البرلمان) و ٣٧ من أبناء الإقليم^(١٨).

وطالب المهدي بعقد مؤتمر قومى ممثل لكافة القوى ذات الوزن السياسى والاجتماعى بدارفور على أن يكون المؤتمر مفوضاً لبحث أجندة دارفور المكونة من ملفات ستة

تشمل: السياسى والتنموى والخدمى والإدارى والقبلى والأمنى، على أن يدعى جيران الإقليم الثلاثة (تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى) لحضوره كمراقبين وأن يحدد له زمن ثلاثة أشهر لى ينهى أعماله قبل موسم الخريف وهطول الأمطار.

وأكد زعيم حزب الأمة أن السياسات الحزبية الشمولية للحكومة السودانية هى التى تدفع المقاومة المسلحة إلى الظهور، وأن ما يحدث فى دارفور هو أول طوفان الاستقطاب والتمزيق والتدويل.

ورغم أن الحكومة حاولت التقليل من أهمية انسحاب ممثلى حزب الأمة، إلا أنها أعلنت فى المقابل عن توسيع عضوية اللجنة إلى ١٢٠ عضوا فيما بدا أنه محاولة لاحتواء الانتقادات الموجهة إليها، كما وافق الرئيس البشير على أن تقوم اللجنة بالاتصال المباشر بالمتمردين للتفاوض معهم فى إطار عمل اللجنة، إلا أن حركة العدالة والمساواة أعلنت فى بيان لها فى موقعها الإلكتروني فى ٥ مارس ٢٠٠٤ عن مقاطعتها لمؤتمر دارفور، وأصررت على مطالبتها بأن يكون التفاوض على أرض محايدة وبرعاية دولية، وقد أدى تصاعد القتال فى الإقليم من جديد، من خلال ازدياد وتيرة العمليات التى يقوم بها المتمردون بالإضافة إلى الاهتمام العالمى الذى أخذ يتصاعد بقوة بمأساة النازحين، إلى خفوت الحديث عن المؤتمر القومى، الذى سبقته الأحداث بعد اتجاه الأزمة إلى التدويل الكامل.

تاسعاً: التمرد: خسائر عسكرية ومكاسب سياسية

رغم الخسائر الفادحة التى لحقت بالتمرد، إلا أنه سرعان ما عاد إلى عملياته العسكرية رغبة منه فى تحدى بيان الرئيس البشير بالسيطرة الميدانية الكاملة على الأوضاع، فلم يمتض وقت قصير حتى أعلن من أركوى مناوى الأمين العام لحركة تحرير السودان فى ٢١ فبراير ٢٠٠٤ أن قوات الحركة اشتبكت مع القوات الحكومية فى منطقة "خزان جديد" على بعد مائة كيلو متر من عاصمة نيالا فى جنوب دارفور، وأن الحركة كبدت القوات الحكومية ٣٠٠ قتيل و ٣٥ أسيراً واستولت على دبابتين و ١٣ سيارة عسكرية محملة بالأسلحة، مشيراً إلى أن القوات الحكومية استخدمت طائرات الانتينوف والمروحيات والمدفعية الثقيلة خلال المعارك^(١٩)، ورغم عدم وجود مصادر محايدة تؤكد مثل هذه الأرقام التى ذكرها مناوى، إلا أنها أشارت بشكل عام إلى أن الأوضاع الأمنية مازالت خارج السيطرة فى هذا الإقليم شاسع المساحة، وهو الأمر الذى تأكد بعد ذلك من خلال هجمات أخرى للمتمردين على مدينة

"الطويشة" التي ينتمى إليها والى ولاية شمال دارفور عثمان يوسف كبر، حيث تم الاعتداء على منزل أسرة الوالى وأسرة الصادق ضو البيت ناظر عموم قبائل شرق دارفور، بالإضافة إلى تدمير المباني الحكومية ومركز الشرطة والاستيلاء على بعض السيارات، وتبع ذلك هجمات أخرى فى منطقة "الطويلة" جنوب غرب الفاشر، ثم الهجوم على إحدى المناطق فى ولاية جنوب دارفور، مما أدى فى نهاية الأمر إلى اعتراف حكومة ولاية جنوب دارفور فى ٥ مارس ٢٠٠٤ بأن هناك بعض التفتلات الأمنية فى محلية "شعبيرية" وأطراف "تيالا" ومحلية "كاس" واعترف نائب الوالى بأن القوات المسلحة تفرض سيطرتها إلا من بعض الجيوب^(٢٠). وفى محاولة تفسير استمرار المعارك والهجمات العسكرية من المتمردين، أعلن عثمان يوسف كبر والى شمال دارفور، أنه لا يوجد للمتمردين أى تجمعات كبيرة ولا يسيطرون على أى منطقة بما فى ذلك الجبال، وأن وجود التمرد هو فى شكل فلول متحركة من مكان لآخر وبالرغم من ذلك قام المتمرّدون بهجوم آخر قبيل منتصف مارس على منطقة "برام" بجنوب دارفور وأعلنت حركة تحرير السودان عن مقتل ٥٠ جندياً حكومياً، وحرقت مركز الشرطة ونهب البنك الزراعى وسيارات الشرطة والمواطنين وقطع الاتصالات من المنطقة، فيما أعلن حاكم الولاية عن مقتل اثنين من الجنود فقط^(٢١).

أدت هذه الاشتباكات إلى التأكيد مرة أخرى على أهمية الحل السياسى الذى لا يمكن تحقيق الاستقرار بدونه، وهو الأمر الذى اجتهدت قوات التمرد لإثباته من خلال مواصلة تحركاتها العسكرية والإعلامية والتي أرفقتها بالتحرك على مستوى آخر مواز من خلال الالتحاق بعضوية التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، الذى أعلن قبوله لعضوية حركة تحرير السودان فى اجتماعاته التى انعقدت فى أسمرأ فى فبراير ٢٠٠٣، الأمر الذى أثار الكثير من التكهنات حينها حول أثار هذه الخطوة على الوضع فى دارفور، وتساءل بعض المراقبين عما إذا كان هذا الانضمام يعنى شعور الحركة بأنها باتت معزولة بعد الانحسار الذى تعرضت له عملياتها الميدانية وفقدانها لمعظم مواقعها العسكرية على الأرض والتي كانت تطلق عليها اسم "المناطق المحررة"، وما إذا كان ذلك يعنى اتجاهها إلى العمل السياسى فى إطار التجمع المعارض متخلفة بذلك عن الحل العسكرى لكى تنضم إلى المساعى الجارية لتحقيق الحل السياسى السلمى القائم على الحوار والتفاهم وهو المبدأ الذى كان قد تم إقراره فى اتفاقية جدة الإطارية الموقعة بين كل من محمد عثمان الميرغنى بصفته رئيساً للتجمع المعارض، وعلى

عثمان طه النائب الأول للرئيس البشير، إذ أن ذلك يعنى أن حركة التمرد سوف تصبح بذلك جزءاً من الحل السلمى الشامل وتضمن لها وجوداً ودوراً فى المرحلة القادمة. إلا أن مراقبين آخرين رأوا أن حركة تحرير السودان هدفت من وراء هذا الانضمام إلى الحصول على غطاء سياسى يمكنها من تصعيد عملها المعارض، وتوثيق علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى والحصول على مساندتها ودعمها بما يقدمها بشكل أفضل إلى المجتمع الدولى باعتبارها قوة سياسية معترف بها من قبل الطيف السياسى السودانى وأنها تقاثل من أجل أهداف مشروعة، بما يعزز من الوضعية السياسية للتمرد إلى حد كبير وينقله من مجرد حركة عصيان مسلح محدود التأثير إلى قوة سياسية آخذة فى التبلور والتأثير بشكل متزايد فى مستقبل دارفور، وأيضاً فى الإطار العام للتفاعلات السياسية السودانية برمتها.

ومن جانبه بدا أن التجمع الوطنى المعارض قد رحب بهذه الخطوة ليعوض الخلل الذى حدث فى صفوفه، والذى نجم عن خروج الحركة الشعبية من خلال اندراجها المنفرد فى العملية التفاوضية الخاصة بأزمة الجنوب، وبالتالي فإن وجود حركة التمرد كحركة ذات بعد عسكرى قائم على الأرض قد يجبر النظام السودانى على التعامل مع التجمع بقدر أكبر من الجدية.

لقد أدى انضمام حركة تحرير السودان إلى التجمع الوطنى المعارض إلى إرباك الحسابات الحكومية التى كانت تأمل فى محاصرة المشكلة فى الإطار الداخلى وعلاجها من خلال المؤتمر القومى الجامع الذى دعى إليه البشير، والذى كان مقرراً أن يضم ممثلين عن كل القوى والقبائل فى دارفور، ومن ثم سيكون الوزن السياسى للمتمردين فى حالة مشاركتهم فيه محدوداً للغاية، فى مقابل الزعامات التقليدية وقيادات الإدارة الأهلية التى تحمل أجندة مطلبية ذات مضامين تنموية بالأساس يمكن للحكومة تليبيتها والتجاوب معها. كما أن انعقاد المؤتمر والخروج بتوصيات كان سيسمح للحكومة السودانية بتجاوز الأزمة والنقاط الأنفاس، من أجل التركيز على القضية الأخرى الأكثر إلحاحاً وأهمية فى تلك الفترة والمتعلقة بتعثر مفاوضات نيفاشا واتجاهها إلى الانهيار أو الاضطرار إلى تقديم تنازلات لا ترغب الخرطوم فى تقديمها إلى الحركة الشعبية التى يقودها جون قرنق من أجل تفادى الاحتمالات الأكثر سوءاً المتمثلة فى الفشل وتحمل المسؤولية أمام المجتمع الدولى والولايات المتحدة الراعى الأساسى لعملية السلام، والتى أوضحت عن موقفها مسبقاً من خلال قانون سلام السودان، فضلاً عن أن انهيار

المفاوضات سيؤدي تلقائياً إلى العودة إلى الحرب، وهو خيار لم تكن الخرطوم مستعدة له ولم يعد مرغوباً على مختلف الأصعدة.

ومن ثم فإن الهدف الذى سعت إليه الخرطوم من خلال توقيع اتفاقية جده الإطارية، والذى كان يتمثل فى محاولة ترتيب البيت الشمالى للتفرغ لمواجهة الحركة الشعبية فى مفاوضات الجنوب، لم يعد قائماً، أو تعرض للاهتزاز إلى حد كبير، الأمر الذى أدى إلى إعلان الحكومة السودانية فى نهاية فبراير ٢٠٠٤ عن تعليقها لاتفاق جده^(٢٢) مع التجمع المعارض احتجاجاً على قبول عضوية متمردى دارفور، كما أعلنت الحكومة وقف الاتصالات إلى أن يصحح التجمع موقفه من قبول عضوية متمردى دارفور، وهو الموقف الذى تراجعت عنه الحكومة فيما بعد حين قبلت استئناف الحوار مع التجمع فى القاهرة فى أغسطس ٢٠٠٤.

وهكذا أثبتت الأحداث عدم تحقيق الضربة العسكرية العنيفة التى وجهتها الحكومة للمتمردين أهدافها حيث ظلت المناوشات العسكرية فى الإقليم قائمة ورفض المتمردون حضور المؤتمر القومى الجامع فى الداخل فى الوقت الذى بدأوا فيه يحققون مكاسب سياسية بالاعتراف بهم من القوى السياسية الأخرى المعارضة، وترافق ذلك مع ازدياد الاهتمام العالمى بأحداث دارفور، بعد أن أخذت الأبعاد الكارثية لأزمة النازحين فى الظهور.

عاشراً: الأزمة الإنسانية والاهتمام العالمى

بعد أن أعلن الرئيس البشير فى ٩ فبراير ٢٠٠٤ انتهاء العمليات العسكرية الأساسية فى الإقليم والقضاء على قواعد ومعسكرات التمرد، قامت الحكومة السودانية بفتح بعض الممرات لإغاثة النازحين بعد أن كانت المنطقة مقفلة بسبب العمليات العسكرية، كما وافقت على خطة عاجلة تقدمت بها الأمم المتحدة لإغاثة دارفور وتقديم الاحتياجات الضرورية العاجلة، وبدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى نقل آلاف من اللاجئين السودانيين الذين عبروا الحدود من مدينة "الطينة" السودانية إلى مدينة "الطينة" التشادية على الجانب الآخر من الحدود إلى معسكرات فى منطقة "تولوم" التشادية التى تبعد ٨٠ كيلو متراً إلى الداخل فى العمق التشادى^(٢٣) وبمرور الوقت بدأت بوادر الاهتمام الدولى الجديد بأزمة دارفور فى الارتفاع بعد انتشار الإدراك بأبعادها الخطيرة على سكان الإقليم، فقام وزير الخارجية الفرنسى دوفيلبان بزيارة إلى كل من نجامينا والخرطوم وركز فى زيارته على آثار الصراع فى دارفور على الاستقرار الإقليمى، والحاجة إلى إغاثة المتضررين بشكل عاجل قبل حلول موسم الأمطار،

وقد أظهر الانزعاج الدولي من تحول مأساة النازحين إلى كارثة إنسانية وجود نوع من الشعور بضعف القوى والقدرات الذاتية لأجهزة الدولة السودانية وعدم قدرتها على إنفاذ قراراتها التي تعهدت بها حتى لو أرادت ذلك.

وفي غضون هذه الأثناء بدأ الاهتمام الدولي يأخذ آلية منتظمة حيث تكونت آلية للتشاور بين الحكومة والمنظمات الطوعية برئاسة وزير الدولة الخارجية السودانية، وضمت هذه الآلية، التي بدأت بعقد اجتماعاتها في فبراير ٢٠٠٤ وزير الدولة السوداني للشئون الإنسانية وسفيراً بريطانيا وهولندا و١٤ منظمة طوعية بالإضافة إلى وفد المعونة الأمريكية، وطالبت هذه المنظمات بتوسيع مظلة الحماية للعاملين في المجالات الإنسانية ومسألة الحصول على أدونات السفر إلى المنطقة، والتي كانت تتعطل بسبب الإجراءات المطولة التي تقوم بها الحكومة السودانية للتدقيق في هذه الإدونات خشية استخدام أدوات الإغاثة من وسائل نقل واتصال لصالح المتمردين.

وبدأت دائرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة السودانية في الاتساع حيث أعلن رئيس المفوضية العليا لشئون اللاجئين في ٤ مارس ٢٠٠٤ أن هناك فظائع ترتكب في إقليم دارفور غربى البلاد، وطالب الحكومة بفتح باب الحوار مع المتمردين على وجه السرعة وإيقاف ميليشيات الجنجاويد العربية التي ترهب السكان^(٢٤)، وبعد وقت قصير جاء تصريح موكيش كابيلا منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان في ٢٠ مارس ٢٠٠٤، ليحدث دويماً إعلامياً هائلاً حيث قال "أن منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم حالياً، وقال لمحطة بي . بي . سى أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأضاف أن القتال بين الميليشيا العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية تعمل طبقاً لسياسة الأرض المحروقة والاعتصاب بصورة منتظمة، وأن منظمات الإغاثة لا يتسنى لها الوصول إلا إلى جزء محدود من المنطقة وأن عاملها يتعرضون لهجمات^(٢٥)". وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكى اعتمد على هذا التصريح فيما بعد في وصفه لما جرى في دارفور بالإبادة الجماعية.

ومنذ ذلك الوقت بدأت أزمة دارفور تحتل الصدارة الإعلامية مما أدى إلى إصدار مجلس الأمن بياناً في ٢٧/٥/٢٠٠٤ دعا فيه الخرطوم إلى تحمل مسؤوليتها في تحييد المنطقة ونزع أسلحة الجماعات المسلحة فيها وأعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار التقارير الواردة حول

انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي والاستهداف العشوائي للمدنيين والانتهاكات العرقية التي أجبرت الكثيرين على النزوح.

حادى عشر: إتفاقية نجامينا إبريل ٢٠٠٤

بالرغم من الضربات العسكرية القوية التي وجهتها القوات الحكومية إلى التمرد فإن التحركات التي بدأها المتمردون منذ منتصف فبراير ٢٠٠٤ لإثبات استمرارية تواجدهم العسكرى وقدرتهم على الحركة، أخذت فى التزايد بمضى الوقت وأعلنت حركة تحرير السودان عن فتحها لجبهتين قتاليتين فى جنوب دارفور وغربها، والاستيلاء على منطقة "ترنيتى" وقتل ١٢٠ جندياً حكومياً، وكذلك الاستيلاء على منطقة "مكجر" وقتل أكثر من ٨٠ جندياً وعلى منطقة "ليبا" شرق جبل مره^(٢٦).

وبدأت الأصداء الدولية لأحداث دارفور تقلق الحكومة السودانية وهو ما ظهر فى تصريحات المستشار السياسى لرئيس الجمهورية قطبى المهدي الذى أعلن أن "منظمة التضامن المسيحى برئاسة البارونة كوكس والجماعات التى كانت تروج لقضية وجود الرق فى السودان، قد إلتقت بقيادات التمرد فى أوروبا والولايات المتحدة، وأن هذه الجهات بدأت فى التحرك لتقديم دعم ومساندة إلى المتمردين حتى وصل الأمر إلى الحملة الانتخابية الأمريكية.

وقد تواصلت حدة المعارك فى التصاعد فى مارس ٢٠٠٣، حيث قام المتمردون بالهجوم على مدينة "برام" مرتين خلال أسبوع واحد، وقتلوا أربعة من قيادات قبيلة الهبانية واستهدفوا المنشآت الحكومية، ثم هاجموا منطقة مليط حيث تقيم قبيلة "الزيادية" التى ينتمى إليها الفريق آدم حامد موسى حاكم جنوب دارفور وقتلوا ١٩ شخصاً من القبيلة التى هددت بالانتقام^(٢٧).

فى ظل تردى الأوضاع الإنسانية وازدياد حدة القتال، بدأت المساعى التشادية فى العودة إلى الساحة من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة وفرنسا اللتين قدمتا إلى تشاد مقترحاً بعقد المفاوضات ببليجيكا أو تشاد^(٢٨). فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٤، غير أن هذه المحادثات بدأت بالفعل فى ٣٠ مارس ٢٠٠٤ فى نجامينا، وإن كانت هذه المرة تجرى بهيكل مختلف عن جولة نجامينا الأولى التى انهارت فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٠، والتى كانت امتداداً لاتفاقية أبشى، ويمكن القول أن نجامينا الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة حيث أصبحت الوساطة التشادية أقرب إلى الدور الذى تلعبه كينيا

تحت مظلة الإيجاد فى رعاية مفاوضات سلام جنوب السودان، وأصبح هيكل المفاوضات يشتمل على مراقبين من الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، كما شاركت فيها حركة العدالة والمساواة التى لم تشارك فى اتفاقية أبشى، والتى كانت تصر فى السابق على إعطاء الأولوية لمناقشة المطالب السياسية قبل تناول القضايا الإنسانية، على عكس موقف حركة تحرير السودان التى كانت تسعى إلى التناغم مع مواقف داعمها الدوليين.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نجاحنا الثانية لم تبدأ من حيث تعثرت المفاوضات السابقة، ولكنها تناولت أجندة جديدة أصبحت الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية طبقاً لأولويات المجتمع الدولى ثم تناول القضايا السياسية بعد ذلك. وهكذا بدأت خطوة جديدة فى تدويل قضية دارفور وشملت تدويل كل من المنبر التفاوضى وأجندة التفاوض الأمر الذى أسس بشكل واضح لقبول دور دولى فى الإشراف والرقابة على أى بنود يتم الاتفاق عليها.

وقد بدأت المفاوضات بشكل متعثر وبطريقة غير مباشرة حيث كان وفد حكومة السودان يحتفظ على التفاوض المباشر وجهاً لوجه فى حضور مراقبى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، ولم يقبل بذلك سوى لإنقاذ المفاوضات من الانهيار حيث أن وفد حركتى تحرير السودان، والعدالة والمساواة كان يتمسك بحضور المراقبين بالنظر إلى اتهامه لتشاد بالانحياز لصالح الخرطوم. وبعد الكثير من الخلافات اتفق الطرفان فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ على وقف العدائيات لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح "أسرى الحرب" والآخرين الموقوفين لأسباب تتعلق بالصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنسانى للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين، كما التزمت الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة على أن يتم تجميع قوات المعارضة فى مواقع يتم تحديدها مع تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى، بشرط احترام سيادة جمهورية السودان. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك بند ينص على اجتماع الأطراف للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفكير فى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور فى إطار مؤتمر يضم كل ممثلى دارفور وخاصة تتميتها الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن كل من حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان أصدرتا تصريحان يكاد يكونان متطابقين فى ٢٦ و ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ على التوالى يتصلان فيهما من هذه الاتفاقية، وأكدت الحركتان أن ممثليهم قد تم تخويلهم فقط للتوصل إلى التفاصيل الفنية لإنشاء لجنة وقف

إطلاق النار، وبأن هؤلاء الممثلين قد أُرهبوا ليقوموا بالتوقيع، وأنه قد تم استدعاءهم ليقدموا تفسيراً لتصرفاتهم^(٣٠).

ويشير أحد تقارير مجموعة الأزمات الدولية إلى أن الاتفاقية شابهها عدد من نقاط الضعف، حيث كانت فقيرة الصياغة، وبدا بها بعض التناقض بين النسختين العربية والإنجليزية، كما يشير التقرير إلى وقوع بعض الانشقاقات داخل كل من حركتي التفاوض، وإلى أن وجود شريف حرير في نجامينا كمنسق لفريق جيش تحرير السودان أدى إلى خلق بعض التوترات الداخلية، حيث أدى إلى تهميش دور رئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور، وساهم في ذلك اختلاف الانتماء القبلي لكل منهما، كما أن هذا الحدث أظهر مقدرة عناصر حركة تحرير السودان من الزعامة على استقطاب تأييد ومساندة قواعدهم في المنفى في مقابل عدم تمكن قادة الفور والمساليت من ذلك. كما تعرضت حركة العدل والمساواة لخلافات داخلية جرى على أثرها الإعلان عن تنحية خليل إبراهيم رئيس الحركة وبعض القادة الآخرين، إلا أن ذلك تم احتواءه فيما بعد لكي يقوم خليل إبراهيم بعد ذلك بفصل القائد الثاني في الحركة اللواء عبد الله عبد الكريم متهماً إياه بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية السودانية وتلقى أموال لشق صفوف الحركة.

وقد تركزت المجهودات الدولية بعد اتفاقية ٨ أبريل ٢٠٠٤ لوقف إطلاق النار على تقديم العون الفني والمادي لإقامة لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، مع إيلاء اهتمام أقل بالأبعاد السياسية للصراع. كما أوكلت للاتحاد الأفريقي مهمة إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار واستقطاب الموارد اللازمة لعملها، ووضع مراقبين ميدانيين، وقد اجتمعت لجنة السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في منتصف أبريل ٢٠٠٤ وقصرت حصرياً تعبير "المجتمع الدولي" الوارد في اتفاقية نجامينا على الدول الأفريقية، وفيما بعد جرى تعديل هذا المقترح بالنظر إلى رغبة المتمردين في وجود عدد أكبر من المراقبين مع وجود مراقبين أجانب في كل من فرق المراقبين. ووصل المراقبون بالفعل إلى دارفور وبلغ عددهم ٨٠ مراقباً، إلا أنهم لم يتمكنوا من أداء عملهم بالشكل المطلوب لافتقادهم إلى الدعم اللوجستي المطلوب مثل وجود مقر إقامة مجهزة لهم وعربات للتنقل وأجهزة حديثة للاتصال، وكذلك قوات لحماية تحركاتهم، وهو ما وافق الاتحاد الأفريقي عليه في قمته المنعقدة في أديس أبابا وقرر إرسال ٣٠٠ جندي لحماية المراقبين جاءوا من روندا ونيجيريا.

ومن الناحية الميدانية تشير معظم التقارير إلى وجود اتهامات متبادلة بين المتمردين والحكومة السودانية بالخروقات المتكررة لوقف إطلاق النار، وتشير التقارير أيضاً إلى أن أعمال القتال أو العدائيات بين الحكومة والمتمردين انحسرت إلى حد كبير وأن بقيت أنشطة الجنجاويد ضد المدنيين عند مستوى مرتفع.

ثاني عشر: زيارة عنان والاتفاق مع الأمم المتحدة

واستجابة للضغوط العالمية والإعلامية المتزايدة ومنظمات الإغاثة قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بزيارة إلى السودان في ٢٩ يونيو ٢٠٠٤، زار خلالها معسكرات النازحين في دارفور وجرى فيه اتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية يتم تنفيذه خلال ٩٠ يوماً، تم إعلانه في بيان مشترك، ونصت أهم بنوده على ما يلي:

١- تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء التضييق على العمل الإنساني في دارفور وإلغاء القيود على استيراد واستخدام المساعدات الإنسانية من نقل وشاحنات وطائرات ومعدات اتصال.
٢- التأكيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمه بانتهاكات حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة بدون تأجيل.

٣- نشر قوات من الشرطة في معسكرات النازحين كافة وفي مناطق الهجمات المحتملة.
٤- التأكيد على عدم وجود أي ميليشيات في المناطق حول معسكرات النازحين.
٥- البدء فوراً في نزع سلاح الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون.
٦- استئناف المحادثات السياسية في دارفور في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى تسوية شاملة ومقبولة لدى أطراف الصراع.

وقد أعقبت زيارة كوفي عنان زيارة أخرى استقطبت الاهتمام الإعلامي قام بها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي، الذي أعلن من دارفور أن ما يحدث في الإقليم يمثل مأساة إنسانية ولكنه لا توجد أي دلائل على الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، وأن ما يحدث في دارفور لا يشابه ما كان حادثاً في رواندا عام ١٩٩٤، وقد أعقبت زيارة باول زيارات أخرى عديدة للعديد من وزراء الاتحاد الأوروبي وكبار المسؤولين في المنظمة الدولية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

ثالث عشر: محادثات أديس أبابا

انعقدت القمة الثالثة للاتحاد الأفريقى فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٤ فى أديس أبابا، حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من الاهتمام، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور برئاسة الرئيس النيجيرى أوباسانجو رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقى وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبى عمر كونارى ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب أفريقيا.

وقد اتخذت اللجنة فى نهاية اجتماعاتها خمسة قرارات :-

- ١ - إمكان زيادة عدد القوات الأفريقية المكلفة بحماية فريق المراقبين الذى يتابع تنفيذ وقف النار فى دارفور إلى ٣٠٠ جندى.
- ٢ - تجميع قوات المتمردين فى أماكن محددة.
- ٣ - نزع سلاح الميلشيات الأخرى (الجنجاويد).
- ٤-التأكيد على أهمية الحل السياسى.
- ٥-المشاركة فى المحادثات المقررة بين الحكومة ومتمردى دارفور المقرر لها ١٥ يوليو ٢٠٠٤ فى أديس أبابا.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك نوع من الخلاف على مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ ترى الخرطوم أن هذه هى مهمة القوة التى يجب أن تتوقف عندها، فى حين أن كل من الرئيس النيجيرى ورئيس مفوضية الاتحاد كانا يريان أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين فى حالة تعرضهم للاعتداء.

هذا وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا فى موعدها المحدد، وسادتها أجواء غير إيجابية إذ أعلن أحمد محمد تاجود رئيس وفد حركة العدالة والمساواة إلى المفاوضات "أنه ليس فى إمكان أفريقيا أن تحل أزمة دارفور، رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد فى حلها".

وقد حدد المتمردون ستة شروط للتفاوض على النحو التالى^(٣١):-

- ١-تحديد موعد لنزع سلاح ميلشيا الجنجاويد وتقديمهم للمحاكمة.
- ٢-وصول المساعدات من المنظمات الإنسانية إلى المتمردين.
- ٣-التزام اتفاق وقف النار.

٤- أن تسمح الحكومة للجنة تقصى حقائق دولية بالوقوف على حقيقة الأوضاع في دارفور.

٥- إطلاق السجناء السياسيين في قضية دارفور.

٦- أن تجرى المحادثات السياسية في بلد محايد يتفق عليه طرفا النزاع.

وأشارت التقارير الصحفية أن المتمردين طالبوا برحيل الجيش السوداني من كل ولايات المنطقة ورفضوا أن تكون أديس أبابا مقراً لأي تفاوض مع الخرطوم، بالنظر إلى العلاقات التعاونية بين أثيوبيا والسودان.

وفى المقابل أجاب الوفد الحكومي على هذه الشروط بالإشارة إلى أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع مقاتليهم في معسكرات محددة، كما أشارت اتفاقية انجamina في أبريل ٢٠٠٤ ومن ثم فليس لهم الحق في المطالبة بإنفاذ بنود هذه الاتفاقية التي تخص الجانب الحكومي في الوقت الذي لم ينفذوا فيه الالتزامات الواقعة على عاتقهم.

ولقد انتهت هذه المفاوضات بعد يومين من بدء انعقادها دون الوصول إلى أى نتائج.

رابعة عشر: الجدل حول الإبادة الجماعية

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البعد الدولي لأزمة دارفور بدأ يتمحور بشكل متزايد حول القول بأن هناك عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية تجرى في إقليم دارفور، الأمر الذي وفر وقوداً هائلاً لحملة إعلامية واسعة النطاق تروج لهذه المقولة وتطالب بفرض العقوبات والتدخل العسكى، واعتمدت وسائل الإعلام في ذلك على بعض التقارير التي بثتها منظمات الإغاثة الغربية، وخصوصاً تقارير منظمة العفو الدولية، مما أدى في النهاية إلى تشكيل رأى عام عالمي ضاغط على الحكومة السودانية، ودفع بمنظمات المجتمع المدني إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الحكومات الغربية لكي تضغط بدورها على السودان وتهدد بالتدخل العسكى لإنهاء أزمة دارفور.

ولعل التطبيق الأكثر وضوحاً لذلك هو تبني الكونجرس الأمريكى قراراً بالإجماع في ٢٣ يوليو ٢٠٠٤ باعتبار أن ما جرى في دارفور يمثل إبادة جماعية ويطالب الإدارة الأمريكية بالتدخل الفوري واتخاذ ما يلزم من خطوات، بما في ذلك التدخل العسكى من أجل وقف هذه الإبادة، فتصويت الكونجرس ليس بعيداً عن أجواء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية وأنشطة منظمات السود والدفاع عن الملونين، وليس بعيداً عن تسابق الحزبين الديموقراطى

والجمهورى لإرضاء هذه المنظمات حرصاً على أصواتها الانتخابية، فالأمريكيين من أصل أفريقى يعدون من القواعد التقليدية المؤيدة للحزب الديموقراطى، الذى أراد أيضاً بتصعيده لهذه الأزمة أن يحرم إدارة بوش من ثمرة ما تعده نجاحاً لها فى إقرار اتفاق السلام لإنهاء أزمة جنوب السودان وهو ما تحقق بالفعل عن طريق إستحواذ أزمة دارفور على الأضواء، فى الوقت الذى تتعثر فيه جولة المفاوضات الإجرائية الأخيرة لاتفاق سلام السودان دون أن يهتم بها أحد. وعلى الناحية الأخرى نجد أن إدارة بوش سارعت إلى تصعيد موقفها بشكل حاد فى مجلس الأمن وفى التنسيق مع الاتحاد الأوروبى لكى تحرم الحملة الانتخابية للمرشح الديموقراطى جون كيرى من محاولة الانفراد باستغلال أزمة دارفور.

وقد انطلقت كل هذه التطورات من مقولة أن هناك إبادة جماعية، إلا أن هناك خلافاً حاداً حول ذلك التوصيف الذى رفضه كل من الإتحاد الإفريقى والإتحاد الأوروبى ولجنة الأمم المتحدة، وطبقاً للقانون الدولى فإن ما يجرى فى دارفور لا يمثل جريمة إبادة جماعية "Genocide" وذلك بحسب ما نصت عليه اتفاقية منع جريمة "الإبادة الجماعية" لسنة ١٩٤٨، والتى تعتبر إحدى جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية، حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن الإبادة الجماعية تعنى أفعالا مثل قتل أعضاء الجماعة أو إلحاق الأذى الجسدى بأعضائها، وذلك على قصد التدمير الكلى أو الجزئى لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية.

وهكذا فقد حددت هذه المادة ركنين للجريمة: أحدهما، مادى يقع بأى من الأفعال المذكورة، والآخر وهو الأهم أن يقع هذا الفعل على قصد التدمير الكلى أو الجزئى للجماعة، وهو ركن الجريمة المعنوى وهو ما لم يحدث فى دارفور بشهادة كولن باول نفسه، إبان زيارته للمنطقة فى مطلع الشهر الماضى، وكان مصحوباً بعشرات الخبراء والقانونيين ورجال الإعلام، ولأهمية تصريحات باول نشير إليها هنا تفصيلاً "أن أزمة دارفور لا ينطبق عليها وصف إبادة حتى وإن كانت خطيرة جداً، وأنه شاهد بعض المؤشرات ولكن بالتأكيد ليس كلها مؤشرات حول التصنيف الشرعى للإبادة فى المنطقة، وأن هذا هو رأى القانونيين الذين اصطحبهم، وأكد أنه ما كان يتردد فى استعمال كلمة إبادة لو توافرت شروط مثل هذا التصنيف، كما رفض أن يشبه ما يجرى فى دارفور بالإبادة التى وقعت فى رواندا عام ١٩٩٤، مؤكداً أن الوضع ليس شبيهاً بوضع رواندا قبل عشر سنوات".

وعقب ذلك أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، إبان زيارته لدارفور، أن ما يحدث هناك لا يشكل تطهيراً عرقياً ولا إبادة جماعية، وهذا ما أكدته أيضاً العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية حيث صرح رئيس المنظمة لصحيفة "لوفيجارو" الفرنسية أنه بعد دراسة الأوضاع في دارفور وتحليلها، فإن المنظمة تعارض استخدام تعبير إبادة جماعية، وتعتبر أن ما جرى هو مأساة إنسانية، معتبراً أنه أصبح من الأمور المعتادة استخدام تعبيرات ليست في محلها في إطار الحملات الدعائية، ومحذراً من أن ذلك سيلحق الضرر بعمليات الإغاثة.

ومن الواضح أن الحكومة السودانية لم تعتمد إلى إعداد خطة مسبقة أو تحريك قوات عسكرية أو أمنية للقضاء على مجموعة إثنية أو أمرت بذلك. ويمكن القول أن ما وقع هو انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ترافقت مع المواجهات العسكرية ضد مسلحي دارفور الذين شنوا الحرب على مؤسسات الدولة وكل رموزها في العديد من المناطق، مثل نقاط الشرطة ومقرات الحكم المحلي والمدارس وغيرها من مؤسسات الدولة بغرض فرض السيطرة على مناطق كاملة باعتبارها أراضي محررة، وقد أقرت الحكومة السودانية بوقوع هذه الانتهاكات التي يدينها الجميع ويطالبون بوضع حد فوري لها.

خامس عشر: قرار مجلس الأمن بشأن دارفور

بعد الكثير من المشاورات والاتصالات وإعادة الصياغة، صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ في ٢٠٠٤/٧/٣٠ بشأن أزمة دارفور ووجه إلى الخرطوم تحذيراً بإنهاء العنف ومنحها مهلة ٣٠ يوماً وإلا ستواجه بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تف بالتزاماتها، بعد أن أبدت بعض الدول الأعضاء تحفظاتها على بعض نصوص القرار وطلبت إعادة صياغته. وفي الحقيقة فإن القرار الصادر من مجلس الأمن لم يختلف كثيراً عن النص الأصلي الذي قدمته الولايات المتحدة، والتعديل الأساسي الذي طرأ عليه تمثل في استبدال كلمة "عقوبات" الواردة في النص الأصلي بكلمة "تدابير" التي وردت في النص المجاز، مع ربطها بالمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بما يعنى أن هذه التدابير في حال إتخاذ قرار بإنفاذها سوف تنفرع إلى تدابير اقتصادية ودبلوماسية بالأساس ولا تقع في المجال العسكري إلا أن هذا الانطباع نفسه ليس دقيقاً، إذ أن مقدمة القرار تشير إلى أن النزاع في دارفور يهدد السلم والأمن الدوليين

وبالتالى فهو يقع فى نطاق أحكام الفصل السابع من الميثاق بما يعنى إمكانية استخدام القوة العسكرية مثل قوات حفظ السلام الدولى أو غيرها.

كما تجدر الإشارة إلى أن القرار وضع الحكومة السودانية تحت الرقابة الدولية بالنص على تقديم تقرير كل ثلاثين يوماً من السكرتير العام يوضح فيه مدى التقدم الحادث فى الأوضاع، وهذا يعنى أنه ستكون هناك مناسبة متكررة للنظر فى الشأن السودانى، يمكن الانطلاق منها كذريعة للتدخل أو التصعيد طبقاً لما تتطلبه الظروف، وهو ما حدث بالفعل حين قدم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن الموقف فى نهاية أغسطس ٢٠٠٤، وبرغم إشارته لحدوث تقدم فى الأوضاع الإنسانية للإقليم. وتقدم أقل فى الأوضاع الأمنية، إلا أن الولايات المتحدة قدمت مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن. أشارت فى مسودته الأولى إلى وجوب فرض حظر على صادرات السودان من النفط وفرض منطقة حظر طيران على إقليم دارفور، مع السماح بتحقيق دولى للنظر فى الاتهامات بالإبادة الجماعية فى الإقليم، وهى المهمة التى ارتكزت عليها الحملة الإعلامية الدولية بشأن دارفور، وأدت فى النهاية إلى إصدار قرار مجلس الأمن وتدويل المشكلة.

سادس عشر: القرار الثانى لمجلس الأمن وتكرار السيناريو العراقى

فيما بدا أنه يمثل تكراراً لما حدث فى سيناريو الأزمة العراقية التى انتهت إلى غزو العراق واحتلال أراضيه، وقف كولن باول وزير الخارجية الأمريكى فى نهاية الأسبوع الماضى أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لبدء دورة جديدة من التصعيد ضد السودان، ومعلنناً أن الولايات المتحدة تعتبر أن ما يجرى هناك يمثل إبادة جماعية تستحق تدخل المجتمع الدولى وفرض العقوبات على السودان، وأردف ذلك فى اليوم التالى مباشرة بتقديم مشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يتضمن فرض منطقة حظر طيران فى أجواء دارفور، بالإضافة إلى حظر صادرات النفط السودانية وتكوين لجنة من الأمم المتحدة للتحقيق فى إدعاءات الإبادة الجماعية.

وإذا أردنا التدقيق فى أقوال باول واتهاماته نجد إنها تستند إلى تحقيق قامت به بعض الإدارات التابعة للقيادة الوسطى للقوات الأمريكية المتمركزة فى أوروبا، والتى جمعت بعض الشهادات من ١٠٥٦ لاجئ سودانى فى المعسكرات الواقعة داخل الحدود التشادية، الأمر الذى يوضح عدم دقة هذه الاتهامات، للأسباب التالية^(٣٢):-

١- إن عدد النازحين والمتأثرين بأزمة دارفور طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة يزيد عن مليون شخص، فكيف يمكن الاعتماد على شهادة عينة من ألف شخص فقط ثم تعميمها وإسقاطها على كافة الجهات والمعسكرات في هذا الإقليم الشاسع الذى تبلغ مساحته نصف مليون كيلو متر مربع أى ما يزيد على مساحة فرنسا ويساوى نصف مساحة مصر .

٢- إن هذه الشهادات مطعون فى صدقيتها إذ إنها جرت فى المعسكرات التشادية وهى تمثل نسبة ضئيلة جداً من أعداد النازحين وتسيطر عليها قوات المتمردين، حيث يتم تلقين النازحين بهذه الشهادات فى إطار اللهفة الشديدة من جانب المتمردين على التدخل الدولى والنداءات المتكررة بتدخل عسكري أمريكى وبريطانى، وهو الأمر الذى اكتشفته لجنة الأمم المتحدة التى زارت المعسكرات فى دارفور، وأعلنت أنه لا توجد هناك أى دلائل على الإبادة أو الاغتصاب الجماعى وكان منطلقها فى ذلك أن الشهادات التى وردت إليها وعددها ١٨ شهادة كانت متماثلة تماماً بما يوضح جانب التلفيق والتلقين فيها.

٣- إن هذه الادعاءات تناقض، وبشكل صارخ، التصريحات التى أدلى بها باول نفسه إبان زيارته لدارفور فى يوليو ٢٠٠٤ وكان مصحوباً فيها بفريق من المستشارين والقانونيين ومنذ ذلك الوقت لم تقع فى دارفور أحداث جديدة تستلزم إتخاذ مواقف جديدة، بل حدث تقدماً فى الوضع الإنسانى بشهادة الأمم المتحدة.

والشاهد أن هذا الموقف الأمريكى الأخير قد كشف عن إنحياز السياسات الأمريكية وأسقط عنها ورقة التوت التى كانت تنتستر بها من خلال محاولة تغطية أهدافها وسياساتها بغطاء الأزمة الإنسانية فى دارفور، فموقف باول يذكرنا بموقفه الشهير أمام مجلس الأمن وهو يحاول جاهداً أن يقنع المجلس بفريته أسلحة الدمار الشامل العراقية، رغم ضعف الشواهد التى قدمها ومعاناته فى محاولة إثباتها، ثم ثبت كذب هذه الادعاءات فيما بعد بشكل فضائلى.

وهكذا يبدو أن ما يجرى بشأن دارفور يعيد تكرار نفس السيناريو الذى حدث فى الأزمة العراقية، وهذه المرة تجاه السودان من خلال التصعيد الإعلامى وتلفيق الاتهامات بما يخالف الواقع. وإن كانت الحالة السودانية تختلف بطبيعة الحال عما حدث فى العراق، فالمطلوب فى هذه الحالة ليس الغزو والاحتلال، ولكن تفكيك السودان من الداخل من خلال تجزئته فى عدة كيانات مع الاحتفاظ بالوحدة الشكلية للدولة السودانية فى إطار هش، لخدمة المصالح البترولية والاستراتيجية الأمريكية فى القرن الأفريقى وشرق أفريقيا وتقليل اعتمادها على نفط الخليج

وحصار مصر من الجنوب وخلق مرتكز استراتيجي جديد للولايات المتحدة في القارة الأفريقية يساعدها على احتواء أزمات وتوترات الشرق الأوسط وسوف يكون بطبيعة الحال مسانداً وداعماً للمصالح الإسرائيلية التي يجرى إعداد المسرح وتهيئته لتمدها وازدهارها.

والشاهد أن الولايات المتحدة تسعى الآن لتجزئة شمال السودان من خلال الضغط على الحكومة السودانية واعتصارها لإجبارها على منح إقليم دارفور الصلاحيات التي جرى منحها للإقليم الجنوبي من قبل في اتفاقيات نيفاشا وهي صلاحيات سياسية واقتصادية وأمنية كاملة توضع في يد حكومة الإقليم بحيث لا تربطها بالحكومة المركزية إلا خيوط واهنة مثل خيوط العنكبوت ولا ينقصها، إذا أرادت الانفصال سوى أن تعلن عنه فقط، وهكذا إذا تم الانتهاء من أزمة دارفور من خلال مثل هذا الحل، يجرى الانتقال لتطبيقه في شرق السودان وبذلك يتحول السودان إلى إقطاعات متجاوزة تديرها حكومات إقليمية خاضعة للسيطرة الخارجية (الأمريكية) مع الإبقاء على الحكومة المركزية في الوسط معزولة وفاقة للسيطرة، وبذلك يتم تحقيق الهدفين معاً: الإبقاء على الوحدة الشكلية لسهولة تحقيق المصالح الأمريكية، والتجزئة من الداخل لسهولة السيطرة، حيث أن هذه الأقاليم ستكون بالتأكيد متنازعة فيما بينها على الصلاحيات واقتسام الموارد وستكون منشغلة أيضاً بصراعاتها الإثنية والثقافية والجهوية في محاولتها للسعي على تأكيد هويتها الخاصة وتمايزها وذاتيتها، وهي كلها قضايا مفتعلة فالسودان كله مهمش ويعانى من أزمات عدة مزمنة ولا يمكن التفرقة فيه بين الشرق والغرب والوسط فكلهم في الهم سودانيون. إلا أن هذا ما تخططه الولايات المتحدة ويتشبث به متمردو دارفور، بعضهم عن جهل وغفلة والآخرين عن سوء نية ورغبات ذاتية وشخصية لا صلة لها بالمصالح الحقيقية لأهل دارفور، ومن الواضح أن السياسة الأمريكية تؤتى أكلها الآن، حيث إنقط متمردو دارفور رسالة باول على الفور، مما أدى إلى انهيار مفاوضات أبوجا دون حتى التوقيع على بروتوكول التعاون في القضايا الإنسانية الذي جرى التوافق عليه من قبل، وكذلك رفض المتمردون اتفاق الترتيبات الأمنية الذي اقترحه وسطاء الاتحاد الأفريقي، كما نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ في ٢٠٠٤/٩/١٩ بأغلبية ١١ صوتاً وامتناع ٤ عن التصويت، ونص القرار على تكوين لجنة للتحقيق في مزاعم الإبادة الجماعية والدعوة إلى نشر المزيد من مراقبي حفظ السلام الأفارقة في الإقليم مع التهديد بحظر صادرات النفط السودانية إذا لم تلتزم الحكومة السودانية بمتطلبات القرار.

هوامش الدراسة

- ^(١) محمد سليمان محمد، دارفور: حزب الموارد والهوية، المملكة المتحدة دار كيمبريدج، للنشر، ص ٥٨.
- ^(٢) ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، التقرير رقم ٧٦ عن أفريقيا، مجموعة الأزمات الدولية، ص ٤ على الموقع الإلكتروني "www.crisisweb.org"
- ^(٣) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص ٢٢.
- ^(٤) ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص ٥.
- ^(٥) محمد سليمان، مرجع سابق، ص ٥٨.
- ^(٦) ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص ٦.
- ^(٧) أنظر، ندوة دارفور في دبي.. الوالى عثمان كبر يضع النقاط فوق الحروف، جريدة الراى العام السودانية، ٢٠٠٤/٧/٣٠.
- ^(٨) جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/٢/٢٧.
- ^(٩) جريدة الراى العام السودانية، ٢٠٠٣/٤/١٣.
- ^(١٠) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٣/٤/٢٧، ٢٠٠٣/٥/١٠.
- ^(١١) أنظر، هانى رسلان، ماذا يجرى فى دارفور، جريدة الأهرام، ٢٠٠٤/١/٢٣.
- ^(١٢) أنظر نص الاتفاق، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٩/٥.
- ^(١٣) ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، مرجع سابق، ص ٢٤.
- ^(١٤) الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/١٠.
- ^(١٥) جريدة الراى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/١٩.
- ^(١٦) جريدة الراى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/٢١.
- ^(١٧) جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/١٣.
- ^(١٨) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/٢٢.
- ^(١٩) جريدة أخبار اليوم السودانية، ٢٠٠٤/٣/٦.
- ^(٢٠) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/١٣.
- ^(٢١) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٣/١.

- (٢٢) جريدة الرأى العام السودانية، ٢٠٠٤/٢/٧
- (٢٣) جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٤/٣/٤
- (٢٤) أنظر الموقع الإلكتروني "Horn of Africa"
- (٢٥) الاتحاد الضيائية، ٢٠٠٤/٥/٢٧
- (٢٦) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٢/١٨
- (٢٧) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٣/٢٤
- (٢٨) جريدة أخبار اليوم السودانية، ٢٠٠٤/٣/٢٨
- (٢٩) السودان: الآن فى دارفور أو أبدا لا، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ٨٠ عن أفريقيا، على الموقع الإلكتروني (www.crisisweb.org)، ص ٦
- (٣٠) المرجع السابق
- (٣١) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٤/٧/١٨
- (٣٢) راجع، هانى رسلان، أمريكا وأزمة دارفور: تكرار السيناريو العراقى، الطبعة العربية من جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠٤/٩/١٨

ملحق (١)
نص اتفاق نجامينا ٨ أبريل ٢٠٠٤*

اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار حول النزاع بدارفور

تم برعاية كريمة من صاحب الفخامة السيد إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، رأس الدولة، مسنوداً برئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وبحضور مراقبين ومسهلين دوليين. إن جمهورية السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، المسماه أدناه بالأطراف، اتفقت على ما يلي:

ديباجة عامة:

- مقتنعون بضرورة إقامة حياة سياسية وديمقراطية بدارفور، كفيلة بأن تضمن لسكان الولاية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مقتنعون بأن حلاً شاملاً وعدالاً ودائماً، متفاوض عليه سلمياً وحده من شأنه حل مشاكل دارفور.
- مقتنعون بأنه يجب تصور آلية من أجل حل سياسي في أقرب وقت ممكن.

١. تلتزم الأطراف بتضافر جهودها بغرض إرساء سلام شامل ونهائي في دارفور.
٢. اتفقت الأطراف على الاجتماع، تحت رعاية الوسيط التشادي، في مدة لا تتجاوز أسبوعين، للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم والتفكير في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور في إطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور وخاصة تتميتها الاقتصادية والاجتماعية.
٣. تساهم الأطراف في تهيئة جو مناسب للمفاوضات وفي إيقاف الحملات الإعلامية العدائية.

المسألة الإنسانية:

- مقتنعون على واقع أن أول تسوية سلمية ودائمة لمشكلة دارفور تمر عبر الحوار الصريح والملخص.
- عاقدون العزم على التخلص من اللجوء إلى القوة كوسيلة لتسوية مشكلة دارفور.

* عن جريدة الشرق الأوسط اللندنية.

إن حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة المشار إليها كأطراف اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى: قررت الأطراف وقف الخصومات فيما بينها، وأعلنت على وجه الخصوص وفقاً لإطلاق النار لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد تلقائياً، إلا إذا اعترض أحد الأطراف على ذلك. وأن يكون إيقاف إطلاق النار فعلياً على الأرض، جواً وبراً، من أجل السماح بمساعدة إنسانية سريعة، وبدون قيد، للسكان المحتاجين بدارفور من ناحية، والوصول إلى حل عادل ودائم لمشكلة دارفور من ناحية أخرى.

المادة الثانية: أن يكون وقف إطلاق النار بين كل الأطراف في مهلة ٧٢ ساعة بعد التوقيع على هذا الاتفاق. وأثناء وقف إطلاق النار، على كل طرف أن:

- يمتنع عن أى عمليات تجنيد.
- يمتنع عن أى عمل عسكري وأيه عمليات استطلاع.
- يفك الاشتباك ويمتنع عن أى انتشار، أو تحرك أو عمل يتجاوز الأرض الواقعة تحت سيطرة بما قد يتسبب باستئناف القتال.
- يتوقف عن زرع الألغام والإشارة إلى مواقع المناطق المغممة وتعيين المناطق الخطرة.
- يمتنع عن التزود أو تلقي السلاح والذخائر.
- يمتنع عن أية عمليات عنف أو تجاوز تجاه السكان المدنيين.
- يتوقف عن أية أعمال تخريبية.
- يتوقف عن أية مضايقات إزاء التحرك الحر للأفراد والممتلكات.
- يوقف التحركات والأعمال العدائية بكل أشكالها بما فيها الحملات العدائية.
- يؤمن إيصال المساعدات الإنسانية.
- يمتنع عن أى نشاط عسكري آخر، حسب تعليمات لجنة وقف إطلاق النار أو اللجنة المشتركة الذى من شأنه أن يعرض وقف إطلاق النار للخطر.

المادة الثالثة: قررت الأطراف تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار، مكونة من ضابطى صف من ذوى الرتب الرفيعة من الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

المادة الرابعة: إن للجنة وقف إطلاق النار مهمة:

- التخطيط والتثبت وضمانة تنفيذ قواعد واحتمالات وقف إطلاق النار.
 - تحديد ممرات حركة القوات من أجل تخفيف مجازفة التعرض للحوادث.
 - تنظيم إدارة عمليات نزع الألغام.
 - تلقى وتحليل والنظر فى الشكاوى المتعلقة بإمكانية انتهاك وقف إطلاق النار.
 - إعداد الإجراءات المناسبة لتلافى وقوع مثل هذه الأحداث فى المستقبل.
- على الأطراف أن تزود فوراً، وبناء على طلب لجنة وقف إطلاق النار أو ممثل المفوض بكل المعلومات المطلوبة من أجل تنفيذ بنود هذا الاتفاق شريطة أن تبقى هذه المعلومات سرية.
- يحق للجنة مراقبة وقف إطلاق النار ولأعضائها أن يتجولوا فى كل مناطق دارفور دون قيد أو شرط.
- تحديد المواقع التى احتلها مقاتلو المعارضة المسلحة والمراقبة والسيطرة على الميلشيات المسلحة.
- على لجنة وقف إطلاق النار أن تطلع اللجنة المشتركة- التى تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولى- على ما أنجزته من مهام بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

المادة الخامسة: قررت الأطراف إطلاق سراح كل أسرى الحرب وكل الأشخاص المعتقلين بسبب النزاع المسلح بدارفور.

المادة السادسة: تؤكد الأطراف الموقعة بأن كل العناصر المسلحة الموجودة تحت رعايتها، تحترم هذا الاتفاق ، وتجمع قوات المعارضة فى مواقع يتم تحديدها ، وتلتزم حكومة السودان بالسيطرة على الميلشيات المسلحة.

المادة السابعة: اتفقت الأطراف على أن تلتقى في أسرع وقت ممكن، بإشراف الوساطة التشادية والمجتمع الدولي، لمناقشة النقاط التي ظلت معلقة، خاصة تلك التي تتعلق بتكوين اللجنة المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار المشار إليها في المادتين الثالثة والرابعة من هذا الاتفاق.

المادة الثامنة: تلتزم الأطراف بتسهيل توصيل المساعدة الإنسانية وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة العاجلة للأشخاص المهجرين وغيرهم من ضحايا الحرب المدنيين أينما وجدوا في منطقة دارفور، طبقاً لما نص عليه في الملحق المرفق بهذا الاتفاق.

المادة التاسعة: في حالة عدم احترام بنود هذا الاتفاق من قبل أحد الأطراف ، يقوم الطرف الآخر باللجوء إلى لجنة وقف إطلاق النار وإذا دعت الضرورة إلى اللجنة المشتركة.

المادة العاشرة: بالامكان تعديل هذا الاتفاق بعد موافقة الأطراف ، وتستطيع هذه الأطراف أن تجددته لمدة خمسة وأربعين يوماً شريطة أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز إحدى وعشرين يوماً قبل انتهاء هذا الاتفاق ، ويمكن لكل طرف أن يشعر لجنة وقف إطلاق النار برغبته في تجديد هذا الاتفاق إذا اتفقت الأطراف على ذلك.

المادة الحادية عشر: يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، وهو مصاغ باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية، ولكل نفس القوة القانونية .

حرر بنجامينا بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٤م

❖ عن حكومة جمهورية السودان

الشريف أحمد عمر بدر؛ وزير الاستثمار

❖ عن الوساطة التشادية:

ناقوم ياماسوم؛ وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإفريقي

❖ عن حركة تحرير السودان

منى أركو مناوي؛ الأمين العام

❖ عن الاتحاد الإفريقي

سام ب. ايبوك

❖ عن حركة العدل والمساواة

نصر الدين حسين دفع الله ؛ رئيس الحركة ، محمد صالح حامد ؛ نائب الأمين العام

ملحق (٢)
نص البيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة*
السبت ٣ يوليو ٢٠٠٤

أخذين فى الاعتبار عميق قلقنا على الأوضاع السيئة فى دارفور .
نحذر من قسوة الظروف التى تواجه النازحين فى دارفور واللاجئين فى تشاد والتى ما
لم تعالج مشاكلهم بشكل عاجل فإن الوضع سيتدهور إلى مستوى كارثى .
ومؤكدین على ضرورة الوقف العاجل للهجمات التى تستهدف المدنيين فى دارفور ،
والتي تشنها بشكل خاص الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون، ومؤكدين على أمن
المنطقة ، وتضامناً اتفاق وقف إطلاق النار الانسانى الموقع بين الحكومة وحركتى "تحرير
السودان" و"العدل والمساواة" فى مايو الماضى .
وبوصفنا معنيين بالحاجة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان كافة .
نرى ضرورة التسريع فى استئناف المحادثات بين حكومة السودان وحركتى العدل
والمساواة وتحرير السودان وأهمية التوصل إلى اتفاق نهائى يعالج جذور الصراع .
وبالتركيز على الأثر الإيجابى لتطبيق اتفاقية السلام فى الجنوب فى استقرار الصراع
فى دارفور ، وتأسيس السلام المستدام فى السودان كافة .
ومع الاعتراف بالتحسن الراهن فى مجال تدفق المساعدات الإنسانية لدارفور الذى
وفرته حكومة السودان والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومراقبو الاتحاد الإفريقى، مع
الترحيب بزيادة المساعدات مستقبلاً للنازحين بواسطة السلطات المحلية والوطنية والوكالات
الدولية والمنظمات غير الحكومية .

* ترجمة غير رسمية للبيان المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة حول زيارة
الأمين العام للأمم المتحدة للسودان فى الفترة من ٢٩ يونيو الى ٣ يوليو عن صفحة الرأى
العام السودانية بموقعها على الانترنت، الأحد ٤ يوليو ٢٠٠٤ .

١. بعمل أقصى ما يمكن لتوفير الاحتياجات الإنسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودانيين في تشاد من خلال خطة للعمل الإنساني تنفذ في ٩٠ يوماً.
٢. المساعدة في الانتشار السريع لمراقبي وقف إطلاق النار الموفدين من قبل من الاتحاد الإفريقي.
٣. الاستعداد لمواصلة المساعدة والتوسط في الجنوب ودارفور.
٤. الالتزام باستصدار قرارات من مجلس الأمن لاحقاً يكون الغرض منها المساعدة في إنفاذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في الجنوب ودارفور وحتى ذلك الوقت ستواصل الأمم المتحدة الاستعدادات التي بدأتها لدور محتمل لحفظ السلام عند التوقيع على الاتفاقات. وتلتزم الحكومة السودانية بـ

١- في القضايا الإنسانية:

- بتنفيذ قراراتها بإلغاء "التضييق" على العمل الإنساني في دارفور ، وإزالة كل المعوقات التي تحول دون العمل الإنساني وتتضمن :
- تعليق التقييد المفروض على تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني كافة والسماح للعاملين في المساعدات الإنسانية بالتحرك بحرية في دارفور.
 - السماح بتسجيل مؤقت للمنظمات غير الحكومية من خلال نموذج يحدد المهمة يوفره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) ليعمل بدلاً عن التسجيل السابق الذي يسمح بالعمل لـ ٩٠ يوماً .
 - إلغاء كل القيود على استيراد واستخدام المساعدات الإنسانية من نقل وشاحنات وطائرات ومعدات اتصال.

٢- في مجال حقوق الإنسان:

- اتخاذ إجراءات صارمة لرفع الحصانات.
- إجراء تحريات عاجلة حول حالات الانتهاكات، خاصة تلك التي أشارت إليها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومصادر أخرى.
- التأكيد على أن توفر للجنة التحقيق المستقلة التي شكلها الرئيس في مايو المساعدات اللازمة للعمل وأن تجد توصياتها التنفيذ الكامل.

- التأكيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة دون تأجيل.
- السماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان.
- إنشاء نظام نزية يحترم التقاليد المحلية ويسمح للنساء اللاتي تعرضن للانتهاكات بتقديم دعاوى ضد المجرمين المحتملين.

٣- فى الأمن:

- نشر قوات من الشرطة فى معسكرات النازحين كافة وفى مناطق الهجمات المحتملة، على أن تتمتع القوات بالقوة والمصادقية والاحترام.
- تدريب وحدات الشرطة على حماية حقوق الإنسان وتحميلهم مسؤولية الحفاظ عليها.
- التأكيد على عدم وجود أى مليشيات فى المناطق حول معسكرات النازحين.
- البدء فوراً فى نزع سلاح الجنجاويد والمجموعات الخارجة عن القانون.
- التأكيد على القيام بأعمال سريعة لإعادة بناء الثقة بين سكان دارفور المعرضين للهجوم، وأن أى عودة للنازحين يجب أن تتم بأسلوب طوعى فى إطار اتفاقية وقف إطلاق النار الإنسانى.

٤- فى مجال الحل السياسى للصراع فى دارفور:

- استئناف المحادثات السياسية فى دارفور فى أقرب وقت ممكن والتوصل إلى تسوية شاملة ومقبولة لدى أطراف الصراع.
- الترحيب بدور مساعد من المجتمع الدولى لإنقاذ اتفاق السلام المحتمل فى دارفور تأسيساً على أن السلام فى دارفور يدعم السلام فى الجنوب.

٥- آلية التنفيذ:

وفى سبيل ذلك فقد تم وضع آلية للتنفيذ كالاتى:

- أ. اتفقت حكومة السودان والأمم المتحدة على إنشاء لجنة رفيعة المستوى لإنفاذ هذه الاتفاقية.
- ب. فوضت حكومة السودان والأمم المتحدة وزير الخارجية من الجانب السودانى وممثل الأمم المتحدة فى السودان (SRSO) من الأمم المتحدة والشركاء لرئاسة الآلية .
- ج. الآلية المشتركة (JIM) ستتابع عن كثب التطورات وترفع تقارير دورية حول تطورات إنفاذ هذه الاتفاقية بين الأمم المتحدة والسودان.

ملحق (٣)
النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ حول دارفور*
فى السبت ٣٠ يوليو ٢٠٠٤

استرجاعاً للبيان الرئيسى فى ٢٥ مايو ٢٠٠٤ م، والقرار ١٥٤٧ بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٤ والقرار ١٥٠٢ بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣ فيما يتعلق بتسهيل وصول العاملين الانسانيين إلى المحتاجين وترحيباً بالدور القيادى للاتحاد الإفريقى فى معالجة قضية دارفور والتعبير عن الجاهزية للدعم الكامل لهذه الجهود، والترحيب كذلك ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى الصادر فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٤ م (٢٠٠٤/٦٠٢). توصل مجلس الأمن إلى الآتى:

* التأكيد على الالتزام بسيادة وحدة التراب والاستقلال السودانى، فيما يتفق مع بورتكول مشاكوس ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، والاتفاقات الملحقه المرتكزة على البورتكول والتى وقعت عليها حكومة السودان.

* الترحيب بالبيان المشترك بين الحكومة السودانية والأمين العام للأمم المتحدة فى ٣ يوليو ٢٠٠٤ المتضمن تشكيل آلية مشتركة لتنفيذ الاتفاق والقيام بخطوات ملموسة من أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية.

* الأخذ فى الاعتبار تقرير الأمين العام حول السودان فى ٣ يونيو ٢٠٠٤ م والترحيب بتعيين الأمين العام ممثل خاص للسودان، وجهوده حتى الآن.

* ويؤكد المجلس قلقه العميق تجاه الأزمة الإنسانية الراهنة وتفشى انتهاكات حقوق الإنسان التى تتضمن الاعتداءات على المدنيين مما يعرض حياة المئات إلى الخطر.

* إدانة كافة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى بواسطة أطراف الأزمة وبالأخص بواسطة الجنجويد بما فى ذلك الاعتداءات على المدنيين دون تمييز ، والاغتصاب والنزوح القسرى وأعمال العنف خاصة التى تتعلق بالتمييز الاثنى، والتعبير عن اقصى درجات القلق من مآلات الصراع فى دارفور على السكان المدنيين بما

* ترجمة غير رسمية للنص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ حول دارفور ، عن صفحة الرأى العام السودانية بموقعها على الانترنت ، السبت ٣١ يوليو ٢٠٠٤.

<http://www.rayaam.net/news/news10.htm>

- فيهم الأطفال والنساء والنازحين واللاجئين ، ونستدعى فى هذا الإطار أن الحكومة السودانية تحملت مسؤولياتها الساسية تجاه احترام حقوق الإنسان مع الحفاظ على النظام والقانون وحماية مواطنيها داخل حدودها وأن تحترم الأطراف كافة القانون الدولى الإنسانى .
- بحث الطرف كافة لأخذ الخطوات الضرورية لدرء ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى والتصميم على ان لا تكون هناك حصانة للمنتهكين.
- ويرحب المجلس بالتزام الحكومة السودانية بإجراء تحقيقات حول الفضائع ومحاكمة المسؤولين عنها.
 - التشديد على تعهد الحكومة السودانية بقيام القوات المسلحة السودانية فوراً لنزع سلاح مليشيات الجنجويد.
- ويستدعى كذلك فى هذا الاطار القرارات ٢٠٠٠/١٣٢٥ بتاريخ ١٣ أكتوبر حول النساء والسلام والأمن والقرارات ٢٠٠١/١٣٧٩ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ و ٢٠٠٣/١٤٦٠ بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/١٥٣٩ بتاريخ ٢٢ ابريل ٢٠٠٤ حول الأطفال فى النزاعات المسلحة و ١٩٩٩/١٢٦٥ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٩٩ و ٢٠٠٠/١٢٩٦ بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٢ حماية المدنيين فى النزاعات المسلحة ليعبر المجلس عن:
- القلق بشأن تقارير خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع فى انجمينا فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ وتكرار مطالبة أطراف اتفاق وقف إطلاق النار كافة الالتزام ببنود الاتفاق.
 - الترحيب باجتماع المانحين التشاورى الذى انعقد فى يونيو ٢٠٠٤ والذى ألقى الضوء على الاحتياجات الانسانية الطارئة فى السودان وتشاد وأعاد تذكير المانحين الايفاء بتعهداتهم التى قطعوها.
 - التذكير بأن أكثر من مليون شخص بحاجة الى مساعدات إنسانية طارئة تزداد مع حلول موسم الأمطار مما يصعب وصول المساعدات الانسانية ودون تحرك عاجل يعالج مشكلات الأمن وإمكانية الوصول والمشكلات اللوجستية ويوفر القدرات والتمويل والاحتياجات ستصبح حياة مئات الآلاف فى خطر.
 - التعبير عن التصميم لعمل كل ما يمكن فعله من أجل وقف الكارثة الانسانية بما فى ذلك اتخاذ قرارات إذا استدعى الأمر.
 - الترحيب بالجهود الدبلوماسية الدولية الجارية الآن لمعالجة الوضع فى دارفور.

• التشديد على ان أليه عودة للاجئين والنازحين الى ديارهم يجب ان تتم طوعياً وبالمساعدة بوجود الأمن الكافى مع التعبير عن القلق بسبب ٢٠٠ ألف لاجئ عبروا الى دولة تشاد المجاورة، والى نشاط الجنجويد عبر الحدود الى تشاد، مع الاشارة كذلك للاتفاق فى الحكومتين التشادية والسودانية لتشكيل آلية مشتركة لتأمين الحدود.

* التقرير:

الوضع فى السودان يشكل تهديداً للسلام العالمى وللأمن والاستقرار فى المنطقة بحسب الفصل السابع من نظام الأمم المتحدة.

*مطالب:

١.دعوة حكومة السودان للقيام الفورى بكل تعهداتها الواردة فى بيان ٣ يوليو ٢٠٠٤، متضمنة بشكل خاص تسهيل الإغاثة الدولية للكارثة الإنسانية والوصول إلى لمتضررين، وتسريع التحقيقات المستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الول الانسانى بالتعاون مع الأمم المتحدة، وتوفير ظروف أمنية جيدة لحماية السكان المدنيين وعمال الإغاثة وباستئناف المحادثات السياسية مع المجموعات المنسقة من إقليم دارفور، خصوصاً حركة العدل والمساواة "ت ح" وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان "سجحة".

٢.تعزيز نشر المراقبين الدوليين بمن فيهم قوة الحماية المقترحة من الاتحاد الافريقى، لإقليم دارفور تحت قيادة الاتحاد الافريقى وحث المجتمع الدولى لمواصلة دعمه لهذه الجهود، والترحيب بالتطور الذى حدث بنشر المراقبين من قبل حكومة السودان والأطراف الأخرى طبقاً لإتفاقية انجمينا لوقف إطلاق النار. واتفاقية أديس أبابا فى ٢٨ مايو ٢٠٠٤ حول أطر تشكيل بعثة رقابة لمراقبة وقف إطلاق النار.

٣.حث الدول الأعضاء لتقوية فريق الرقابة الدولية بقيادة الاتحاد الإفريقى بما فى ذلك حماية القوة بتزويدها بالأفراد والمساعدات المالية والدعم والنقل والاتصالات والشاحنات ومعار الرئاسة الضرورية لعمليات المراقبة، والترحيب بالمساهمة التى تمت من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لدعم العملية.

٤.الترحيب بالعمل الذى قام به المفوض السامى لحقوق الإنسان ابتعاث مراقبين لحقوق الإنسان إلى لسودان ودعوة الحكومة السودانية للتعاون مع المفوض فى نشر هؤلاء المراقبين.

٥. مناشدات أطراف اتفاقية انجمينا لوقف إطلاق النار فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ للتوصل الى اتفاقية سياسية دون تباطؤ مع التعبير بأسف شديد إلى فشل قادة المتمردين فى المشاركة فى محادثات أديس أبابا فى ١٥ يوليو والدعوة إلى تجديد المحادثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى ووسيطه حامد العابد للتوصل إلى حل سياسى للتوتر فى دارفور وحث مجموعات المتمردين لإحترام وقف إطلاق النار والإبقاء الفورى للعنف والدخول فى محادثات سلمية دون شروط مسبقة والعمل بأسلوب بناء وإيجابى لحل النزاع.

٦. مطالبة الحكومة السودانية بالإبقاء بتعهداتها تجاه نزع سلاح مليشيات الجنجويد وتقديم قيادات الجنجويد للعدالة وأتباعهم الذين يرتكبون أعمال تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى وغيرها من الأعمال الوحشية والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير للمجلس بعد ٣٠ يوماً ومن ثم شهرياً، حول أداء الحكومة فى هذا الإطار، والتعبير عن التعميم الترسيد على إتخاذ قرارات مستقبلاً بما فى ذلك إجراءات بموجب المادة "١٤١" من ميثاق الأمم المتحدة ضد حكومة السودان فى حالة عدم إيفاءها بالتزاماتها.

٧. تتخذ الدول الإجراءات اللازمة بمنع بيع أو دعم للمجموعات غير الحكومية، الشخصية والاعتبارية السلاح، بما فى ذلك الجنجويد العاملة فى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، أو استخدام أراضيها أو الناقل البحرى والجوى الذى يحمل أعلامها أو أى مواد من هذا القبيل بما فيها الذخائر والمركبات العسكرية والمعدات العسكرية، وأدوات المظلين، أو قطع غيار المعدات "سائلة الذكر" سواء كانت أصولها من أو خارج تلك البلاد.

٨. قرار بأن تتخذ الدول الإجراءات اللازمة لمنع أى تزويد للمجموعات غير الحكومية والأفراد المعرفين فى الفقرة "٧" العاملين فى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور، تزويدهم بمساعدات أو تدريب فنى يتعلق بمداهم بتصنيع أو اصطلاح أو استعمال للأدوات الواردة فى الفقرة "٧" أعلاه.

٩. قرار الإجراءات الواردة فى الفقرة ٧ و ٨ أعلاه لا تنطبق على:

- الدعم والتدريب الفنى والمساعدات المتعلقة بالمراقبة والتحرى ودعم عمليات السلام بما فيها العمليات التى تتم بقيادة المنظمات الإقليمية التى تعمل بتعريف من الأمم المتحدة أو من الأطراف ذات الصلة.

- الدعم بالمعدات العسكرية "غير الليثال" الموجهة فقط للعمليات الإنسانية ومراقبة حقوق الإنسان أو للحماية والمساعدات والتدريب الفنى المتعلق بذلك والدعم بـ:
- الملابس الواقية، بما فيها "الفلاك" جاكيت لموظفى الأمم المتحدة، ومراقبة حقوق الإنسان وممثلى وسائل الإعلام والعاملين فى المجال الإنسانى.
١٠. التعبير عن العزم على إتخاذ تعديل أو تجديد للإجراءات المفروضة تحت الفقرة ٧ و ٨ عند التقرير بأن الحكومة السودانية أوفت بالتزاماتها الموضحة فى الفقرة ٦.
١١. تجديد الدعم لاتفاقية نيفاشا الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والتطلع لتنفيذها وصولاً لسودان موحد ومسالم يعمل بتناغم مع الدول الأخرى من أجل التنمية، ودعوة المجتمع الدولى للتحضير لمواظبة التدخل بما فى ذلك الدعم اللازم للسلام والتنمية الاقتصادية فى السودان .
١٢. حث المجتمع الدولى على توفير مزيد من المساعدات المتاحة للمتأثرين لتخفيف شدة الكارثة الانسانية فى اقليم دارفور ومطالبة الدول الاعضاء بالايفاء بتعهداتها التى قطعتها تجاه المحتاجين فى دارفور واللاجئين فى تشاد.
١٣. الطلب الى الأمين العام تنشيط آلية عمل الوكالات الإنسانية للنظر فى الإجراءات الإضافية التى يحتاجها المتأثرون لتجنب الكارثة على أن ترفع تقارير دورية حول التطورات.
١٤. تشجيع ممثل الأمين العام الخاص للسودان والخبير المستقبل للجنة حقوق الإنسان للعمل معاً ومع حكومة السودان لدعم التقصى المستقل حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى بدارفور.
١٥. تمديد عمل اللجنة السياسية الخاصة والبعثات الخاصة المشكلة بموجب القرار ١٥٤٧ لـ ٩٠ يوماً إضافية حتى العاشر من ديسمبر ٢٠٠٤ والطلب للأمين العام للتعاون مع اللجنة لأداء مهامها.
١٦. التعبير عن الدعم الكامل لبعثة وقف إطلاق النار بقيادة الاتحاد الافريقى والطلب من الأمين العام مساعدة الاتحاد الافريقى فى هذا الاطار وفقاً للبيان المشترك والتحضير لانفاذ الاتفاقية المرتقبة فى دارفور والتقرير الى المجلس بذلك.

مواقع معلومات منشورة على شبكة المعلومات الدولية
بشأن قضية دارفور بالسودان

١- منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

٢- موقع الاتحاد الأفريقي www.africa-union.org

٣- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر www.icrc.org

٤- منظمة هيومان رايتس ووتش www.hrw.org

٥- www.allafrica.com

٦- www.irinnews.org

٧- www.bbc.co.uk

ويضاف إلى ما سبق ما نشرته الصحف العربية اليومية الصادرة في عواصم عربية وأجنبية مثل صحيفة الحياة وصحيفة الشرق الأوسط وهما على شبكة المعلومات الدولية .

التعريف بالمشاركين في الحلقة النقاشية:

- أ.د/ إجلال رأفت - أستاذ متفرغ- قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- أ.د/عراقى الشربيني - أستاذ علوم سياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية
- د/جمال عبد السلام - لجنة الإغاثة الإنسانية - اتحاد الأطباء العرب
- أ/حسام بهجت - باحث وناشط فى مجال حقوق الإنسان
- أ/سمير حسنى - مدير إدارة أفريقيا والتعاون العربى الأفريقي، جامعة الدول العربية
- أ.د/ نادية مصطفى - مدير مركز البحوث والدراسات السياسية.
- أ/ هانىء رسلان - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -الأهرام
- أ/ هبة رؤوف عزت - مدرس مساعد - قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- د/هيام الببلاوى - رئيس قسم النظم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا لللائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نادية محمود مصطفى أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

مدير معهد البحوث والدراسات العربية ئ

د. أحمد يوسف أحمد

د. حسن نافعة

أستاذ قسم العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أستاذ الإحصاء – قسم الإحصاء – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

د. زينب محمود سليم

د. سمعان بطرس فرج الله

الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .
الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

د. عبد الملك عودة

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
وزير الشباب.

د. عبد المنعم سعيد على

د. علي الدين هلال دسوقي

رئيس مجلس إدارة المركز وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

د. كمال المنوفى

مساعد وزير الخارجية لشئون المؤتمر الإسلامى وعدم الانحياز.

سفير د. محمد عز الدين

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

لواء / ح. محمود عبد المقصود شلتوت

مدير المركز والأستاذ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

د. نادية محمود مصطفى

الأستاذ بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

د. نازلى معوض أحمد

مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

د. نجوى أمين الفوال

قائمة كتب المركز

المؤلف (المحرر)

عنوان الكتاب

م

د. علي الدين هلال (محرر)	دراسات في السياسة الخارجية المصرية	١
د. علي عبد القادر (تقديم)	اتجاهات حديثة في علم السياسة	٢
د. علي الدين هلال (محرر)	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	٣
د. علي الدين هلال (تقديم)	تحليل السياسات العامة في مصر	٤
د. أماني قنديل (محرر)	القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر	٥
د. السيد عبد المطلب غانم	النظم المحلية في الدول الاسكندنافية	٦
د. نادية محمود مصطفى	الثورة والثورة المضادة في نيكاراغوا	٧
د. نيفين عبد المنعم سعد	الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي	٨
د. سيف الدين عبد الفتاح	التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر	٩
د. محمد السيد سليم	تحليل السياسة الخارجية	١٠
د. علي الدين هلال (محرر)	انتخابات الكنيست الثاني عشر في إسرائيل	١١
د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)	الإدارة المصرية لازمة طابا	١٢
د. السيد عبد المطلب (محرر)	تقويم السياسات العامة	١٣
د. عبد المنعم سعيد (محرر)	تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي	١٤
د. مصطفى كامل السيد (محرر)	التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي	١٥
د. أسامة الغزالي حرب (محرر)	العلاقات المصرية-السودانية	١٦
د. أحمد صادق القشيري	حكم هيئة تحكيم طابا	١٧
د. رجاء سليم	التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية	١٨
د. هناء خير الدين	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	١٩
د. أحمد يوسف أحمد (محرران)	الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا	٢٠
د. حمدي عبد الرحمن	العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية	٢١
د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)		
د. ودودة بدران (محرر)	البحث الامبيريقى في العلوم السياسية	٢٢
د. علي الدين هلال (محرر)	النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار	٢٣
د. أحمد يوسف أحمد (محرر)	سياسة مصر الخارجية في عالم متغير	٢٤
د. عبد المنعم سعيد (محرر)	مصر وتحديات التسعينات	٢٥
د. حسن نافعة	معجم النظم السياسية الليبرالية	٢٦
د. أماني قنديل (محرر)	سياسة التعليم الجامعي في مصر	٢٧
د. نازلي معوض (محرر)	الوطن العربي في عالم متغير	٢٨
د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)	التوظيف الحكومي في مصر	٢٩
د. ماجدة علي صالح ربيع	الدور السياسي للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	٣٠
د. أحمد الرشيدى (محرر)	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	٣١
مجموعة باحثين	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	٣٢
د. ودودة بدران (محرر)	اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية	٣٣

٣٤	الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الوونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية في السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية في الوطن العربي	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د. بهجت قرنى
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم في المنظمات العامة	د. على الدين هلال (محرران)
٤٨	العلاقات العربية - الأفريقية	د. أحمد رشيد
٤٩	المفاوضات العربية - الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط	د. أجلال رأفت (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. مصطفى علوى (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د. محمد السيد سليم (محرر)
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د. على الصاوى
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. أحمد ثابت
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د. عطية حسين أفندى
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى	د. ودودة بدران (محرر)
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د. جلال عبد الله معوض
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. حسن نافعة (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات	د. على الدين هلال (مشرف)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د. نيفين مسعد (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. عبد المنعم المشاط (محرر)
		د. صفى الدين خربوش (محرر)
		د. كمال المنوفى
		د. حسنين توفيق (محرران)
		المؤلف (المحرر)
م	عنوان الكتاب	
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د. كمال المنوفى (محرر)

٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية في عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى في مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية في العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقي: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الاسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامى: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربى	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩ (ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.سيف عبد الفتاح(محرران)
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩ (٣)	د.نيفين عبد المنعم مسعد
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.عبد العاطى محمد
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.على الدين هلال
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)

٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمى العربى	د.أحمد الرشيدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علوى (محرر)
٩٢	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٣	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.على الدين هلال د. بهجت قرنى (محرران)
٩٤	العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)
٩٥	الفكر السياسى المصرى المعاصر	د.علا أبوزيد (محرر)
96	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. نادية محمود مصطفى مصطفى(محرران)
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبة رءوف(محرران)
٩٨	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢- ١٩٩٩ (الطبعة الخامسة)	د. على الدين هلال
٩٩	الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة	د. نادية محمود مصطفى د. زينب عبد العظيم (محرران)
١٠٠	ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
١٠١	بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه	د. نادية محمود مصطفى أ. أمجد جبريل (محرران)
١٠٢	ه التسوية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ : قراءة فى وثيقة جنيف وتداعياتها. استراتيجية التواصل مع فلسطينى ٤٨	إعداد: أ.د/أحمد جراد- أ.د نادية مصطفى أ.د نادية مصطفى (محرر)

- ١٠٣ أبعاد الصراع فى دارفور : الأزمة والأفق
المستقبل
إعداد: أ.د/ إجلال رأفت
أ/ هانىء رسلان
أ.د/ نادية مصطفى (محرر)
- ١٠٤ ثلاثون عاماً على حرب أكتوبر : نظرة
للأمام
أ.د/ نادية مصطفى
د/ باكينام الشرقاوى
(محرران)
- ١٠٥ المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية:
رؤى جديدة لعالم متغير
د/ علا أبو زيد
أ/ هبة رءوف
عزت(محرران)
- ١٠٦ الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر
د/ نادية مصطفى
د/ باكينام الشرقاوى
(محرران)

الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى 2004

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧٠٣٧٦٩
٥٦٧٦٤٩١ - ٥٦٧٦٤٨٦

E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

Egypt.org - info@cprs

Egypt.org - Website:www.cprs

يضم بين دفتيه الأعمال الكاملة للحلقة النقاشية التي عقدها المركز في ٢٠/٦/٢٠٠٤ تحت عنوان " ملامح النزاع فى دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي" لمناقشة الدراسة الرئيسية التي تقدمت بها أ.د/ إجلال رافت، أستاذ العلوم السياسية بالكلية، حول أسباب وتطورات الأزمة، لترسم بعمق ووضوح خريطة القوى السياسية السودانية أطراف النزاع، وتشرح وتناقش وتحلل الأسباب الهيكلية الداخلية التي أحاطت بالانفجار الراهن للأزمة.

وقد جاءت الحلقة النقاشية لتبلور مجموعة من القضايا: القضية الأولى، أسباب انفجار الأزمة الراهنة بين الجذور المحلية (التاريخية والمعاصرة) وآثارها فى كل من السياق الإقليمي والعالمي الراهن فى ظل الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية من ناحية، وفى ظل أزمة النظام العربى من ناحية أخرى ، القضية الثانية، إشكالية إدارة الأزمة : الآليات والمستويات، سواء من جانب الحكومة السودانية، أو من جانب النظام العربى والأفريقى والدول العربية والأفريقية المجاورة ،أو من جانب القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، القضية الثالثة ، مستقبل السودان: وحدة أم تفككاً، القضية الرابعة، السياسة المصرية تجاه السودان .

ولتسارع الأحداث والتطورات، سواء على الساحة الداخلية السودانية أو على ساحة إدارة القوى الخارجية للأزمة، وأخيراً على ساحة الدور المصري تجاهها وخاصة فى ظل الإعداد لقرارات عن مجلس الأمن ثم صدورها، فقد ارتأت إدارة المركز أن يتضمن الكتاب دراسة تغطى التطورات خلال هذه المرحلة وحتى آخر سبتمبر ٢٠٠٤ وقد قام بإعدادها الأستاذ/ هانىء رسلان الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ويأمل المركز أن يمثل هذا الكتاب مساهمة فى طرح هذه القضية الهامة وأن يكون قد نجح فى إلقاء الضوء على تأثيراتها الداخلية والخارجية على حد سواء.